



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

دراسات في الاقتصاد الإسلامي ١٤

الاعتمادات السنوية

محيي الدين إسماعيل علم الدين



محيى الدين علم الدين

- * مواليد القاهرة ، ١٩٣٣ .
- * ليسانس الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ .
- * ماجستير فى القانون العام والخاص ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٢ .
- * دكتوراه ، القانون التجارى ، ١٩٦٧ .
- * مستشار بنك الائتمان الدولى بالقاهرة .
- * مستشار قانونى فى جدة ولندن ، وكبيراً للمستشارين القانونيين ببنك الرياض .
- * أستاذ بجامعة الرباط ، المغرب .
- * له عدد من المؤلفات والأبحاث المنشورة ، منها :
 - نظرية العقد .
 - العقود المدنية الصغيرة .
 - الفائدة والربا تشريعاً وشرعياً .
 - التأمينات العينية .
 - موسوعة أعمال البنوك (ثلاثة مجلدات) .

الاعتقاد بالمشيئة

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والدراسات التي يصلها المعهد
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها



١٤٠١هـ - ١٩٨١م
1401 AH—1981 AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

الإِعتقادُ اِستِئْثْنايَهِ

مُحْيى الدِّينِ اِسْمَاعِيلَ عَلم الدِّينِ

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛ ١٤)

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج . م . ع

(بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة).

علم الدين ، محى الدين إسماعيل .

الاعتمادات المستندية / محى الدين إسماعيل علم الدين . ط ١ - . القاهرة المعهد العالمى

للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

١٢٨ ص . سم . (دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛ ١٤)

يشتمل على إرجاعات ييلوجرافية .

تدمك ٥ - ٢٢ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧ .

١ - الاعتمادات المستندية .

أ - العنوان . ب - (السلسلة) .

رقم التصنيف : ٣٣٢,١ .

رقم الإيداع : ٥٩٩٢ / ١٩٩٦ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير : بقلم أ. د. على جمعة محمد .	٧
المقدمة .	١١
الباب الأول : الاعتمادات المستندية فى القانون والشرعة .	١٧
الفصل الأول : أنواع الاعتمادات وأنواع المستندات .	٢١
الفصل الثانى : علاقات الأطراف والتزاماتهم .	٣٥
الفصل الثالث : مدى تطابق المستندات مع خطاب الاعتماد.	٥١
الفصل الرابع : تحديد الاعتماد وانقضاؤه .	٧٣
الفصل الخامس : التكييف القانونى والشرعى للاعتماد ، وبحث كونها معاملة مستحدثة متكاملة .	٧٧
الباب الثانى : تطبيقات الاعتمادات المعمول بها فى البنوك الإسلامية.	٩٩
الفصل الأول : المراجعة .	١٠٣
الفصل الثانى : المضاربة .	١٠٧
الفصل الثالث : المشاركة .	١٠٩
الباب الثالث : مشكلات الاعتمادات المستندية فى البنوك الإسلامية .	١١١
الفصل الأول : مشكلة ملكية البضاعة .	١١٥
الفصل الثانى : مشكلة الفوائد .	١١٩
الملاحق .	١٢١
المراجع .	١٢٥

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم أما بعد

فلإن هذا المشروع يهدف إلى دراسة صيغ للعمليات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة في المؤسسات الإسلامية وخاصة في البنوك وشركات الاستثمار .

ويمثل نتاج هذا المشروع في عدد من البحوث التي يغطي كل منها ناحية أو موضوعاً محدداً من الصيغ التي تنظم علاقات هذه المؤسسات سواء أكانت مع غيرها من الأفراد والمؤسسات الأخرى أم في جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم في جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التي تقوم بها ، ويقدر مبدئياً أن يصل عدد البحوث المطلوبة إلى حوالي ٤٠ بحثاً تغطي النواحي التالية :

١- في جانب موارد أموال المؤسسة تخصص عدة أبحاث لرأس المال الفردي والذي يأخذ شكل شركة رأسمالية أو تعاونية أو شرعية وكذلك في صورة رأس المال للمساند .

٢- كما تخصص عدة أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية العامة والمخصصة سواء بقطاع أو إقليم مشروع معين ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

٣- في جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص عدة بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات سواء في ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية ، وتشتمل صيغ المشاركة والمضاربة والبيع والإيجار بكافة صورها والتي لادعى لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

وفي جانب الخدمات غير التمويلية التي تقوم بها هذه المؤسسات تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال سواء إلى عملتها أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية سواء بالعملة المحلية أو بعملات أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، فتح وتبليغ وتثبيت الاعتمادات للمستدي ، وشراء وبيع الذهب والفضة والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات وطرح الأسهم للاكتتاب وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء وبيع وحفظ وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء ، وتقديم الاستشارات فيما يتعلق باندماج الشركات أو

شراؤها، وإدارة العقارات لحساب العملاء وإدارة الأوقاف وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية ، وخدمات الخزائن الليلية ، ودراسات الجسور الاقتصادية ، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية ، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية ، والخدمات القانونية ، وخطابات التعريف ، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث والتدريب والأعمال الاجتماعية والخيرية .

وتتجمع بعض هذه الأنشطة وفقا لطبيعتها فى بحوث موحدة ، بحيث لا يتجاوز عدد البحوث فى هذا المجال عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع أن تغطى عناصر معينة على وجه التحديد هى :

- وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

- وصف تحليلي للإطار القانوني للعقد أو العملية أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية التى تحكم كلا منها وتنظمها .

- بيان الحكم الشرعى للعقد أو العملية أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى هو الإباحة بصورة مبدئية -ولكن يشوب العقد أو العملية أو النشاط بعض المخالفات الشرعية الجزئية- فينبغى أن يشمل البحث بيانا بالتعديلات أو التحفظات المقترح إدخالها لإزالة الاعتراض الشرعى، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

- أما إذا كان الحكم الشرعى هو الحرمة من الناحية المبدئية وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات أو تحفظات ، فينبغى أن يشمل البحث اقتراح البديل للقبول شرعاً والذى يودى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

- ينبغى أن يشمل البحث كذلك على نموذج أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح كما فى البند السابق أعلاه أو التعديل المقترح كما فى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمال للإطار القانونى الوضعى للقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح تفصيلاً الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهى موضحاً بالطبعة والجزء والصفحة .

- ونظراً لتعذر القيام بهذه البحوث بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية

والمالية والإسلامية فى جميع البلاد فىكنفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة على أسس انتقائى للولتين أو ثلاث أو أربع ، ويراعى فى اختيارها أن يكون إطارها القانونى ممثلاً لنموذج معين من العقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى فى اختيار هؤلاء الأفراد التخصصات المصرفية والقانونية والشرعية

- واتباع المعهد العالمى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها أساتذة من الجامعات فى مختلف التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والإدارية والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء للمصرفيين فى المصارف الإسلامية، وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين وتقديم الاقتراحات العلمية البقية لهم ؛ حتى تخرج البحوث فى النهاية متضمنة الجوانب النظرية والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

- بعد إتمام هذه الأبحاث، يعهد بمراجعتها وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئات ، وغالباً كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى ين أيدنا من بحوث سلسلة دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج بالصورة المشرفة ، وأملنا أن ينتفع الباحثون بهذه الدراسات فى مجال الاقتصاد الإسلامى ، وأن يساهم هذا البحث فى دعم مسيرة المصارف الإسلامية ودعم خطواتها الجادة فى بناء الاقتصاد الإسلامى والسعى دوماً نحو الرقى والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أ . د. على جمعة محمد

للمستشار الأكاديمى

للمعهد العالمى للفكر الإسلامى

(مكتب القاهرة)

المقدمة

لا زالت عمليات البنوك الإسلامية في حاجة إلى بحثها بحثاً عميقاً ، وإلى مواصلة دراستها لحل للمشاكل التي تصادفها عملياً لتكون نشاطها نشاطاً حديثاً لم يسبق في التاريخ الإسلامي وجود نظائر له .

ومن أهم الموضوعات التي تحتاج للدراسة وتصادف مشاكل عملية موضوع الاعتمادات للمستندية ، وهي أهم وسيلة في مجال التجارة الدولية تساعد على سد فجوة عدم الثقة بين البائعين والمشتريين على المستوى الدولي ، وتغطي رغبة المشتري في دفع الثمن إلا إذا اطمأن على سلامة البضاعة ، ورغبة البائع في عدم تسليم البضاعة إلا إذا كانت في يده تأكيده أن الثمن سوف يدفع إليه دون ملاحظة.

ويرجع ظهور الاعتمادات للمستندية كما يقال إلى القرن الماضي ، حيث تدخلت البنوك في عمليات التبادل التجاري الدولي بواسطة فتح الاعتمادات للمستندية ، وبدأت تظهر قواعد منظمة لها في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين باتفاق رجال البنوك على تفسير موحد لشروط الاعتمادات للمستندية .

وقد انتهز رجال البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية فرصة اجتماع مؤتمر خاص بالائتمان التجاري عام ١٩٢٠م ، وناقشوا عدداً من المسائل الخاصة بالاعتمادات للمستندية التي كانت موضع نزاع ، ووصلوا إلى رأي موحد بشأنها وتمت صياغته في هيئة قواعد موحدة ، وقد اعتمدت خمس وثلاثون مؤسسة مصرفية تلك القواعد للوحدة ، وأصدرت نشرة بها وزع منها ثلاثين ألف نسخة على مراسليها في الخارج وعملاتها .

وحذت البنوك الألمانية حذو البنوك الأمريكية وأصدر اتحاد البنوك بها قواعد موحدة عام ١٩٢٣م ، كما أن اتحاد البنوك بفرنسا أصدر عام ١٩٢٤م نشرة تعرف الأنواع المختلفة من الاعتمادات للمستندية والالتزامات الناشئة عنها والمستندات التي يمكن قبولها في حالة عدم وجود تعليمات وافية من العميل ، وصدرت قواعد موحدة مماثلة في إيطاليا والسويد وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٥م ، وفي الأرجنتين عام ١٩٢٦م ، وفي الدنمارك عام ١٩٢٨م ، وفي هولندا عام ١٩٣٠م .

وقد ساعد وجود تلك القواعد للوحدة على الإقلال من الاختلافات بشأن الاعتمادات للمستندية ، غير أنها كانت في نطاق محلي ، بينما معظم عمليات الاعتمادات للمستندية خاص بالتجارة الخارجية ، مما كان سبباً في وجود اختلافات في القواعد السارية بين بلد طلب فتح الاعتماد وبلد الاستفادة منه . وتقدمت الشعبة الأمريكية لغرفة التجارة الدولية إلى المؤتمر للتعقد عام ١٩٢٦م ، بطلب

بحث مسألة توحيد القواعد التي وضعتها اتحادات البنوك في مختلف البلاد^(١)، لذلك بدأت مشاورات بين الغرفة وبين لجانها الأهلية المحلية واتحادات البنوك في البلاد المختلفة، وفي نفس العام أعد مشروع مبدئي بالتظيم للطلوب بواسطة لجنة الكميالية والشيك، وقدم إلى مؤتمر استوكهلم عام ١٩٢٧م، وعقب هذا المؤتمر اتسع نطاق بحث للوضوح وتحقيق وجهات نظر البنوك وتبين ضرورة أخذ آراء رجال الصناعة والتجارة، وأدت هذه الجهود إلى إعداد أول لائحة موحدة للاعتمادات المستندية، وافق عليها مؤتمر امستردام عام ١٩٢٩م، ولكن لم تطبق هذه المجموعة إلا في دولتين هما فرنسا وبلجيكا، وبذلك لم يتحقق هدف التوحيد للنشود بين كل البلاد، وأبدت كثير من البلاد اعتراضات على تطبيق هذه المجموعة، فقرر مؤتمر واشنطن عام ١٩٣١م إنشاء لجنة مصرفية للاعتمادات المستندية لفحص اللائحة ١٩٢٩م، وكان دورها هو دراسة التحفظات على القواعد، وقد أسفر ذلك عن اتفاق في مؤتمر فيينا عام ١٩٣٣م على مجموعة القواعد والعادات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية، وقد اتبعت هذه القواعد أغلبية البلاد، وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تطوراً غير عادي، وأكسبها الالتجاء إلى تعميم استخدام الاعتمادات المستندية في تسوية مبادلاتها خبرة واسعة أدى إلى إنشاء لجنة من الفنيين والفقهاء داخل الغرفة التجارية الدولية لدراسة التعديلات التي تجرى على بعض اللواد في ضوء التغيرات التي حدثت والاحتياجات الجديدة، فقد أظهر العمل أن بعض التعريفات وبعض الشروط في هذه القواعد لم تعد تنفق مع العادات السائدة، لذلك قرر مؤتمر مونترو عام ١٩٤٧م إنشاء لجنة للمسائل الفنية والعرف المصرفي التي أثمرت أعمالها تعديل القواعد والعادات الموحدة في لشبونة عام ١٩٥١م، وقد أقرت هذا التعديل كل البلاد المشتركة في المؤتمر ماعدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت عليه، وكانت تطبق هذه القواعد حوالي ستون دولة^(٢).

وفي مؤتمر نابلس لغرفة التجارة الدولية عام ١٩٥٧م تقرر إجراء تعديل جديد للقواعد الموحدة كانت دواعيه أن كثيراً من التفاصيل في تطبيق هذه القواعد برزت بوضوح على ضوء تجرية حوالي ثلاثين عاماً، ولوحظ أن تجميد هذه القواعد خطر على استمراريتها، لأن العرف بدأ يتطور مبتعداً عنها.

وكان لبعض الدول مآخذ على تعديل ١٩٥١م من حيث عدم وضوح بعض نصوصها وأنها تعطي البنوك سلطات مطلقة في مطابقة مستندات الشحن على شروط الاعتماد. وأنها لا تأخذ في الاعتبار العرف السائد في مناطق هامة للنشاط التجاري الدولي؛ لذلك قررت لجنة للمسائل الفنية

(١) محمد محمود فهمي: قواعد والعادات للوحدة للاعتمادات المستندية - طبع معهد للدراسات المصرفية ١٩٦١م - ص ١ - ٤.

(٢) بريتو: القواعد الموحدة بمجلة Banque ١٩٦٣م - ص ٢٣١، زكي مهنا وبكر محمد عثمان: عمليات المصرفية نظرياً وعملياً -

ص ١٥٨، محمد محمود فهمي: الاعتمادات المستندية ص ٣٦.

والعرف المصرفي تشكيل فريق يقوم بإعداد التعديل بالاشتراك مع أعضائها البريطانيين .

ومن المعروف أن سبب تجنب البنوك البريطانية الانضمام للقواعد والعادات الموحدة هو تفضيلها أن تعالج كل حالة على حدة بحسب وقائعها دون ارتباط مقدم بقواعد جامدة . وأقرت البنوك البريطانية القواعد والعادات الموحدة التي ووفق عليها عام ١٩٦٢ م ، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من أول يوليو ١٩٦٣ م ، وأصبحت الآن تطبقها .

ونظراً لسرعة التطور في التجارة الدولية وظهور أساليب حديثة في النقل والعمل المصرفي ، فقد علنت هذه القواعد بعد ذلك عام ١٩٧٤ م ، ثم في عام ١٩٨٣ م تعديلاً بدأ سريانه من أول أكتوبر عام ١٩٨٤ م .

وقد أصدرت مجموعة جديدة للقواعد والعادات الموحدة من غرفة التجارة الدولية في مايو ١٩٩٣ م تحمل اسم الكتيب رقم ٥٠٠ ، ولم يحدد موعداً لبدء سريانها ؛ ولذلك تسري من ذلك التاريخ .

وليست للقواعد الموحدة صفة الإلزام إلا إذا لم ينص في الاعتماد على ما يخالفها ، فتعتبر مكملية لإرادة المتعاقدين وتسد النقص فيما لم يتفقوا عليه^(١) ، ولكن بشرط أن يشار إليها في عقد البنك مع العميل وفي خطاب الاعتماد الذي يرسل إلى المستفيد .

وقد يثور التساؤل : إذا كانت الاعتمادات للمستندية قد نشأت في القرن التاسع عشر فمن الذي كان يؤدي دورها فيما قبل ذلك من القرون ؟

كانت هناك صورة طريقة معروفة قديماً في زمن الإمام ابن تيمية ، وقد سئل عنها وهي تسمى : ضمان السوق ، فأجاب بأن هذا الضمان معناه أن يضمن الضامن ما يجب على التاجر من الديون ، وما يقبضه من الأعيان المضمونة ضمان صحيح ، وهو ضمان ما لم يجب و ضمان المجهول ، وذلك جائز عند جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، وقد دل عليه الكتاب كقوله **يؤمّن** جاء به حمل بغير وأنا به **زعيم** والشافعي يطله^(٢) ، وهو الدور الذي تؤديه للمستندات والبنوك في الوقت الحالي بما تقدمه للدائن من ضمان ما لم يجب و ضمان المجهول .

وقد صدر القانون التجاري الفرنسي عام ١٨٠٤ م ، ولم يشر إلى الاعتمادات المستندية إذ لم تكن قد عرفت بعد ، ولكن أشار في المادة ٩٤ منه إلى دور الوكلاء في عقد الصفقات سواء كانوا

(١) د . علي البارودي ، ص ٣٧٣ هـش ٢ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ٢٩ - ص ٥٤٩ .

يعملون بأسمائهم أو أسماء موكليهم^(١).

والاعتماد معناه الثقة . وهو في صورته العادية البسيطة هو تعهد من البنك بأن يضع تحت تصرف العميل مبلغاً معيناً خلال مدة يتفق عليها معه ، ويقوم العميل بسحب هذا المبلغ مجمداً أو منجماً ، نقداً أو بسحب شيكات وكميالات على البنك ، أو لا يقوم العميل بسحبه على الإطلاق ، إذ أن له مطلق الحرية في أن يستخدم الاعتماد أو لا يستخدمه ، ويختلف الاعتماد بهذا المعنى عن القرض ؛ لأن العميل يسلم مبلغ القرض فعلاً تفتيناً لعقد القرض ، بينما لا يسلم العميل المبلغ في الاعتماد البسيط ، وإنما يظل له الحق في قبضه على أن يستخدم هذا الحق وفقاً لشيء أو لا يستخدمه إطلاقاً إن شاء .

فالخجل في عقد القرض هو إعطاء شيء ، أما الخجل في عقد فتح الاعتماد فهو عمل شيء من هذا العمل هو وضع المبلغ للتفق عليه تحت تصرف العميل .

وقد اختلفت الآراء حول طبيعة عقد فتح الاعتماد ، فذهب بعضها إلى أنه قرض معلق على شرط وأوقف هو استفادة العميل من الاعتماد فعلاً ، فذهب أغلبية الفقهاء إلى أن عقد فتح الاعتماد يعتبر وعداً بالقرض من جانب البنك . وذهب الدكتور علي البارودي إلى أن عقد فتح الاعتماد ينشأ عن حاجة العميل في مكان أمين كما في الوديعة ، وهذان العقدان يتجانسان في عقد الاعتماد حيث يفرض العميل من البنك ويودع مبلغ القرض لدى نفس البنك ، ونتيجة لانتماج هذين العقدتين في العملية الواحدة يتعلم التسليم والتسلم ، ويوجد عقد واحد يسمى عقد فتح الاعتماد^(٢) .

وقد تناول مشروع القانون التجاري للمصري في الفصل الخاص بالعمليات المصرفية موضوع فتح الاعتماد ، فنصت للمادتين "٣٥٦" و "٣٥٧" على أن :

"فتح الاعتماد عقد يضع للمصرف بمقتضاه تحت تصرف المستفيد وسائل للوفاء في حدود مبلغ معين" .

"ويفتح باب الاعتماد لمدة معينة أو غير معينة ، فإذا فتح الاعتماد لمدة معينة جاز للمصرف إلغاؤه في أي وقت بشرط إخطار المستفيد قبل لليعاد الذي يعينه للإلغاء بعشرة أيام على الأقل ، وكل اتفاق على عكس ذلك يعتبر كأنه لم يكن" .

ونصت للمادة "٣٥٨" على أنه : "لا يجوز للبنك إلغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها إلا في

(١) انظر في شرح لفظة بن لمرعون :

Rene Rodiere : Droit Commercial (Effets de Commerce , Contrats Commerciaux , Faillites , Leme ed . , Précis Dalloz , Paris 1975 , p. 181 ets

(٢) الدكتور علي البارودي : لعقد وعمليات لبنك تجارية - ص ٣٧١ .

حالة وفاة للمستفيد أو الحجز عليه أو وقوفه عن الدفع ، ولو لم يصدر حكم بشهر إفلاسه ، أو وقوع خطأ جسيم في استخدام الاعتماد المفتوح لصالحه".

أما الاعتماد للمستدي فقد عرفته المادة "٣٥٩" من مشروع القانون التجاري المصري بأنه: "عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الأمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمنان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معنة للنقل ، ويعتبر الاعتماد للمستدي مستقلاً عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه ، ويبقى البنك أجنبياً عن هذا العقد". ويعرفه تيريل ولوجين بأنه :

"كل فتح لاعتماد أيا كانت الصورة التي يتخذها يتم لمن كانت مرسله إليه بضاعة في الطريق ، ويكون مضموناً بواسطة المستندات المتعلقة بهذه البضاعة"^(١).

وقريب من هذا التعريف أيضاً ما عرفته لجنة تعديل القانون التجاري بفرنسا بأنه : الاعتماد المفتوح بواسطة بنك بناء على طلب أمر لصالح مراسل لهذا الأخير ومضموناً بجائزة مستندات ممثلة لبضاعة منقولة أو معنة للنقل".

ويعرفه الدكتور البارودي بأنه : "تعهد صادر من البنك بناء على طلب العميل (يسمى الأمر أو معطي الأمر) لصالح الغير للمصدر (ويسمى للمستفيد) يلتزم البنك بمقتضاه بدفع أو قبول كميات منسحوبة عليه من هذا للمستفيد ، وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ، ومضمون برهن حيازي على المستندات للمثلة للبضائع للصورة"^(٢).

ويعرفه الدكتور علي جمال الدين بأنه : "الاعتماد الذي يفتحه البنك بناء على طلب شخص يسمى الأمر أياً كانت طريقة تفيذه ، أي سواء كان بقبول الكميات أو بالوفاء لصالح عميل لهذا الأمر ، ومضمون بجائزة للمستندات للمثلة لبضاعة في الطريق أو معنة للإرسال".

وهذه التعريفات متفقة في الجوهر ، فهي تحصر العملية في ثلاثة أطراف : أمر ، ومستفيد ، وبنك متعهد ، وتشير إلى الائتمان الذي يقلمه البنك للعميل ، وكون هذا الائتمان مضموناً بجائزة للمستندات .

وتستخدم الاعتمادات للمستدي في البلاد الرأسمالية والشيوعية على السواء ، وسنقدم نماذج لطلبات وخطاب الاعتماد للمستدي في ذاته دون التعرض لعلاقته بعملية للربحية إذ أن نماذج للربحية ستقدم في بحث خاص بها ، ومع ذلك سنعرض للربحية والمشاركة أثناء الشرح . وسوف نقسم بحث

(١) تيريل ولوجين : العمليات التجارية للبنك - الجزء الخامس - ص ٢٢٢ .

(٢) لدكتور البارودي : العقود وعمليات البنك التجارية - ص ٣٧٢ .

موضوع الاعتمادات للمستندية إلى الأبواب والتقسيمات التالية :

الباب الأول : الاعتمادات المستندية في القانون والشرعية ، ويشمل :-

الفصل الأول : أنواع الاعتمادات وأنواع للمستندات .

الفصل الثاني : علاقات الأطراف والتزاماتهم .

الفصل الثالث : مدى تطابق للمستندات مع خطاب الاعتماد .

الفصل الرابع : تحديد الاعتمادات وانقضاءها .

الفصل الخامس : التكييف القانوني والشرعي للاعتمادات وبحث كونها معاملة مستحدثة كاملة .

الباب الثاني : تطبيقات الاعتمادات المعمول بها في البنوك الإسلامية ، ويشمل :

الفصل الأول : للربحية .

الفصل الثاني : للضاربة .

الفصل الثالث : للمشاركة .

الباب الثالث : مشكلات الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية ، ويشمل :

الفصل الأول : مشكلة ملكية البضاعة .

الفصل الثاني : مشكلة الفوائد .

ثم تتبع ذلك بالنصوص التي تضمنها مشروع القانون التجاري المصري للمستمدة من الشريعة الإسلامية .

الباب الأول

الاعتمادات المستندية في القانون

والشريعة

الباب الأول

الاعتمادات المستندية في القنون والشرعية

نبدأ الكلام في الاعتمادات للمستندية بالحديث عن أنواع الاعتمادات للمستندية والمستندات، وعن علاقة الأطراف والتزاماتها، وعن مدى تطابق للمستندات مع خطاب الاعتماد، وعن تحديد الاعتماد وانقضائه، وتكليفه القانوني.

وسنوزع هذه الموضوعات على الفصول التالية :

الفصل الأول : أنواع الاعتمادات وأنواع للمستندات .

الفصل الثاني : علاقات الأطراف والتزاماتهم .

الفصل الثالث : مدى تطابق للمستندات مع خطاب الاعتماد .

الفصل الرابع : تحديد الاعتماد وانقضاؤه .

الفصل الخامس : التكليف القانوني والشرعي للاعتماد، وبحث كونها معاملة مستحدثة متكاملة .

الفصل الأول

أنواع الاعتمادات وأنواع المستندات

ابتغاء للوضوح في بيان المفاهيم لكل جزئية من جزئيات هذا الموضوع نقسمه إلى مبحثين:

للمبحث الأول : في أنواع الاعتمادات للمستندية .

للمبحث الثاني : في أنواع المستندات .

المبحث الأول : أنواع الاعتمادات المستندية :-

نحتاج في هذا البحث إلى بيان أنواع الاعتمادات المستندية في القوانين الحديثة ، ثم إلى بيان ما إذا كانت للفقهاء الإسلامي وجهة نظر في هذه الأنواع ، لذلك فإن هذا البحث ينقسم إلى مطلبين :

للمطلب الأول : أنواع الاعتمادات في القوانين الحديثة .

للمطلب الثاني : وجهة نظر الفقهاء الإسلامي في أنواع الاعتمادات .

المطلب الأول : أنواع الاعتمادات في القوانين الحديثة :-

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من زوايا مختلفة ، نين أهمها فيما يلي :

التقسيم الأول : الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد القطعي والاعتماد المؤبد :

هذا التقسيم هو أهم تقسيمات الاعتمادات المستندية، وهو يتألف من حيث قوة الالتزام للصرف فيها، ويتدرج من أضعفها إلى أوسطها إلى أقوىها .

فالاعتماد القابل للإلغاء اعتماد يجوز لأي من أطرافه أن يتدخل في أي وقت منه بإرادته للفرد ، ويوصف بأنه ليس التزاماً وإنما هو مجرد ترتيب ، ولا يتم عادة إلا بين شركة وفروعها أو بين شركة متعددة الجنسيات ووالياتها في دول أخرى أو بين أطراف بينهم ثقة لا حدود لها .

ويستطيع الأمر بفتح الاعتماد (الطالب) أن يلغيه في أي وقت بإخطار يوجه إلى البنك ، كما أن البنك يمكنه أن يلغيه بإرادته وحده أو عند تلقيه إخطاراً بذلك من الأمر ، وحتى إذا لم يتم إلغاؤه ، فإن البنك الفاتح للاعتماد يمكنه عند تلقي المستندات من المستفيد أن يتنصع عن الدفع ويرد المستندات مقررراً أن الاعتماد قد ألغى ، وذلك لأنه لا يلتزم بأن يوجه إخطاراً إلى المستفيد بهذا الإلغاء عند حصوله .

ولا يحد من إمكانية إلغاء الاعتماد القابل للإلغاء سوى حالة قيام مراسل للبنك فاتح الاعتماد معين لتداول بلفع قيمتها إلى للمستفيد بعد أن وجدها مطابقة للاعتماد ، ففي هذه الحالة يجب على البنك فاتح الاعتماد أن يرد هذه القيمة إلى البنك للعين حماية لهذا البنك ، ولا يمكن التفرع في هذه الحالة بسبق إلغاء هذا الاعتماد إلا إذا كان قد وصل هذا الإلغاء للبنك قبل دفع قيمة المستندات .

والاعتماد القابل للإلغاء في نظرنا يعتبر التزاماً طبيعياً على البنك منشئه تجاه للمستفيد ، فالالتزام الطبيعي ينشأ قانوناً من إحدى دائرتين : دائرة الالتزامات المدنية التي تحلل وتضعف فهوى بعضها إلى دائرة الالتزام الطبيعي ، أو دائرة الآداب والالتزامات الأخلاقية التي تقوي ويشدد عودها فترفع إلى مرتبة الالتزام الطبيعي .

والاعتماد القابل للإلغاء وإن لم يكن الالتزام فيه التزاماً مدنياً إذ لا جبر في تنفيذه ، فهو يتضمن عنصر للمدونية دون عنصر للمسئولية ، إلا أنه يتضمن وعداً بالوفاء . بمبلغ معين والوفاء بالوعد واجب أدنى ، وهو من الواجبات التي زادت أهميتها فارتفعت وصعدت إلى درجة الالتزام الطبيعي ، فإذا وفى للدين من تلقاء نفسه كان وفاءً صحيحاً لا تبرعاً ولا يستطيع بعده أن يطلب استرداد ما وفاه ، وإذا لم يف به من تلقاء نفسه فلا سبيل للدائن لحمله على الوفاء واجباره عليه .

والاعتماد القطعي أو غير القابل للإلغاء هو الاعتماد اللزم للعميل الأمر قبل البنك فاتح الاعتماد وهو اللزم لهذا الأخير تجاه للمستفيد ، وهو اعتماد يرتب التزامات مدنية لا طبيعية على أطرافه . وهو اعتماد لا يجوز الرجوع فيه ولا إلغاؤه إلا باجماع إرادة الأطراف فيه وهم : البنك والأمير ، والمستفيد . ولا يجوز تعديله إلا بنفس الطريقة .

والاعتماد المولد هو أصلاً اعتماد قطعي انضم إلى البنك فاتحه بنك أجنبي يكون عادة في بلد ليضيف التزامه إليه ويصبح في الاعتماد مدينان متضامنان : البنك فاتح الاعتماد ، والبنك مؤيده . والغرض من التأيد - الذي يطلبه عادة للمستفيد - هو تمكين للمستفيد من الحصول على قيمة الاعتماد من أقصر طريق ، أى من بنك موجود في بلده ، إذا أمتع البنك للمؤيد عن الدفع أمكه أن يقاضيه في بلده ، ولا يحتاج إلى الانتقال إلى بلد البنك الفاتح الاعتماد للحصول على حكم ضده ولا يلغى الاعتماد للمؤيد إلا بإرادة أطرافه : للمستفيد والبنكان والأمير .

ويرتب الاعتماد للمؤيد كل آثار الالتزام التضامني ، فيمكن للدائن للمستفيد أن يقاضي أيّاً من البنكين للمؤدين التضامنين وإن كان الأسهل عليه أن يقاضي البنك للمؤيد القريب منه .

والوفاء الحاصل من إحداهما يبرىء الآخر ويكون للبنك للمؤيد أن يرجع على البنك فاتح الاعتماد بكل ما وفاه فلا ينقسم الدين بينهما ، أما إذا وفي البنك فاتح الاعتماد فلا يرجع بشئ على البنك للمؤيد وإنما يرجع على الأمير .

وكانت قواعد غرفة التجارة الدولية الصادرة عام ١٩٨٣م توجب أن ينص الاعتماد القطعي على كونه قابل للإلغاء ، أما للمؤيد فيضاف فية إلى التزام البنك فاتح الاعتماد التزام وتوقيع البنك للمؤيد . أما إذا لم ينص البنك فاتح الاعتماد على كونه ملزماً به يصبح اعتماداً قابلاً للإلغاء ، وإذا ورد عليه تأييداً قابلاً للإلغاء كذلك . ولكن قواعد الغرفة الصادرة في مايو ١٩٩٣م نصت في المادة على أن الاعتماد الذي لا ينص فيه على كونه قطعياً وغير قطعي يعتبر اعتماداً ملزماً . وهذا عدول عن للبدا التقليدي القائل أن الشك يفسر لصالح للدين أو للملتزم، وكما نفضل البقاء عليه وعدم إدخال هذا التعديل . قد يرد التأييد على كل مبلغ الاعتماد المستدي ، وقد يرد على جزء منه ، وذلك حسب رغبة البنك المؤيد ، كما أنه يمكن أن تكون مدة التأييد أقل من مدة الاعتماد الأصلي إذا شاء ذلك .

وعند تعديل الاعتماد من حق البنك المؤيد أن يرفض تأييد التعديل ، ولكن عليه في هذه الحالة أن ينظر البنك منشئ الاعتماد حتى يتدير الأمر ويبحث عن بنك مؤيد آخر . ومن ناحية أخرى فإن البنك للمؤيد الذي يرفض التعديل ملتزماً بشروط الاعتماد الأصلي الذي أيده .

ومن حق البنك للمؤيد في حالة تعديل الاعتماد أن يقبل التعديل في الحدود التي يراها . فيمكنه أن يقبل قبولاً جزئياً من حيث المبلغ أو من حيث المدة أو من حيث كليهما . وإذا رفض للمستفيد هذا التأييد الجزئي بقي الاعتماد الأصلي على حاله .

ولا مانع من أن يلتزم البنك للنشئ بشروط مختلفة عن البنك للمؤيد من حيث المبلغ أو مدة الالتزام ، لأن هذا لا يتعارض مع أحكام التضامن بين اللدين في مسائل الاعتمادات ، وقد استقر الرأي على ذلك في غرفة التجارة الدولية .

التقسيم الثاني : اعتماد الاستيراد واعتماد التصدير :

تفتح البنوك اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد من الخارج بضائع ، ويتم تمويل العملية عن طريق الاعتماد للمفتح للاستيراد ، أما انضمام بنك في بلد المستفيد لتأييد هذا الاعتماد فإنه يعتبر اعتماد تصدير بالنسبة لبلده ، ويقوم هذا التقسيم على النظر إلى الاعتماد من وجهة حركة السلع من الدولة أو إليها ، ومن زوايا التبادل التجاري ، ويمكن أن يكون اعتماد التصدير والاستيراد منفصلين ، أي أن يوجد أحدهما دون الآخر ، كما يمكن أن يكون كل منهما اعتماداً قابلاً للإلغاء أو قطعياً .

التقسيم الثالث : اعتمادات البيوع وخطابات الاعتماد الضامنة :

الصوره للمألوفة للاعتماد هي وجود عقد بيع يفتح بمنااسبة اعتماد مستدي لتقديم مستندات البضاعة المشتراه من خلاله ودفع قيمتها بواسطة البنك .

غير أنه إلى جانب هذه الصورة ظهرت صورة أخرى يبدو فيها الاعتماد غير متعلق بعقد بيع ولا توجد فيه بضاعة ، وإنما يتعلق الاعتماد بضمان تنفيذ التزامات معينة ، فهو أقرب إلى خطاب الضمان ، ومع ذلك يسمى اعتماداً معلقاً *Stand-By Letter of Credit* ، وقد ظهر هذا النوع من الاعتمادات في أمريكا ، حيث تملك البنوك حق إصدار خطابات الضمان ، فعوضت عن ذلك بإصدار خطابات اعتماد هي في حقيقتها خطابات ضمان ، ويستخدم في ضمان تنفيذ عملية أو مقالة أو في دفع أجور خبراء وعمال ، أو في ضمان الحق في تعويض ، ولم تعد قاصرة على البنك بل يمكن أن تصدرها مؤسسات مالية أخرى مثل شركات التأمين ، وقد أطلقت عليها الترجمة العربية لقواعد الاعتمادات للمستندية لغرفة التجارة الدولية تسمية "خطاب الاعتماد المعد للاستعمال"^(١) للاستعمال ، ولا يوجد اعتماد يفتح لعدم الاستعمال ، لذلك فإننا نفضل إحدى التسميات التي أطلقناها عليها ؛ وهي "الاعتماد للعقد" ، لأنه اعتماد لا يستخدم إلا إذا لم ينفذ الالتزام المضمون به أو "خطابات الاعتماد الضامنة" ، وذلك بحسب وظيفتها التي أعدت لها ، وهي ضمان التزامات معينة . وينطبق عليها أحكام الكتيب رقم ٥٠٠ الصادر عن غرفة التجارة الدولية حتى مايو ١٩٩٣م في الحلود التي لا تتعارض مع طبيعتها .

وتختلف هذه الصورة عن الترتيبات للعلاقة *Standby Arrangements* التي يجريها صندوق النقد الدولي مع الدول الأعضاء به^(٢) .

ويرى بعض الكتاب أنه لا يحسن استخدام خطابات الاعتماد الضامنة في استيراد بضائع؛ لأن هذه الصورة هي الصورة الأصلية العادية للاعتماد للمستندي .

التقسيم الرابع : الاعتمادات الخطائية وغير الخطائية :

يفتح الاعتماد للمستندي عادة بواسطة خطاب اعتماد يعده البنك ويرسله بالبريد إلى المستفيد ، ولكن هذه الصورة أصبح من الممكن تبليغ الاعتماد بواسطة البرق أو التلكس أو الفاكس أو بواسطة أجهزة إرسال أكثر أماناً تعرف باسم : "سويفت" *Swift* .

وإذا أرسل الاعتماد بواسطة البرق أو التلكس فإنه يحتاج إلى خطاب تعزيز لاحق موقع من البنك الفاتح الاعتماد ، أما الإرسال بأجهزة سويفت فلا يحتاج إلى شيء من ذلك بل تعتبر الورقة

(١) هذه الترجمة أعدت بواسطة لغوة تجارية لصناعية بالرياض بالملكة لعربية السعودية واعتمدها غرفة لتجارة الدولية كترجمة رسمية لها.

(2) See : Sir Joseph Gold : Relations Between Bank Loans , Agreements and Standby Arrangements , International , Law Rev , Sept 1983 , p. 28 - 35

أما جهاز الفاكس فلا زالت غرفة التجارة الدولية ممتعة عن إعطاء أى تصريح بشأنه ؛ لأنه لم يتبلور بعد .

التقسيم الخامس : الاعتماد القابل للتحويل وغير القابل للتحويل :

عندما يحتاج البائع إلى دفع مبالغ إلى متحجّين أو موردين ليشتري البضاعة التي سيشحنها إلى الأمر بفتح الاعتماد فإنه يفضل أن يسلك أحد الطريقتين :

(١) طريق فتح اعتماد ظهر **Back to back credit** أى أن يفتح اعتماداً جديداً بضمان الاعتماد المفتوح لصالحه ، ويكون للتحجّ أو اللورد هو المستفيد في الاعتماد المظهر الجديد .

(٢) طريق تحويل الاعتماد المفتوح لصالح نفسه أو جزء منه ، ويكون الاعتماد قابلاً للتحويل مرة واحدة ، ولكن يجوز تجزئة هذه المرة بين عدد من اللوردين أو للتحجّين .

والأصل أن الاعتماد غير قابل للتحويل إلا إذا نص فيه على ذلك ، ويأخذ التحويل صفة الاعتماد الأصلي ، فيكون مثله قابلاً للنقص أو قطعاً أو مؤبداً .

التقسيم السادس : الاعتماد القابل للتجزئة وغير القابل للتجزئة :

يكون الاعتماد قابلاً للتجزئة عندما يسمح بشحن البضاعة شحناً جزئياً ، أي : على دفعات على أن يتم الوفاء من قيمة الاعتماد بنسبة ما يتم شحنه من البضاعة ، ويكون غير قابل للتجزئة إذا كان يجب على المستفيد فيه تقديم البضاعة دفعة واحدة ، ويدفع له على دفعات أو دفعة واحدة حسب ما إذا كانت هناك تسهيلات موردين أو لا توجد تسهيلات . وتقضى قواعد غرفة التجارة الدولية بأنه يجوز تجزئة الاعتماد (وبالتالي تجزئة الشحن) إلا إذا نص الاعتماد على منعها (المادة ٤٤) .

والتجزئة قد تكون مكانية وقد تكون زمانية ، فالتجزئة المكانية هي السماح بشحن البضاعة على أكثر من سفينة في وقت واحد ، كأن يكون للبائع عدة مصانع في مدن مختلفة ويختار أقرب ميناء إلى كل مصنع لشحن البضائع على سفن مختلفة ، ولكن لا يعتبر من قبيل التجزئة المكانية نقل البضائع من سفينة إلى أخرى في الطريق ، لأنه لا تقدم عدة سنوات شحن كما في الحالة السابقة ، وإنما يقدم شحن واحد يغطي النقل بمختلف مراحل .

والتجزئة الزمانية تقصد بها السماح بتوريد البضاعة على دفعات في أوقات مختلفة . والاعتماد القابل للتجزئة - كالاعتماد غير القابل للتجزئة - قد يكون اعتماد استيراد أو اعتماد تصدير ، وقد يكون عملياً أو نحاسياً ، وقد يكون قابلاً للتحويل أو غير قابل للتحويل .

التقسيم السابع : الاعتماد المحلي والاعتماد الخارجي :

إذا كان البائع والمشتري مقيمين في دولة واحدة ، وفتح لصالح البائع اعتماد لدى بنك نفس بلدهما ، فإنه يكون اعتماداً محلياً ، أما إذا كان الدولتين مختلفتين فإن الاعتماد يكون خارجياً .

وتظهر أهمية هذا التقسيم في أن الاعتماد الخارجي يحتاج إلى تحويل نقد أجنبي عادة ، كما أنه تظهر الحاجة إلى التأيد اعتماداً مؤيداً .

والاعتماد الخارجي يكون دائماً اعتماد استيراد ، أما الاعتماد المحلي فلا يكون اعتماد استيراد ، وإنما يكون اعتماد تصدير ، وقد يكون غير معلق باستيراد ولا بالتصدير ، وذلك إذا كان ضماناً بتسليم بضائع جملة .

وكثيراً ما يكون البائع والمشتري في الاعتماد المحلي شخصاً واحداً ، كما يحدث من التجار في مدينة بورسعيد الذين يسحبون بضائع مخزنة لحسابهم في المنطقة الحرة بالميناء إلى داخل المدينة أو خارج مدينة بورسعيد ، أى إلى لندن للصربية الأخرى ، فيفتح البنك اعتماداً محلياً لاستيفاء الشكل أمام الجمارك ، ولكن تودع بالبنك المركزي للمبالغ التي تحملها قراراتاً بالنسبة إلى كل اعتماد . ويجوز أن يكون الاعتماد المحلي أو الخارجي قابلاً للنقص أو قطعياً .

التقسيم الثامن : الاعتمادات المقلمة والمنجزة والمؤجلة :

الاعتماد للنجز : هو الذي فيه تلغ قيمة البضاعة عند تقديم مستندات شحنها مطابقة لشروط الاعتماد ، والبنك للمعين لتداول للمستندات أن يقوم بخصم كمبيالة المستفيد ، ويسمى هذا باعتماد الخصم .

ولكن مصري الأصواف في استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا كانوا يحرسون على الحصول على دفعة مقلمة من قيمة الاعتماد ، ومن تقاليدهم عرف الاعتماد للمقدم ، وجرى العمل على أن يحرر شرط النفع للمقدم في الاعتماد بالمداد الأحمر ، وعرف الشرط بشرط المداد الأحمر ، وقريب منه شرط المداد الأخضر ، وهو يسمح بالنفع للمقدم ، ويزيد أنه يغطي مصاريف تخزين البضائع باسم البنك .

وقد يكون الاعتماد موجلاً حتى يتيح الفرصة للمستورد أن يقوم بتصريف جزء من البضاعة ، ليتمكن من الدفع ، ويسمى الاعتماد في هذه الحالة اعتماد القبول ، وقد يكون المشروط فيه هو التوقيع بالقبول على كمبيالة يسحبها للمستفيد على البنك فاتح الاعتماد ويسحبها على الأمر ويوقع البنك بوصفة ضماناً ، وقد يكون اعتماداً موجلاً يكفي فيه بالوفاء في المواعيد المنصوص عليها في الاعتماد للمستندي دون سحب الكمبيالة (المادة ١١ من قواعد غرفة التجارة الدولية) .

التقسيم التاسع : اعتماد الدفعة الواحدة ، والاعتماد الدائري أو المتجدد :

وللإعتماد الدائري أو للمتجدد صورتان : مجمع وغير مجمع ، فإذا كان على المستفيد تقديم مستندات كل دفعة على حدة كل شهر فلم يتقدم بمستندات في أحد الشهور ، وبالتالي سقط حقه في الدفعة الخاصة بهذا الشهر ، فهذا الاعتماد للمتجدد وغير مجمع وإذا كان له أن يتقدم في الشهر التالي بمستندات تساوي قيمة الدفعتين فهذا الاعتماد مجمع .

ويشترك الاعتماد للمتجدد مع تحديد الاعتماد (مد أجله) في أن كلا منهما يمد فترة تنفيذ الاعتماد فترات متساوية في الأول وفترات متساوية أو غير متساوية في الثاني ، ومع ذلك فهناك فرق جوهري بين الاعتماد للمتجدد وبين تحديد الاعتماد أو مد أجله ، فمد الأجل ليس التزاما على البنك أو الأمر ، بل يخضع لاختيارهما وإرادتهما أما الاعتماد للمتجدد فهو يتجدد تلقائياً تحديداً ملزماً للبنك . ويختلف الاعتماد الدائري عن الاعتماد القابل للتجزئة : فهذا الأخير تنقص قيمته كلما قدم جزء من البضاعة ودفع ثمنه . أما الأول فلا تنقص قيمته بتوريد دفعة من البضاعة ودفع ثمنها ، وإنما يعود مبلغ الاعتماد إلى الظهور من جديد .

التقسيم العاشر : الاعتماد المضمون والاعتماد غير المضمون :

الاعتماد غير المضمون : هو الذي تكون للمستندات فيه مقدمة باسم المشتري أو لأمره أو لأمر البائع ومُظهرة منه للمشتري ، وبالعكس يكون الاعتماد للمضمون هو الذي تصدر فيه للمستندات باسم البنك أو تكون مظهرة إليه .

وأهمية الفرق تظهر في أنه لم يدفع للتعلم للبنك فاتح الاعتماد قيمة للمستندات فإنه من الصعوبة بمكان أن يتسلم البنك البضاعة بموجب مستندات ليست صادرة باسمه أو لأمره ، واستخدم حق الحبس على المستندات لا يمنع للمشتري من الحصول على نسخة ثانية من المستندات يتسلم بموجبها البضاعة .

التقسيم الحادي عشر : الاعتماد المغطى وغير المغطى :

في الاعتماد المغطى يحصل البنك من العميل الأمر على غطاء للاعتماد ، وقد يكون هذا الغطاء تقديماً ، سواء كان غطاءً عينياً ، أى غطاءً من أوراق مالية أو أوراق تجارية أو رهن بضائع أو رهناً عقارياً ، والغطاء العيني هو في الواقع ضمانات للتسهيل الممنوح من البنك للأمر لفتح الاعتمادات . وتكون عمولة البنك على الاعتماد المغطى بالكامل أقل من عمولته على الاعتمادات الأخرى .

التقسيم الثاني عشر : الاعتماد العام والاعتماد الخاص :

ينظر في هذا التقسيم إلى البنك الوسيط الذي يوجه إليه خطاب الاعتماد للمستدي ، فقد يوجه الاعتماد إلى بنك معين أبلغ للمستفيد به ، فيسمى اعتماداً خاصاً ، وقد يوجه بدون تحديد لبنك معين

ويترك مفتوحاً لتدخل أى بنك يرغب الاضطلاع به ، فيسمى اعتماداً عاماً ، أو اعتماداً مفتوحاً .

التقسيم الثالث عشر : الاعتمادات التقليدية واعتمادات المبادلة :

في الاعتماد النقدي يتم تحويل قيمة الاعتماد إلى المستفيد نقداً بالعملة المتفق عليها للوفاء ، أما اعتماد للمبادلة فتتم العملية فيه مقايضة لا يباع أى يكون للقابل فيه عيناً لا نقداً ، فهو عبارة عن مبادلة سلع مقابل سلع مستوردة بنفس القيمة أو بقيمة أقل مع الفرق نقداً ويضمنه الاعتماد المستندي .

التقسيم الرابع عشر : الاعتماد الأصلي والاعتماد المساعد :

الاعتماد المساعد هو الذي يفتح بواسطة المستفيد من اعتماد أصلي لكى يدفع مبالغ من ثمن البضاعة إلى أشخاص أنتجوها أو وردوها إليه ، وقد ذكرنا هذا الاعتماد من قبل عند كلامنا على الاعتماد القبل للتحويل ، وهذا الاعتماد يستخدم في الحالات التي ينص فيها الاعتماد الأصلي على أنه غير قابل للتحويل أو يكون قابلاً للتحويل ، ويحول جزء منه مرة واحدة ، ولا يمكن تحويل الباقي فيستخدم الاعتماد للمساعد بضمان هذا الجزء الباقي .

المطلب الثاني : وجهة نظر الفقه الإسلامي في أنواع الاعتمادات :

درج الفقهاء المعاصرون على أنه حيثما تكون معاملة من للعاملات حذيفة العهد ، ولم تبحث في أمهات الكتب الفقهية ، ولم تجر فيها اجتهادات سابقة ، ولم يرد بها نص من كتاب أو سنة ، فإنهم يلجأون إما إلى القياس أو الاستحسان ، وإما إلى باب للمصالح للرسل في أصول الفقه ؛ ليستمدوا أحكاماً لفروعات هذه العاملة .

وهذا هو ما يمكن عمله في موضوع الاعتمادات للمستندية ، ففيما يتعلق باعتمادات الاستيراد والتصدير ، لاشك في أن الاستيراد والتصدير جائزان شرعاً ، وقد مارسهما رسول الله ﷺ مع سائر التجار من قريش ، حين كانوا يأخذون عروض التجارة للوجود لديهم من مكة إلى الشام تارة وإلى اليمن تارة أخرى ، حيث يبعونها هناك ، وهذه تعتبر عملية تصدير ، ويشتركون من الثياب والأطعمة وغيرها وما يجلبونه إلى مكة وهذه عملية استيراد ، وقد اعتبرها القرآن من النعم الجليلة التي تستحق الشكر ، فقال في سورة قريش : ﴿إلى أيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ . واعتماد الاستيراد أو التصدير باعتبارهما وسيلة لسداد الثمن في عقو البيع ، فإنهما يعتبران من تطبيقات قاعة : ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ (المادة : ١) كما ينطبق عليهما الحديث الشريف "للسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً" قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث من طرق

متعددة فيها ضعف ، ولكن الإمام ابن تيمية قال : إن اجتماعها من طرق يشد بعضها بعضاً^(١) .

كذلك تخضع بقية أنواع الاعتمادات للمستدعية لنفس هذه القواعد ، فهي إما عقود وإما شروط في عقود ، ويستوي أن يقع التعامل بين بلاد إسلامية أو بين بلد إسلامي وبلد غير إسلامي ؛ لأن الوفاء لا يختلف ؛ وفي هذا المعنى يقول الإمام ابن تيمية : "فعلم أن العهود يجب الوفاء بها إذا لم تكن محرمة وإن لم يثبت حالها بشرع خاص ، كالعهود التي عقدها في الجاهلية وأمرؤا بالوفاء بها .. وذكرنا أنه لا يشرع إلا ما شرعه الله ولا يحرم إلا ما حرمه الله ؛ لأن الله ذم للشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله وحرّموا ما لم يحرمه الله .

فإذا حرّمنا العقود والشروط التي تجري بين الناس في معاملاتهم العادية بغير دليل شرعي كما حرّمين ما لم يحرمه الله بخلاف العقود التي تتضمن شرع دين لم يأذن به الله ، فإن الله قد حرّم أن يشرع من الدين ما لم يأذن به . والعقود في المعاملات هي من العادات يفعلها المسلم والكافر وإن كان فيها قرينة من وجه آخر ، فليست من العبادات التي يفترق فيها إلى شرع كالعتق والصنعة"^(٢) .

وليس في استخدام الآلات الحديثة كالتلّكس والفاكس والسويقت ما يخالف الشرع ؛ فذلك يدخل في باب للمصالح للرسلّة التي لم يرد في الشرع دليل على تحريمها أو إهدارها ، بل إن فيها نفعاً للناس ؛ لأنها توفر الوقت وتعين على سرعة الوفاء بالحقوق ، وهذا أمر مندوب شرعاً .

المبحث الثاني : أنواع المستندات :

المطلب الأول : المستندات في القوانين الحديثة :

يعبر بكلمة للمستندات أحياناً عن سند الشحن وحده ، ولكن هذا معنى خاص للكلمة ، والغالب السائد أن المقصود بالمستندات هو مجموعة الأوراق التي تمكن للمستفيد من صرف قيمة الاعتماد.

وتقسم للمستندات إلى نوعين : مستندات رئيسية أو جوهرية ، وهي : سند الشحن ، ووثيقة التأمين ، والفاخرة .

ومستندات تكميلية ، وهي أوراق لا حصر لها تطلب لغايات معينة يتغياها للتعاملون في كل اعتماد ، ومن أمثلتها : الفاتورة القنصلية - شهادة للنشأ - شهادة التفتيش - شهادة الخلو من الآفات الزراعية - شهادة التحليل والخواص - الشهادة الصحية بالنسبة للحيوانات الحية ، وستحدث عن كل نوع من هذه للمستندات بالتفصيل .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ٢٩ - ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ٢٩ - ص ١٥١ - ١٥٢ .

أولاً : سند الشحن : وهو الوثيقة التي يوقعها ربان السفينة إثباتاً لعقد النقل واستلام البضاعة . ويتخذ سند الشحن شكلاً من أشكال التلوث للندية والتجارية ، فقد يكون سنداً إسمياً ، وقد يكون سنداً إذنياً أو للأمر ، وقد يكون سنداً للحامل .

ويختلف سند الشحن عن مشاركة إيجار السفينة التي تحرر عادة عند استئجار السفينة كاملة ، وهذه للمشاركة لا تقبل في معاملات الاعتمادات للمستديرة إلا إذا نص عطاء الاعتماد على قبولها ، كما أنه إذا قدم سند شحن فإنه يجب ألا يتضمن إحالة إلى مشاركة إيجار ، أو إشارة إلى أن الربان وقع عليه بحالته دون أن يعنى ذلك تعديلاً في مشاركة الإيجار ، فمثل هذا السند يجب على البنك أن يرفضه ؛ لأنه يعطي الأرجحية عند النزاع لمشاركة الإيجار .

كذلك يختلف سند الشحن عن بيان البضائع للشحنة ، وهو ورقة يعلها الشاحن ولا يوقع عليها الربان .

ويختلف سند الشحن عن إذن الشحن ، وهو تصريح من الناقل للشاحن بتسليم البضاعة في مكان معين .

ويختلف سند الشحن عن الإيصال للوقت ، وهو الورقة التي تقيّد حصول تسليم البضاعة في المكان للعين في إذن الشحن ، وهي ورقة لا تغني عن تحرير سند الشحن .

ويختلف سند الشحن عن سند الإعداد للشحن ، أو السند برسم الشحن ، وهو سند لم تحدد فيه السفينة التي ستشحن عليها البضاعة وإن كان يفيد أن الناقل قد تسلّم البضاعة .

ويختلف سند الشحن عن أمر التسليم الذي يصدر في حالات يكون فيها سند الشحن إجمالياً ، أى صادراً عن بضائع تخص عدة مشترين ، فيصدر أمراً بتسليم كل منهم ما يخصه من الشحنة^(١) . وقريب من أمر التسليم : إذن الاستلام ، وهذا الإذن ليس سند شحن ، ولكنه يعطى في مقابل رد سند الشحن ، وبموجبه يتسلم المرسل إليه الشحنة من السفينة .

ويؤدي سند الشحن الوظائف التالية :

(١) يثبت شحن البضاعة على السفينة .

(٢) يثبت عقد النقل إذا لم تكن هناك مشاركة إيجار .

(١) انظر تفاصيل أمر تسليم في كتابنا موسوعة أعمال البنوك - لطبعة الأولى - ج ٢ ، قرة ٧٩٧ - ص ٨٤٧ - ٨٤٨

(٣) يقوم بوظيفة سند ملكية البضاعة أو سند يمثل البضاعة بمعنى أنه يمكن إجراء التصرفات القانونية على البضاعة بإجرائها على السند ذاته ، فقل للملكية والرهن وغيرها من التصرفات تتم بواسطة نقل ملكية السند أو رهنه والبضاعة ما تزال في عرض البحر وليست تحت سيطرة المالك .

(٤) ينقل التصرف في سند الشحن الناشئة عن عقد النقل من للتصرف إلى للتصرف إليه.

ويتضمن سند الشحن البيانات التالية :

أسماء الأطراف ، واسم للمستفيد ، تاريخ الشحن ، وميناء الشحن ، وميناء التفريغ ، واسم الشاحن ، والأجرة ، وبيان جنس البضاعة ، ومقلوها والعمالات للميزة لها ، والوزن القائم ، وتوقيع الريان والشاحن ، ويجب أن يكون توقيع كل منهما في المكان المخصص له ، فإذا وقع الريان مكان الشاحن كان سند الشحن مرفوضاً من البنوك التي تتداول للمستندات.

ونكتفي في التعريف بسند الشحن بهذا القدر ، على أن نعود إليه عند بحث مدى تطابق للمستندات مع الاعتماد^(١) .

ثانياً : وثيقة التأمين : يحتاج للمستفيد من الاعتماد للمستدي إلى تقديم وثيقة تأمين على البضاعة للشحونة في البورج التي تقتضي منه ذلك باعتباره بائعاً مثل البيع سيف أو البيع فوب الذي يعهد إليه فيه للشحري بإبرام التأمين لحسابه .

وتختلف وثيقة التأمين عن طلب التأمين الذي يقدم به للمستامن والذي يعتبر إيجاباً لعقد تأمين وليس وثيقة تأمين .

كما تختلف وثيقة التأمين عن المذكرة للوثقة ، وهو المستند الذي يحتوي القواعد الأساسية للتأمين والتزامات الأطراف ويوقع من اللومن له ، وقد تحرر بعد ذلك وثيقة تأمين وقد لا تحرر ، وقد لا يقصد الطرفان من المذكرة للوثقة تأكيد العقد ، وإنما يقصد أن الاحتفاظ لكل منهما بحق العدول ، لذلك لا تقبل المذكرة للوثقة بدلاً عن وثيقة التأمين لأنها قد تكون من النوع الذي يجوز الرجوع فيه .

وتكون وثيقة التأمين في أحد الأشكال التجارية (مثل سند الشحن) ، فقد تكون إسمية أو إذنية أو للحامل . كذلك يمكن أن تصدر لصالح من يثبت له الحق في التأمين ، وللأمر بفتح الاعتماد أن يحدد في تعليماته للبنك الشكل الذي يريده في وثيقة التأمين .

(١) يوجد في مجال نقل الجوي ما يسمى بخطاب لنقل الجوي ، وكذا ليصال لنقل البحري أو لري ، ولكن لتقل استعمال هذه الوسائل في مسائل الاعتمادات للمستدي ، فإنا لن نعرض لها هنا ونحيل في شأنها إلى كتابا موسوعة أعمال البنوك - ج - ٢ - ص ٨٧٣ -

وتتضمن وثيقة التأمين بيانات معينة هي : تاريخ وساعة تحرير الوثيقة وأسماء الأطراف ، وبيان البضائع المؤمن عليها ومبلغ التأمين والأخطار المؤمن منها ومدة التأمين وقسطه ومكان شحن البضاعة وشرط التحكيم .

وسوف نعود إلى الكلام عن وثيقة التأمين عند مطابقتها على خطاب الاعتماد .

ثالثاً : الفاتورة التجارية : وهي بيان عن كمية البضائع ووحداتها وأوصافها وسعر الوحدة منها وإجمالي قيمتها وقيمة النقل والتأمين عليها ، وقد ذكر فيها رقم الاعتماد الذي حررت بشأنه ، فهي مستند شامل لجميع ما يطلبه المستفيد من الاعتماد ، ولذلك يمكن الاكتفاء بتقديمها مع سائر المستندات دون سحب كمالية ، ويجب أن يكون وصف البضاعة في الفاتورة مطابقاً لما هو مذكور في الاعتماد ، وأن تكون الفاتورة موقعة من المستفيد .

وقد يشترط للمشتري أن يكون الفواتير محتملة منه قبل دفع قيمتها إلى البائع ، وفي هذه الحالة يجب على البائع ألا يرسل الفواتير مع باقي المستندات بعد الشحن ، وإنما عليه أن يرسل الفواتير وحدها قبل الشحن إلى المشتري ليعتمدها ، فإذا وافق عليها كان على البائع أن يقوم بالشحن وإرسال المستندات رفق الفاتورة المعتمدة إلى البنك للحصول على قيمتها ، وتقرب الفواتير في هذه الحالة من الفواتير المبدئية .

. Preform invoice

والفاتورة المبدئية فاتورة تقدم عند التعاقد بين البائع والمشتري مبنية مكونات البضاعة وثمان الوحدة والثمان الإجمالي ، وعلى ضوءها يفتح للمشتري الاعتماد للمستندي لدى البنك وكثيراً ما يرفق صورة منها مع طلب فتح الاعتماد .

رابعاً : المستندات التكميلية أو الإضافية : قلنا أنه لا يمكن وضع حصر للمستندات التي تتطلب زيادة على المستندات الرئيسية التي ينهاها فيما تقدم ومن أبرز هذه المستندات :

(١) إيصال الإيلاء : يستخدم لإثبات أن البضاعة أودعت أحد المخازن العمومية .

(٢) إذن التسليم : وبه يتسلم المرسل إليه البضاعة في ميناء الوصول من أمين الحمولة .

(٣) الفاتورة القنصلية : وهي فاتورة عادية تقدم إلى قنصل بلد المشتري المقيم في بلد البائع أو في ميناء الشحن ليؤشر عليها أن البضاعة المينة بها من صنف جيد ، وأن أسعارها مطابقة للأسعار السائدة . وقد يذكر فيها كون البضاعة من إنتاج بلد البائع .

(٤) شهادة المنشأ : وتصدر عن الغرفة التجارية أو بعض الجهات الحكومية تبين البلد الذي أنتجت فيه البضاعة ، وبلد المنشأ يختلف عن بلد المصدر ، وهو البلد الذي استوردت منه البضاعة مباشرة ولو كان لا ينتجها ، وتستخدم شهادات المنشأ والمصدر في البلاد العربية خاصة للتحقق من دقة تنفيذ المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل .

(٥) شهادات الوزن أو الخواص أو التحليل : وذلك للتحقق من وزن البضاعة أو كونها

تتضمن خواص أو عناصر معينة ، وقد تسمى بالشهادة النوعية ، ويشترط صلورها من جهات فنية متخصصة .

(٦) الشهادة الصحية : وتفيد خلو الحيوانات الحية للمشحونة من الأمراض .

(٧) قائمة التعبئة : وتتضمن بيانات عن الأوزان الصافية والقائمة لكل طرد من البضاعة .

(٨) شهادات شركات المراجعة أو التفيش : وهي المختصة بالإشراف على التعبئة ومراجعة البضاعة عند الشحن .

(٩) شهادة الخلو من الآفات الزراعية : وذلك بالنسبة للشحنات النباتية .

المطلب الثاني : أنواع المستندات من وجهة نظر الفقه الإسلامي :

تستجيب للمستندات في مسائل الاعتمادات للمستندية لقاعدة أساسية واردة في القرآن الكريم في آية المداينة بسورة البقرة ، وهي قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بِلَدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

كما تتفق مع نص هذه الآية في أن اللدين هو الذي يملئها ، سواء في سند الشحن إذ يملئ في بيان البضائع المشحونة ما يكتب من بعد سند الشحن ، أو في طلب التأمين الذي تنقل عنه بيانات وثيقة التأمين أو في الفاتورة وهو الذي يوقعها ، أو في المستندات الإضافية التي يحاول أن يثبت بها تحقق صفات أو وقائع معينة ، وهذا كله يستجيب للآية : ﴿وَلْيَمْلَأِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

ولأن هذه التجارة ليست تجارة حاضرة فإن إثباتها بالكتابة واجب طبقاً لنفس الآية ، فهي لا تجزئ التعامل إلا إذا كانت : ﴿تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ تَلْبِزُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

وتقديم المستندات التكميلية أو الإضافية للتدليل على سلامة البضاعة أو خواصها أو توافر عناصر معينة فيها أو إثباتا لخلوها من الآفات ، كل ذلك يستجيب للآية الكريمة باعتبار أن هذا كله أنواع من الشهادة الكتابية : ﴿وَأَشْهِلُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ .

وهكذا نجد أن موضوع المستندات ليس فيه ما يخالف الشرع ، وإنما قد تأتي المخالفة من ناحية جنس البضاعة للمشحونة ، كما لو كانت شحنات من الخمر أو الخنزير فإنها تكون حراماً والمعاملات المرتبطة بها عندئذ تكون حراماً .

الفصل الثاني

علاقات الأطراف والتزاماتهم

ينشئ الاعتماد المستندي علاقات ثلاثية الأطراف هي :

(١) علاقة للمشتري بالبائع .

(٢) علاقة للمشتري بالبنك فاتح الاعتماد .

(٣) علاقة البائع بالبنك فاتح الاعتماد أو بالبنك للموید .

ويمكن أن تضاف إلى هذه العلاقات الأساسية علاقة قد توجد أحياناً ، وهي علاقة البنك فاتح الاعتماد بالبنك للموید وبنك التذلول .

وينشئ الاعتماد المستندي التزامات على الأطراف وحقوقاً لكل منهم ، فهناك عقد تبادل ملزم للجانبين يربط للمشتري بالبنك فاتح الاعتماد ، أما للمستفيد فهو يفيد من الاعتماد حقاً ولا يتحمل عنه بأى التزام ، إذ أن ما قد يقال إنه التزامات عليه ما هو في الحقيقة إلا القيود التي تحدد في الاعتماد .

ولذلك نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : علاقات الأطراف في القانون والفقہ الإسلامي .

المبحث الثاني : التزامات الأطراف في القانون والفقہ الإسلامي .

المبحث الأول : علاقات الأطراف في القانون وفي الفقہ الإسلامي :

سنناول العلاقات التي أشرنا إليها في مقدمة هذا الفصل بشئ من التفصيل أو علاقة البائع بالمشتري وعلاقة للمشتري بالبنك وعلاقة البائع بالبنك .

المطلب الأول : علاقة البائع بالمشتري :

العلاقة الأساسية التي تنشئ الاعتماد المستندي هي علاقة البائع بالمشتري أو عقد البيع ، ولا يأمن البائع أن يسلم المشتري البضاعة فلا يدفع ثمنها ، كما أن المشتري لا يأمن أن يسلم البائع الثمن فلا يقوم بتوريد البضاعة ، ومن خلال فجوة عدم الثقة هذه بين الجانبين ابتدعت البنوك الوسيلة التي توفر الثقة للجانبين وهي الاعتماد المستندي .

وعن عقد البيع ينقل إلى الاعتماد المستندي عدد من الشروط عن البضاعة المطلوبة وثمنها ووقت توريدها وغير ذلك .

ويجب أن يكون عقد البيع حقيقياً ، فإذا كان عقداً صورياً ويستر غرضاً غير مشروع كان عقداً باطلاً والعقد المرتبطة به نفس الغرض تكون باطلة كذلك ، ومن أبرز الحالات التي يقع فيها هذا البطلان حالة التحايل على الحصول على نقد أجنبي في الدول التي توجد فيها قيود صارمة للرقابة على النقد الأجنبي ، حيث يقوم بعض مواطنيها بإبرام عقود مع أجنبية لاستيراد بضائع منهم ودفع ثمنها من خلال اعتمادات مستندية بالعملة الأجنبية ، ثم يتضح بعد ذلك أن عملية الاستيراد عملية وهمية ، وأنه لا يوجد في صناديق البضاعة إلا قدر محدود منها لا يساوي نصف أو ربع قيمة العملات التي تم تحويلها إلى الخارج ، وبذلك يستغلون الاعتماد للمستدي وعقد البيع الصوري وسيلة لتحويل ثروتهم من العملة الوطنية إلى عملات صعبة يتسلمونها في الخارج من خلال الأجانب الذين يتعاملون معهم والبنوك الأجنبية التي تحول إليها تلك المبالغ .

وما لا شك فيه أيضاً أن البيع يكون باطلاً ، وبالتالي الاعتماد للمستدي إذا كان موضوعهما استيراد أشياء تحرمها الشريعة الإسلامية مثل : الخمر ولحم الخنزير ، لأنها أموال غير مقبومة في نظر الشرع ، بل إن هذا البطلان يمتد أيضاً إلى عقد النقل وسند الشحن ووثيقة التأمين ، والكميالة للمستدي .

و ضمناً لقيام البائع بتنفيذ التزاماته قد يطلب منه المشتري استصدار خطاب ضمان مصرفي لصالحه ، وبذلك يكون الخطاب سلاحاً في يد المشتري ، كما أن الاعتماد سلاح في يد البائع ويسارز كل منهما الآخر بسلاحه . ومن شأن هذا الحل أن يوجد توازناً في القوة بين الجانبين في العقد ، وهذه أمور محمودة في الشريعة الإسلامية .

المطلب الثاني : علاقة المشتري بالبنك :

عندما يتم إبرام عقد البيع بين البائع والمشتري يدخل مرحلة التنفيذ ، وعلى كل طرف أن ينفذ التزاماته ، والتزام المشتري بدفع الثمن يسند من خلال اعتماد مستدي لدى البنك ، وإذا كان تأييد هذا الاعتماد مشروطاً في عقد البيع فإن المشتري يطلب إلى البنك فاتح الاعتماد أن يكلف أحد مراسليه في الخارج أو يكلف البنك الذي قد يشترطه البائع بأن يقوم بتأييد الاعتماد .

وقد لا يكون التأييد مطلوباً وإنما يكفي بتحديد بنك يقوم بتلقي المستندات وإجراء الخصم عليها أو دفع قيمتها مباشرة أو إرسالها للبنك فاتح الاعتماد ، ليدفع ويسمى هذا البنك للعين .

وقد يقتضي البنك فاتح الاعتماد من المشتري الأمر غطاء للاعتماد يبقى تحت البنك كضمان ، وهذا الغطاء تتفاوت قيمته حسب مدى توافر ثقة البنك في العميل للمشتري ، فإذا زاد الثقة قل الغطاء أو تلاشى ، وإذا قلت الثقة ارتفع مبلغ الغطاء حتى قد يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الاعتماد . وهذا الغطاء يمكن أن يكون غطاءً نقدياً ، وهو الغالب وقد يكون غطاءً عينياً ، وينطبق على هذا الغطاء من الناحية الشرعية قوله تعالى : ﴿ فَرَاهَانَ مَقْبُوضَةً ﴾ فالرهن مشروع في الإسلام ، ويقصد به الرهن الحيازي لقوله : ﴿ مَقْبُوضَةً ﴾ .

المطلب الثالث : علاقة المستفيد بالبنك :

ليس هناك عقد بين المستفيد والبنك ، وذلك على خلاف العلامتين السابقتين ، فالمستفيد يتلقى حقاً نتيجة التعاقد بين المشتري والبنك على فتح الاعتماد ، وهو لا يلتزم بالتزام من هذا التعاقد ، بل التزاماته ناشئة من عقد البيع ، لذلك فإن للمستفيد يعتبر في هذه الحالة منفعاً من اشتراط لمصلحة الغير مبرم بين المشتري والبنك ، والحق الذي يلقاه من الاشتراط لا يلزمه بأي التزام ، كما أنه يحق له أن يستخدم هذا الحق ويطالب به عن طريق تقديم المستندات للشروط للحصول عليه أو أن يتخلى عنه ولا يستخدمه ولا يقدم للمستندات والبضاعة ، دون أن يترتب ذلك مسؤولية عليه أمام البنك فهو غير ملزم بموجب الاعتماد ، وإنما تترتب المسؤولية عليه أمام المشتري طبقاً لعقد البيع للبرم بينهما .

والاشتراط لمصلحة الغير صورة يقرها الفقه الإسلامي ، ولا تختلف في أحكامها عما هو معروف في القوانين الحديثة . ويتأثر هذا الاشتراط بما يتأثر به عقد البيع من عدم المشروعية ، كما في حالة التحايل على اختراق قوانين العملة أو التعامل في المحرمات كالخمر والخنزير . وسيأتي في التكيف الشرعي للاعتماد شرح للاشتراط لمصلحة الغير ، وكيف أننا نستمد منه من آيات القرآن الكريم .

المبحث الثاني : التزامات الأطراف في القانون والشرعية :

سوف نحتاج إلى بيان التزامات الأطراف ، وهو الأمر والبنك ففتح الاعتماد أو البنك للوיד، مع التعرض لحكم القانون والشرعية في كل منها . لذلك سنقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب : أولها : عن الأمر ، وثانيهما : عن البنك ففتح الاعتماد ، وثالثها : عن البنك للوיד .

المطلب الأول : التزامات الأمر :

يلتزم الأمر بالتزامات معينة هي :

(١) تلقي المستندات المطابقة للاعتماد ودفع قيمتها للبنك .

(٢) دفع عمولة البنك ومصاريفه .

(١) تلقي المستندات ودفع القيمة :

يرتب عقد الاعتماد للمستدي بين البنك والأمر التزاماً على الأمر بأن يتلقى المستندات وتسليمها متى كانت مطابقة لشروط خطاب الاعتماد ، فإذا تراخى في تسليمها بعد إخطاره بورودها وبأنها مطابقة فإنه يتحمل كل النتائج التي تترتب على هذا التراخي ، كما لو هلكت البضاعة أو تلفت أو سرقت .

ويرتب على عقد فتح الاعتماد أيضاً أن المشتري يلتزم بدفع قيمة المستندات ، وهو في الحقيقة يرد إلى البنك قيمة المستندات ، لأن البنك يكون قد دفعها إلى المستفيد عند ورودها ولا يتنظر حتى يدفع عميله .

وما لا شك فيه أن قرار البنك بأن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد ليس ملزماً للعميل الأمر بتلقيها ، بل إنه فحصها وأن يعترض على ما يكشفه فيها من اختلافات عن خطاب الاعتماد وله بناء على فحصه إياها أن يرفضها ويفرض دفع قيمتها ويتركها للبنك ويتصرف فيها كيفما شاء ، ولو كان البنك قد دفع قيمتها ، بل ويحق للأمر إذا كانت مدة الاعتماد قد انتهت أن يطالب برد الغطاء للقلم منه.

ويمكن للأمر أن يحتاط ضد تقلبات أسعار النقد الأجنبي بأن يرم عقود شراء آجلة للعملة وعلى عقد آخر بعملة أخرى تعرض له ما قد يحصل من انخفاض للعملة الأولى مع ربط هذه العملات كودائع ، حتى الوقت الذي يتوقع استخدامها فيه ، ولا يعيب هذه الطريقة سوى مسألة حكم الفوائد على الوديعة ، وهذه مسألة ستتناولها بالبحث في الفصل الثاني من الباب الأخير ، أما عملية الاحتماء فهي مباحة ، لأنها احتياط لمختلف الاحتمالات المنتظرة ، وهذا الاحتياط أمر مندوب لما فيه من المحافظة على المال وعدم إهداره ، وهي تقوم على مبادلة عملة بعملة مما يعتبر نوعاً من عقود البيع أو آجله وهي مشروعة استحساناً للمحافظة على المال .

(٢) دفع عمولة البنك ومصاريفه :

هذا الالتزام على عاتق الأمر بفتح الاعتماد ، وهو التزام ناشئ عن العقد المبرم بينه وبين البنك ، إذ بموجب هذا العقد يلتزم بأن يدفع عمولة البنك ، وهذه العمولة في الحقيقة ليست اتفاقية ، وإنما هي لائحة لأن البنك المركزي يضع تعريفه للخدمات المصرفية تطبق على البنوك في مصر كافة بما فيها البنوك الإسلامية ، ولا تعفى البنوك الإسلامية إلا من تطبيق البنود التي تقرر أسعاراً للفوائد دائمة أو مدينة ، وعمولة الاعتماد للمستدي تعتبر حقاً مكتسباً للبنك ، ولو اتفق الأمر مع المستفيد على إلغائه أو كان قابلاً للإلغاء من جانب الأمر وحده . وقد تلقى الأمر بعبء عمولة الاعتماد على المستفيد ، وإذا رفض المستفيد أن يتحملها رجع البنك على الأمر .

وتشمل مصاريف الاعتماد أجور البرقيات والتلكس والفاكس والبريد ، كما تشمل عمولة البنك المؤيد ومصاريفه ويتحمل بها الأمر ، خاصة في حالة رفض المستفيد تحملها .

وقد حددت عمولة الاعتمادات للمستدي في تعريفه أسعار الخدمات المصرفية للبنوك التجارية الصادرة من البنك والمعمول بها من أول يوليو ١٩٩١ م كالآتي :

أولاً : فتح الاعتماد :

تبلغ عمولة بواقع واحد في المائة بمقد أدنى ثلاثين جنيهاً أو اثني عشر دولاراً أمريكياً ، أو ما يعادلها بالنسبة للاعتمادات بالاطلاع الخارجية (الرفع مقابل للمستندات) ، أو عمولة ثلاثة أرباع في المائة بمقد أدنى خمسة وعشرين جنيهاً أو عشرة دولارات أمريكية أو ما يعادلها بالنسبة للاعتمادات المحلية بعملة أجنبية . وإذا كانت اعتمادات الاطلاع بالجنية المصري استحققت عمولة واحد في المائة بمقد أدنى ثلاثين جنيهاً بالنسبة للاعتمادات الخارجية وثلاثة أرباع بالمائة بمقد أدنى خمسة وعشرين جنيهاً بالنسبة للاعتمادات المحلية ، وإذا زادت قيمة الاعتمادات الخارجية والمحلية عن مائة ألف استفادت بتخفيض العمولة إلى الحدود التالية :

- ثمن في المائة عن الجزء الزائد على ١٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف جنيه .

- ثلاثة على ستعشر في المائة عن كل جزء يزيد على ٣٠٠ ألف جنيه ، وذلك طالما أن مجموع الزيادات في حدود قيمة التصاريح للفتح بموجها الاعتماد .

أما اعتمادات القبول (القبول مقابل للمستندات) ، فتبلغ عمولة فتح بواقع ثلاثة أرباع في المائة عن كل ثلاثة شهور أو كسورها بمقد أدنى ثلاثين جنيهاً أو اثني عشر دولاراً أمريكياً ، أو ما يعادلها تحصل عن الفترة من تاريخ فتح الاعتماد حتى تاريخ استحقاق آخر قسط ، وذلك على الرصيد القائم متضمناً الفوائد عند احتسابها ، وتطبق عليها التخفيضات الخاصة بالاعتمادات بالاطلاع السابق ذكرها.

وعلى الاعتمادات الدائرية تطبق نفس عمولة الاعتمادات بالاطلاع ، وتحتسب عند الفتح على المبلغ الأصلي للاعتماد زائد عمولة إضافية بواقع ربع في المائة تحصل مرة واحدة على إجمالي المبالغ الزائدة عن المبلغ الأصلي ، كما تحصل عمولة الاعتمادات بالاطلاع فقط عن المبالغ التي تبلغ خلال الفترة زيادة على المبلغ القابل للاستعمال .

أما الاعتمادات على تسهيلات ائتمانية للبنك فتبلغ عنها فتح الاعتمادات بالاطلاع بالإضافة إلى عمولة التسهيلات الائتمانية بواقع نصف في المائة عن الشهور الثلاثة الأولى وربع في المائة عن كل شهر إضافي ، وتحصل عمولة التسهيلات الائتمانية مرة واحدة عند فتح الاعتماد عن مدة التسهيل ، أما عن الفوائد المتعلقة بهذا التسهيل وأوضاعه ، فسوف نعالجها في الفصل الأخير .

وهناك اعتمادات تتم في نطاق القروض المبرمة بين مصر وبعض الحكومات وهيئات التمويل الدولية ، وتحصل عنها فتح الاعتمادات بالاطلاع بالإضافة إلى تحصيل عمولة بواقع واحد في الألف سنوياً عن الاعتمادات التي لا تتجاوز قيمتها مليون جنيه تخفض إلى نصف في الألف سنوياً عما يجاوز

للمليون ، وذلك عن الفترة من تاريخ بدء سداد الأقساط ، حتى تمام السداد على رصيد الالتزام القائم ، وذلك مقابل الالتزام الذي سيصدر من جانب البنك المحلي قبل البنك المركزي ، بقبول خصم قيمة الأقساط في تواريخ الاستحقاق (مع استبعاد فترة السماح إن وجدت) دون تقاضي أية عمولات أخرى، أما الاعتمادات للمستدي في نطاق الصفقات للتكافة فتحصل عنها عمولة الاعتماد بالاطلاع بالإضافة إلى عمولة بواقع ثمن في المائة من قيمة الاعتماد تحصل مرة واحدة عند الفتح .

في حالة زيادة قيمة الاعتماد تحصل على الزيادة نفس العمولة الخاصة بفتح الاعتماد .

وعند مد أجل الاعتماد تحصل على الرصيد للتبقي من الاعتماد عمولة جديدة بمقد أدنى عن كل ثلاثة شهور أو كسورها وفقاً لأسعار الخدمات للوحدة عن كل فترة تأجيل ، ذلك مهما تكن قيمة العمولة التي سبق تحصيلها عند فتح الاعتماد الأصلي مع ، مراعاة أن كل مد أجل لا يمد سريان الاعتماد إلى أكثر من الثلاثة أشهر التي سبق تحصيل العمولة العادلة عنها بخضع لعمولة قدرها واحد في الألف بمقد أدنى خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها .

وفي حالة تعديل الاعتماد (عند زيادة القيمة أو مد أجل) تحصل قيمة عمولة قدرها خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، عن كل بند من بنود الاعتماد يتم تعديله ، وعند قيام بنك علي بتعزيز اعتماد علي آخر تحصل عمولة بواقع واحد في الألف بمقد أدنى خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها .

ويستثنى مما تقدم :

أ - تخفض إلى الربع عملات الاعتمادات بالاطلاع في الحالات التالية :

* الاعتمادات للغطاء بتأمين نقدي (بالعملة للصيرية أو الأجنبية) من الموارد الذاتية للعميل دون تقديم البنك فاتح الاعتماد ، بأى تمويل بشأنها بنسبة ١٠٠٪ في حساب محمد بدون فوائد على ألا يمس التخفيض الحد الأدنى للعمولة .

* الاعتمادات المفتوحة في نطاق منح حكومية غير قابل للسداد .

كيفية تحصيل العمولة : تحصل عمولات اعتمادات الاستيراد من العملاء المحليين على الوجه الآتي :

تحصل عمولة القطع بواقع ٠,٠٢٪ بدون حد أقصى عند تدبير العملة الأجنبية ما لم توجد عقود صرف أجل فتحصل العمولة عندئذ في تاريخ الاستحقاق بصرف النظر عن تاريخ تدبير العملة ، وتحصل العمولات الأخرى عند فتح الاعتماد أو عند زيادة قيمته أو مد أجله أو إجراء أية تعديلات

أخرى عليه . وذلك عن كل مدة سريان مفعول الاعتماد ، أى عن المدة من تاريخ فتح الاعتماد (أو تعديله) إلى تاريخ انتهاء مدة سريانه (لا إلى التاريخ المحدد للشحن فقط) .

وتعد العمولة للمدفوعة حقاً مكتسباً للبنك ، ومن ثم لا يجوز له إعادة جزء منها للعميل إذا استعمل الاعتماد جزئياً أو كلياً قبل استحقاقه ، أو لم يستعمل على الإطلاق أو ألغى بناء على طلب العميل (عندما يكون الإلغاء جائزاً) . على أنه يمكن رد العمولة في حالتين نظراً لأن العملية تعتبر ملغاة دون أى ارتباط على البنك : الأولى : حالة رفض الاعتماد من المراسل أو من السلطات النقدية في البلد أو البلاد المشتركة في العملية : والثانية : حالة ما إذا لم يبلغ للمستفيد بعد الأجل ، وتم استعمال الاعتماد في الموعد للنصوص عليه قبل المدة .

وتطبق على قيود الخصم على العميل تاريخ الحق الآتي : (سنعود إليها في الفصل الأخير).

* تاريخ الدفع من المراسل بالنسبة للاعتمادات غير المغطاه مقدماً لحساب العميل .

* التاريخ الفعلي للدفع القيمة إلى البنك المركزي المصري بالنسبة للاعتمادات المغطاه .

وتعامل خطابات الضمان التي تصدر مقابل مستندات شحن معاملة الاعتمادات للمستندية بالنسبة لتطبيق العمولة .

وفي حالة الدفع بعد ميعاد استحقاق الاعتماد تعتبر العملية حوالة برسم التحصيل ؛ نظراً لانعدام التمهيد وقت إجرائها ، وتحصل العمولة من العميل للمستورد وفقاً لعمولات الكمبيالات والمستندات الواردة من عملاء الخارج في الحالتين الآتيتين :

الأولى : للمبالغ المدفوعة تحت التحفظ بعد انقضاء تاريخ سريان الاعتماد .

الثانية : للمستندات الواردة من المراسل مع تعليمات بقيد القيمة لحسابه بعد اتمام التحصيل (لانتهاه أجل استحقاق الاعتماد) .

وتعتبر المدفوعات المقدمة عن عمليات الاستيراد والشروط بتقديم خطابات ضمان في حكم الاعتمادات المستندية وتسري عليها عمولات الاعتمادات للمستندية وتحسب العمولة على هذه العمليات على الوجه الآتي : على المبلغ الكلي للاعتماد (بما فيه النفقة المقدمة) بالنسبة لفترة الثلاثة شهور الأولى ، وعلى الرصيد بالنسبة للفترة التي تتجاوز ثلاثة شهور . وإذا لم يتم الدفع لسبب ما خلال الشهور الأولى تحصل العمولة عن الشهور الثلاثة التالية لشهور الثلاثة الأولى على المبلغ الإجمالي .

وفي حالة تعزيز البنك المركزي للاعتماد للمستندي يجب على البنك المحلي فاتح الاعتماد أن يقيد على عملية ما يقوم البنك المركزي للبنك المحلي بهذا القيد .

ويتحتم بالنسبة للاعتمادات المولدة من البنك المركزي أن تحصل من العملاء علاوة على العملات للنصوص عليها في أسعار الخدمات المصرفية للوحدة عمولة التعزيز التي يتقاضاها البنك المركزي .

ولا يعتبر وضع مبالغ معينة تحت تصرف مستفيد بمصر مقابل استلام بوالص السكك الحديدية والنهرية وإيصالات التخزين وغيرها ، فتحاً لاعتماد مستندي (باعتبار أنه لا يتضمن تعزيراً من البنك المركزي) ومن ثم لا تخضع هذه العمليات للعملات الخاصة بالاعتمادات للمستندية طالما أنها تتم داخل حدود مصر ، بل تسري عليها عملات الكمبيالات المحلية .

هذا بالنسبة لاعتمادات الاستيراد .

اعتمادات التصدير : تحصل عليها عملات البنك على الاعتمادات بالاطلاع واعتمادات القبول والاعتمادات القابلة للتحويل بالطريقة الآتية :

في الاعتمادات بالاطلاع يحصل البنك على تسليم خطاب اعتماد مباشر باسم المستفيد عشرة جنيهات أو أربعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، وعلى الإعلان أو الإشعار بنون تعهد نصف في الألف بحد أدنى عشرة جنيهات ، أو أربعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها وبحد أقصى أربعين جنيهاً أو خمسة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، وعلى تعزيز أو فتح مع تعهد واحد في الألف عن كل ثلاثة شهور أو ما يعادلها ، وعلى تعزيز أو فتح مع تعهد واحد في الألف عن كل ثلاثة شهور أو كسورها من تاريخ سريان الاعتماد وذلك على المبلغ الكلي للاعتماد سواء استعمل أو لم يستعمل بحد أدنى خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، وتحصل نفس العمولة على التتبعي من الاعتماد في حالة مد أجله لأكثر من الشهور الثلاثة التي سبق تحصيل عمولة التعزيز أو التعهد عنها ، كما يحصل على دفع / أو خصم / أو سحب مستندات عن عمليات تصدير أقطان واحد في الألف عن كل دفعة بحد أدنى عشرة جنيهات أو أربعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، وعن العمليات الأخرى اثنين في الألف عن كل دفعة بحد أدنى خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، أما اعتمادات القبول (القبول مقابل للمستندات) فتحصل نفس عملات الاعتمادات بالاطلاع ، فيما عدا حالة قبول الاعتماد فتكون العمولة اثنان ونصف في الألف عن كل شهر أو كسوره بحد أدنى خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها دون تحصيل عمولة دفع أو خصم أو سحب وعلى الاعتمادات الدائرية (تعزيز أو فتح مع تعهد) يحصل واحد في الألف عن ثلاثة شهور أو كسورها من تاريخ سريان الاعتماد على المبلغ الأصلي للاعتماد ، وكذا على المبالغ الزائدة على المبلغ الأصلي في كل فترة ، كما تحصل ذات العمولة عن المبالغ للدفوعة زيادة على المبلغ القابل للاستعمال . أما الاعتمادات القابلة للتحويل فتحصل العملات العادية سالفة الذكر زائد العمولة الإضافية الآتية عن أى تغيير في المستفيد : اعتمادات لغاية مائة ألف جنيه : واحد في الألف بحد أدنى عشرة جنيهات أو أربعة دولارات أمريكية

أو ما يعادلها ، وفيما يزيد على المائة ألف جنيه إلى مائتين وخمسين ألفاً : نصف في الألف بمقد أدنى عشرة جنيهات أو أربعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، وفيما يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه ربع في الألف بمقد أدنى عشرة جنيهات أو أربعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها ، وفي حالة زيادة مبلغ الاعتماد تحصل ذات العملات العامة بفتح الاعتماد بالاطلاع على مبلغ الزيادة ، وفي حالة تعديله تحصل عمولة موحدة قدرها خمسة عشر جنيهاً أو ستة دولارات أمريكية أو ما يعادلها إذا كان التعديل لا يتناول زيادة القيمة أو مد الأجل ، وللتنازل كلياً أو جزئياً لمستفيد آخر عن المقابل بالجنيه المصري لحصيلة الصادرات تحصل عمولة واحد في الألف من قيمة المبلغ عنه بمقد أدنى خمسة عشر جنيهاً .

أما عن المبلغ للتنازل عنه بمقد أدنى خمسة عشر جنيهاً .

تحصل العمولة الإضافية الخاصة بالاعتماد القابلة للتحويل من المصدر المحلي الذي يجري التحويل ، وتحصل عمولة دفع و/ أو خصم و/ أو سحب للمستندات المتعلقة بجميع أنواع الصادرات من المصدرين المحليين ، وتحصل العملات الأخرى من البنوك في الخارج وتحصل عمولة القبول عن مدة التعهد ، وذلك من تاريخ قبول البنك المحلي للتعهد بالدفع ، ويعني بنك الصين من عملات اعتمادات التصدير ، وطبق تاريخ الحق بالنسبة لخصم للمستندات بالاطلاع كالأئي : لمصري الأقطان (إعفاء اتحاد مصري الأقطان بالأسكندرية) حق تاريخ استلام إشعار الإضافة بقيمة للمستندات لتغطية المدفوعات ، ولغير هؤلاء حق تاريخ يوم العمل التالي لاستلام إشعار إضافة قيمة للمستندات .

وإذا أبرمت عقود آجلة لتغطية عمليات أقطان والعمولة واحد على اثنين وثلاثين في المائة لغاية مليون جنية وواحد على أربعة وستين في المائة يزيد عن المليون تحصل مرة واحدة عن كل عملية ، أما إذا كانت العقود الآجلة لتغطية عمليات أخرى غير الإقطان فالعمولة هي واحد على ستة عشر في المائة لغاية خمسين ألف جنية وواحد على اثنين وثلاثين في المائة عن الجزء الزائد عن خمسين ألف جنية عن كل ثلاثة شهور أو كسوررها وتسري على كل عقد وعلى كل تأجيل ، وتحصل عمولة اثنين في الألف على الاعتمادات المفتوحة بالعملات الأجنبية فون تلك المفتوحة بالجنية المصري .

وإذا قدمت مستندات الشحن إلى البنك للمفتوح لديه الاعتماد عن طريق البنك المحلي الآخر تقسم عمولة النفع و/ أو الخصم و/ أو السحب و/ أو السحب مناصفة بينهما في حالة قيام البنك الأخير بفحص للمستندات ومطابقتها على شروط الاعتماد ومشاركة البنك للمفتوح لديه الاعتماد في المسؤولية الناجمة عن فحص ومطابقة للمستندات .

وتستند مشروعية العمولة والمصاريف من الناحية القانونية على عقد فتح الاعتماد للمستدي أو تأييده أو تحويله أو تعديله أو ما إلى ذلك من العقود اللاحقة ، ومن الناحية الشرعية تستند أيضاً إلى الآية الكريمة : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ .

كما أن دور البنك المركزي في وضع تعريفه موحدة لأسعار العملات دور سليم قانوناً وشرعاً؛ لكونه يستند إلى السلطات المخولة له في قانون إنشائه ويقضي إلى منع التنازع بين العملاء والبنك بشأن العملات .

المطلب الثاني : التزامات البنك فأتاح الاعتماد :

يقع على البنك منذ إصداره خطاب الاعتماد وإعلام المستفيد به التزامان رئيسيان :

الأول : هو التزاه بنفع قيمة للمستندات عند تقديمها إليه .

الثاني : هو التزاه بتسليم هذه للمستندات إلى الأمر .

وسنعالج من هذين التزامين سواء من جانب القانون أو الشريعة الإسلامية .

(١) الالتزام بالنفع قيمة المستندات :

يبدأ التزام البنك فأتاح الاعتماد من وقت استلام خطاب الاعتماد ، سواء أرسله إليه رأساً أو من خلال بنك مبلغ أو بنك مؤيد ، ويظل هذا التزاماً قائماً حتى تنتهي المدة المنصوص عليها فيه أو ينزل عنه للمستفيد فيبرى البنك منه أو يتفق الأمر والمستفيد على إلغاء الاعتماد .

والالتزام بالنفع يوجد في كل أنواع الاعتمادات : ففي الاعتماد غير القابل للإلغاء يوجد كالتزام قطعي غير قابل للرجوع فيه . وفي الاعتماد للمؤيد يوجد التزام تضامني على عاتق البنك فأتاح الاعتماد والبنك للمؤيد ، ولكن قد يور التساؤل : هل يوجد التزام في الاعتماد قابلاً للإلغاء ؟ الواقع أن هذا الالتزام موجود حتى ولو كان الاعتماد قابلاً للإلغاء ، ولكنه التزام طبيعي وليس التزاماً مديناً كالحالتين الأخريتين (القطعي والمؤيد) ، فالبنك فأتاح الاعتماد ملتزم في جميع الأحوال ، بمعنى أن عنصر المديونية في التزامه موجود ، ولكن عنصر المسؤولية ينفصل عن هذا الالتزام في حالة الاعتماد القابل للإلغاء فلا يملك للمستفيد دعوى يلزم بها البنك أن يدفع له قيمة البضاعة ، ولو كان قد تم الشحن فعلاً قبل الإلغاء . وللمستفيد أن يتحقق من قيام التزام البنك في خطاب الاعتماد .

ولا توجد مشكلة إذا كان خطاب الاعتماد موقعاً من البنك مصدره ، وعلى البنك المبلغ التحقق من صحة هذا التوقيع قبل الإبلاغ . ولكن تنور للمشاكل إذا كان خطاب الاعتماد غير موقع وكان مبلغاً بالوسائل الحديثة في الاتصالات . فإذا كان مبلغاً بالتلكس إلى بنك مؤيد أو مبلغ وجب أن يتضمن وسيلة تأكيد لصدوره عن البنك منشئ الاعتماد ، وهذه الوسيلة هي الرقم السري أو الرقم الكودي أو رقم شفرة البرقية المستخدمة بين البنكين (كلها بمعنى واحد) وإذا كان مبلغاً بالفاكس وضع عليه أيضاً هذا الرقم ، ويحلل البنك الذي تسلم الرسالة هذا الرقم حسب الشفرة الموجودة لديه ، وبذلك يتأكد من صحة ورودها من البنك الملزم فيها .

ولكن ثارت مشكلة خاصة بحالة استخدام أجهزة سويفت Swift في تبليغ خطابات الاعتماد ، حيث لا توضع أرقام شفرة على هذه الرسائل ولا يوجد ما يؤكد صدورها عن البنك للترتم أو خضوعها لقواعد غرفة التجارة الدولية - الكتيب رقم ٤٠٠ الخاص بالاعتمادات ، وقد عرضت هذه الحالة على لجنة البنوك في غرفة التجارة الدولية ، فأفادت بأن مجرد إرسال الرسالة بواسطة جهاز سويفت يتضمن تأكيداً بأن الرسالة صادرة عن البنك الذي أصدرها ، والذي تحمل اسمه وأجهزة سويفت في ذلك أكثر أماناً من أجهزة التلكس والفاكس وبالتالي قد لا يوجد رقم سري على الرسالة ومع ذلك تعتبر مقبولة ، ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية سويفت تنص على أن إبلاغ خطاب الاعتماد بواسطتها معناه خضوعه لقواعد غرفة التجارة الدولية كتيب رقم ٤٠٠ ، ولو لم ينص في خطاب الاعتماد على ذلك ، وكل ما يحتاجه المستفيد هو رسالة موقعة من البنك الذي تسلم الرسالة تفيد بأنه جاءته رسالة بطريق سويفت مرفق نصها .

وقد ينص خطاب الاعتماد على مكان معين للنفع ، وإذا لم ينص يعتبر البنك فاتح الاعتماد ملتزماً بالنفع في بلد المستفيد ، لأنه لو كان واجب النفع في بلد البنك فاتح الاعتماد ما قبل للمستفيد خطاب الاعتماد ولاشحن البضاعة ، وقد يتم النفع بشيك يرسل إلى المستفيد وهذا نادر أو عن طريق بنك معين لتداول المستندات أو عن طريق البنك اللويد أو عن طريق اتفاق لدى كل من البنكين للركزيين للولتين ، وقد يتم النفع من خلال تسهيل ائتماني يمنحه بنك أجنبي للبنك فاتح الاعتماد .

ولا يدفع البنك قيمة للمستندات قبل أن يقوم بفحصها فحصاً دقيقاً ويتأكد من مطابقتها لخطاب الاعتماد ، وإذا وجد فيها أى اختلاف ردها إلى المستفيد أو إلى البنك الذي قدمت عن طريقة معنناً رفض النفع ومبينا الاختلافات ، وقد يحتفظ بالمستندات لديه ويلغ للمستفيد أو بنكه أن للمستندات موجودة تحت تصرفهم للاختلافات المشار إليها . ولا سبيل إلى إلزامه بالنفع إزاء عدم مطابقة للمستندات ، كذلك يتحقق البنك فاتح الاعتماد من عدم وجود تعارض بين المستندات ومن كون القيمة المطلوبة لا تزيد عما هو مذكور في خطاب الاعتماد ، فإن زادت رفض النفع إلا في حدود قيمة خطاب الاعتماد .

ومن الناحية العملية لا يكون الفرق بين للمستندات وقيمة خطاب الاعتماد كبيراً ، وعادة ما يكون نتيجة ارتفاع طارئ في أجرة النقل لم يؤخذ في الاعتبار عند التعاقد ، ولذلك لا يثير الفرق اليسير اعتراض الأمر ويجري العرف بالتجاوز وأدائها للمستفيد .

أما إذا كان الاختلاف ناتجاً عن تقديم بضاعة مختلفة في صفاتها أو كميتها فإن للمستندات تكون مرفوضة ولا يتم النفع .

ويجب على البنك فاتح الاعتماد أن يتم عملية الفحص في خلال مدة معقولة ، وقد حاولت لجنة وضع قواعد الاعتمادات للمستندية بغرفة التجارة الدولية الوصول إلى تحديد للمدة المعقولة فاختلقت الآراء ولم يمكن الوصول إلى اتفاق حولها ، فالبعض رأى أن تكون ثلاثة أيام والبعض الآخر رأى أن

تكون ثلاثين يوماً وبين الانجهاين آراء متوسطة كثيرة ، لذلك يكون على القضاء في كل حولة أن يحدد ما يراه مدة معقولة على ضوء ظروف كل قضية .

وقد يكون الاختلافات في المستندات طفيفة ، ومن المتوقع أن يتجاوز عنها الأمر . وعندئذ يمكن أن يتم الدفع دفعاً مشروطاً ، أى دفعاً متوقفاً على إرادة الأمر ، إن قبل للمستندات صار الدفع نهائياً وإن رفضها وجب على المستفيد أن يرد ما قبضه .

و يتم الدفع للمشروط بإحدى وسيلتين : الدفع تحت التحفظ ، أو الدفع مقابل ضمان .

والدفع تحت التحفظ يتم غالباً من جانب البنك للمعين لتداول للمستندات أو البنك للموعد ، وهذا البنك يلاحظ اختلاف للمستندات عن خطاب الاعتماد ، ولكنه يدفع ويتقدم بالمستندات دون إشارة للاختلاف ، ويتنظر رد الفعل من جانب البنك للنشئ والأمر ، وقد يدفع ويخطر البنك للنشئ بوجود الاختلاف ويحدد له مهلة إبداء اعتراضه إذا انقضت هذه المدة صار الدفع نهائياً وزال التحفظ .

وقد أخذ على هاتين الطريقتين أن عدم الإخطار عن الاختلافات يعتبر مخالفة لعقد الوكالة، بينه وبين البنك فاتح الاعتماد ، وأن تحديد مدة لرفع التحفظ في الطريقة الثانية يجعل البنك للدفع يتحكم بإرادته للنفردة في فرض آثار اتفاق على الأمر والبنك فاتح الاعتماد بينما هما لم يشتركا في مثل هذا الاتفاق ولم يوافقا عليه .

وقد يرجع سبب التحفظات إلى نقص عدد للمستندات أو نقص بياناتها أو اختلاف بعض شروطها عن شروط الاعتماد ، أو ورود بيان الوزن مختلفاً في بعض المستندات عن بعضها الآخر أو عدم تغطية بعض المخاطر في وثيقة التأمين وكانت مشترطة في خطاب الاعتماد أو وجود عيوب في التغليف مثبتة في سند الشحن ، كأن يذكر أن البضاعة مشحونة في صناديق مثقبة أو مفتحة وقد يمكن البت في أمر هذه الاختلافات فوراً ورفض للمستندات على أساسها، وقد يحتاج إلى الانتظار حتى ورود البضاعة، كما في حالة الصناديق المثقبة لمعرفة أثر ذلك على المشحونات .

وإذا لم يادر البنك فاتح الاعتماد إلى رفض للمستندات بعد فحصها اعتبر ذلك قبولاً لها ، وإذا أبدى بعض الاعتراضات على اختلاف المستندات ، ثم أمكن إزالة الاختلاف بمستندات مصححة قبل انتهاء مدة الاعتماد ، فلا يجوز له أن يدي اختلافات غير التي ذكرها في المرة الأولى، إلا إذا كانت اختلافات في المستندات الجديدة للمصححة .

أما الدفع مقابل ضمان فهو تقديم للمستفيد خطاب ضمان مصري إلى البنك فاتح الاعتماد أو تعهد البنك الدافع للبنك الفاتح الاعتماد بأن يتحمل المبالغ التي يلزم بها البنك فاتح الاعتماد بسبب دفع قيمة خطاب الاعتماد للمستفيد ، وهذه الصورة تناسب الحالات للعقود والحالات التي لا يمكن فيها الحكم على الاختلاف إلا عند استلام البضاعة ، ويجب أن يكون هذا الضمان ضماناً من الدرجة

الأولى، وأن يكون واضحاً لاغموض فيه ، وأن يتضمن بيان الاختلافات التي سببت إصداره وأن يحدد للمهلة للتفق عليها والتعهد برد المبلغ عند أول طلب إذا لم تقبل للمستندات.

وإذا كان البنك يحتفظ بغطاء تقديري جزئي أو كامل للاعتماد للمستدي ، وانتهى الاعتماد برفض للمستندات من جانب الأمر ، واسترد البنك ما دفعه للمستفيد دفعةً تحت التحفظ أو دفعةً مقابل ضمان ، فإنه ينشأ للأمر حق استرداد غطاء الاعتماد ، وهذا الحق يمكن للمستفيد أن يوقع الحجز عليه بطريق حجز ما للمدين لدى الغير استيفاء لحقه في الثمن الناشئ عن عقد البيع ، ولكن عند النظر في صحة هذا الحجز سيخسر دعواه في الغالب طالما أنه أخفق في تقديم مستندات مطابقة لخطاب الاعتماد للنصوص عليه في عقد البيع .

ومن الناحية الشرعية يعتبر دفع قيمة خطاب الاعتماد للمستدي وفاء للالتزام وهذا الوفاء أمر الله به للمؤمنين في أول سورة المائدة بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ومن الأمانة في أداء هذا الوفاء الواجب أن يعنى البنك بفحص المستندات والتحقق في كل كلمة فيها حتى يبرئ ذمته أمام الأمر ، فلا يقدم إليه مستندات مخالفة أو معينة ، وأمام للمستفيد فلا يعطيه مالم يس له ؛ لعدم وفاته بشروط الاعتماد .

(٢) الالتزام بتسليم المستندات للأمر :

متى تسلم البنك فاتح الاعتماد للمستدي للمستندات وفحصها ووجدتها مطابقة لشروط خطاب الاعتماد ودفع قيمتها للمستفيد وجب عليه تسليمها للأمر ، ويكفي في تنفيذ هذا الالتزام أن يوجه إخطاراً إلى الأمر بأنه يضع للمستندات تحت تصرفه ، (وإذا كان الأمر مقيماً في مدينة أخرى قام بإرسالها إليه بالبريد) .

ويكفي في ذلك كله خطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول ، ومن تاريخ استلام الأمر هذا الخطاب يعتبر معزراً في تسليم مستداته ، وتحمل تبعة تلف البضاعة أو دفع رسوم جمركية (أرضية) عليها .

وتسليم المستندات للأمر مرتبط بالالتزام الأمر بدفع قيمتها للبنك ، لذلك لا يفرط البنك في حيازته للمستندات إلا إذا كان قد استوفي ما دفعه ، أى أن له أن يمارس حق حبس للمستندات حتى يستوفي حقوقه .

وللأمر ألا يتسلم للمستندات إلا بعد أن يفحصها ، فإذا اكتشف فيها أى اختلاف كان له أن يرفضها ، وكلن عليه أن يعلن ذلك فوراً ؛ حتى لا يعتبر سكوتة تغطية للمخالفات وتجاوزاً عنها وهذا الالتزام من الناحية الشرعية يعتبر واجباً على البنك فاتح الاعتماد ، كما أن دفع قيمة للمستندات إذا كانت مطابقة للاعتماد واجب على الأمر ، لأن كلا من هذه يدخل في الوفاء بالعقود القائمة بين الأطراف طبقاً لآية المائدة : ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ .

المطلب الثالث : التزامات البنك المؤيد :

يمكن أن يكون البنك بنكاً أجنبياً أو بنكاً محلياً . ففي اعتماد الاستيراد يكون البنك فاتح الاعتماد محلياً ، والبنك للمؤيد أجنبياً ، وفي اعتماد التصدير يكون البنك فاتح الاعتماد أجنبياً ، والبنك للمؤيد بنكاً محلياً .

ويلتزم البنك للمؤيد في جميع الحالات بالتزامين جوهريين هما : دفع قيمة المستندات ، وإرسالها فوراً إلى البنك فاتح الاعتماد ، وسنين أحكام هذين الالتزامين ، قانوناً وشرعاً فيما يلي :

(١) التزام البنك المؤيد بالدفع :

البنك للمؤيد مدين متضامن مع البنك فاتح الاعتماد ، ولذلك يمكن للمستفيد أن يطالب أيهما شاء ، والأيسر عليه أن يطالب البنك للمؤيد القريب منه ، وعندما يطالب البنك للمؤيد لا يستطيع هذا أن يطلب تقسيم الدين بينه وبين البنك فاتح الاعتماد ، وعندما يفي إلى للمستفيد يكون له أن يرجع على البنك فاتح الاعتماد بكل ما دفعه وليس فقط بحصة هذا الأخير وفي هذا يختلف تضامن البنك للمؤيد مع البنك فاتح الاعتماد عن القواعد العامة في القانون المدني في موضوع التضامن .

ولا يدفع البنك للمؤيد قيمة للمستندات إلا إذا قام بفحص للمستندات أولاً ووجدتها مطابقة لشروط خطاب الاعتماد ، وينطبق عليه ما سبق ذكره عند اختلاف للمستندات والدفع تحت التحفظ أو مقابل ضمان .

وإذا تم الاعتماد أثناء مدته بإضافة شروط جديدة ، أو إلغاء شروط سابقة ، أو زيادة مبلغه أو مدته أو غير ذلك من التعديلات ، فإن البنك للمؤيد يحق له أن ينضم لهذا التعديل ويقبله أو أن يرفض ذلك . وليس معنى رفضه أن تبرأ ذمته من الاعتماد الأصلي بل يبقى ملتزماً طبقاً للاعتماد الذي أيده من قبل دون التعديل ، ويستطيع البنك للمؤيد أن يقبل التعديل قبولاً جزئياً ويقرر أنه قبل الزيادة في حدود معينة أو يقبل مد للمدة إلى أجل معين أقل مما طلبه البنك فاتح الاعتماد ، وعند تنفيذ مثل هذا الاعتماد وتقديم المستندات من للمستفيد فيه يعامل البنك للمؤيد في حدود تأييده الجزئي ، فيعتبر مديناً متضامناً في حدود الذي أيده ، وينطبق عليه ما ذكرنا بشأن التأيد ، وفيما يزيد على هذا الجزء يعتبر بنكاً مبلغاً ملتزم بالزيادة ، ولكنه يقوم بتحصيلها من البنك فاتح الاعتماد لصالح للمستفيد دون أن يكون ملزماً بها .

وعلى البنك للمؤيد أن يقرر تأييده التام والجزئي ، أو رفضه التأيد في حينه فوراً ؛ حتى يستطيع البنك المنشئ أن يبحث عن بنك آخر للتأيد التام أو الجزئي .

وقد يكون التزام البنك للمؤيد هو مجرد قبول كميالية مسحوبة من للمستفيد ، فليتزم بالدفع في التاريخ المنصوص عليه فيها .

(٢) التزام البنك المؤيد بإرسال المستندات :

يجب أن يتم البنك المؤيد فحص للمستندات خلال مدة معقولة ، وأن يقرر ما إذا كان يدفع أم لا، فإذا انتهى إلى قبول للمستندات ودفع قيمتها ، كان عليه أن يرسلها فوراً إلى البنك فاتح الاعتماد حتى لا يتحمل مسؤولية التأخير في ذلك .

وترسل للمستندات عادة من نسختين أو أكثر ، أحدهما : بأول بريد جوي ، والثانية: بالبريد الجوي التالي ، حتى إذا ضاعت إحداها أغنت الأخرى .

ومن حق البنك المؤيد أن يمارس على للمستندات حق الحبس إلى أن يدفع إليه البنك فاتح الاعتماد قيمتها ، غير أنه من الناحية العملية لا يقع هذا ، لأن للبنوك معاملات مستمرة تتوفر فيها الثقة وكثيراً ما يكون بين كل بنكين حساب جار تقيده فيه قيمة العمليات التي بينهما ، كما أن تدخل البنوك للركزية عند وجود أية شكوى يساعد على سرعة حسم الأمور .

وهذا الالتزام - من الناحية الشرعية - يتم عملية الوفاء بالعقود المبرمة بين الأطراف وتدخل مشروعيته في إطار الآية الكريمة : ﴿واوفوا بالعقود﴾ .

الفصل الثالث

مدى تطابق المستندات مع خطاب الاعتماد

عرفنا أن الاعتماد للمستندي يسد فجوة عدم الثقة بين للتعاملين ، عن طريق تدخل البنك وسيطاً بين البائع والمشتري ليحقق مصلحة كل منهما ، ولكن فجوة عدم الثقة لا تسد نهائياً بمجرد فتح الاعتماد ، بل لا تزال الشكوك تساور المشتري فيضيف إلى الاعتماد شروطاً جديدة ، وهكذا ، فسند الشحن يضمن له أن هناك بضاعة مشحونة ، ولكن الشك يساوره وما الذي يضمن لي أن يكون هي البضاعة التي طلبتها ؟ لماذا لا تكون مجرد مهملات شحنها البائع ؟ لذلك يشترط أن تقوم ، إحدى شركات التفتيش الدولية بمعاينة البضاعة وقت الشحن وإعداد تقرير عنها ، وبعد أن يطعن إلى نوعية البضاعة بواسطة شهادة التفتيش يعود الشك في مطابقة الثمن لما يجري في الأسواق ، فيطلب التصديق على فاتورة الثمن في قنصلية معينة ، ورغم الفاتورة القنصلية يثور الشك حول ما إذا كانت البضاعة تحتوي على الصفات للبتغة منها ، فيطلب تقديم شهادة تحليل أو شهادة خلو من الآفات الزراعية أو شهادة صحية ، وهكذا .

وعلى البنك أن يفحص هذه للمستندات جميعاً على ضوء مستند رئيسي هو الرجوع الأول والأخير ، وهو : خطاب الاعتماد .

لذلك يجب أن نتحدث عن خطاب الاعتماد في ذاته ، ثم نتقل إلى معرفة كيفية مطابقة للمستندات عليه ، ونقسم هذا الفصل لذلك إلى مبحثين :

المبحث الأول : في خطاب الاعتماد .

المبحث الثاني : في مدى مطابقة للمستندات لخطاب الاعتماد .

المبحث الأول : خطاب الاعتماد :

خطاب الاعتماد صك يصدره البنك استجابة لطلب العميل بإنشاء الاعتماد ليحدد فيه - نقلاً عن طلب الأمر - حق المستفيد والشروط التي يمكنه بمقتضاها الحصول على هذا الحق ويصدر لخطاب الاعتماد مطابقاً لطلب العميل من حيث تحديد مبلغ الاعتماد واسم للمستفيد والمستندات التي يستحق الدفع عند تقديمها والأجل الذي ينتهي إليه سريان الاعتماد ، فهذه أمور يستقل الأمر بتحديداتها وليست موضع مناقشة أو مساومة ، فلما أن قبل البنك فاتح الاعتماد بها أو أن يرفض العملية نهائياً .

ويتم تبليغ خطاب الاعتماد مباشرة إلى للمستفيد أو من خلال بنك وسيط ، ولا يوجد ما يمنع من تسليم خطاب الاعتماد للأمر لتسليمه إلى للمستفيد .

ومنذ تسلم للمستفيد الخطاب الاعتماد يصبح حقه باتاً غير قابل للرجوع فيه ما دام الاعتماد قطعياً ولا يجوز تعديله إلا بموافقة للمستفيد .

وإذا كان البنك فاتح الاعتماد قد أرسل خطاب الاعتماد بالبريد ، فإنه يستطيع أن يلغيه ببرقية تصل قبل الخطاب .

وقد يكفي البنك فاتح الاعتماد بإرسال برقية أو توكس أو فاكس بإبلاغ الاعتماد ولا يرسل به تعزيز بردياً آخر ، وعند تكون الرسالة المبلغة بالوسائل المذكورة هي وثيقة الاعتماد ذات اللفعول **Operative Instrument** تعتبر هي ذاتها خطاب الاعتماد ، ويجب في هذه الرسالة أن تكون متضمنة العناصر الكافية لإنشاء الالتزام وتحديدته وإلا فلا تعتبر خطاب اعتماد .

ولذلك لا يعتبر خطاب اعتماد الإخطار اللبدي الذي يرسله البنك فاتح الاعتماد إلى بنك وسيط طالبا إبلاغه للمستفيد ، دون أن يتضمن تحديداً كافياً ، ولا يرتب هذا الإخطار اللبدي التزاماً .

ويختلف خطاب الاعتماد للمستدي عن خطاب الاعتماد السياحي أو الدوري ، فخطاب الاعتماد للمستدي يوجهه البنك إلى مستفيد معين ، وينشئ لهذا للمستفيد حقاً في قبض مبلغ معين إذا تقدم بمستندات معينة ، أما خطاب الاعتماد الدوري أو السياحي فهو خطاب يوجه إلى بنك معين أو عدة بنوك ؛ لكي تدفع إلى حامل هذا الخطاب للمبالغ التي يطلبها أثناء إقامته في بلد البنك للوجه إليه الخطاب على ألا تتجاوز حداً أقصى يبين في الخطاب^(١) ، وهذه الوسيلة أصبحت الآن غير متبعة بعد أن انتشرت بطاقات الائتمان والشيكات السياحية .

ويختلف خطاب الاعتماد للمستدي عن خطاب الضمان : ففي الاعتماد للمستدي يصدر خطاب الاعتماد بمناسبة التعاقد على بضاعة ولا تدفع قيمته إلا مقابل المستندات ، أما خطاب الضمان فيصدر بمناسبة التزام على العميل ويتضمن تعهد البنك بدفع مبلغ معين عند أول طلب من المستفيد ، وقد يكون استحقاق الخطاب معلقاً على شروط ، وقد لا يكون معلقاً على شرط ، ويختلط خطاب الاعتماد بـ خطاب الضمان للشروط ، لأن تقديم المستندات في الاعتماد للمستدي شرط للاستفادة منه ، كما أن خطاب الضمان يمكن أن يكون صادراً بمناسبة توريد بضائع ، ولكن يفرق بين الاثنين أن الذي يقوم بتقديم البضائع في الاعتماد للمستدي هو للمستفيد ، أما للترم بتقديم البضائع في خطاب الضمان فهو العميل ، ولشدة الشبه بين الحالين استطاعت البنوك أحياناً أن تتحايل في مسائل أخون الاستيراد عندما كانت تصدر لمدة محددة وتقضي للمدة وتعذر استصدار اعتماد مستدي فكانت البنوك تصدر خطاب ضمان مستدي للمستفيد ، كذلك تستم البنوك الأمريكية وغيرها ما يسمى بالاعتماد للعلق **Standby** وهو خطاب اعتماد يؤدي وظيفة خطاب الضمان .

(١) محمد أحمد أنور : أعمال قسم مصرف الأجي (معهد للدراسات المصرفية) ص ٣٢ - ٣٤ .

وخطاب الاعتماد حجة مطلقة في الحكم على المستندات ، فيجب أن تكون جميع المستندات للشرطة فيه مقدمة ، وأن تكون مطابقة لما يشترطه ، وكل اختلاف بينها وبينه يجعلها مرفوضة ويمنع الوفاء بقيمة الاعتماد ، وتمتع نصوص الاعتماد بهذه الحجية سواء كانت نصوصاً سواء كانت نصوصاً مطبوعة أو مضافة بالالة الكاتبة أو بخط اليد ، ولكن إذا تعارضت نصوص خطاب الاعتماد مع بعضها كان الأفضل للمستفيد أن يرفضه ويطلب إزالة التعارض ، وإذا لم يتبته إلى التعارض فلن قواعد تفسير العقود تطبق ، فيفضل النص المكتوب باليد على المكتوب بالالة الكاتبة ، وللمكتوب بالالة الكاتبة على للطبوع ، وتأخذ المحكمة بالقصد المشترك للأمر والبنك دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ، وتستهدي في التوصل إلى القصد المشترك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في للعمليات (المادة ١٥٠ مدني) .

ويفرغ خطاب الاعتماد في ورقة عرفية ، ولا تصادف في العمل حالات أفرغ فيها خطاب اعتماد في محرر رسمي .

وقد تضمنت القواعد والعادات للوحدة للاعتمادات للمستندية نصوصاً لتفسير بعض الألفاظ التي يتكرر ورودها في الاعتمادات أحياناً منها :

(١) تعبيرات : "من الدرجة الأولى" ، "معروف جيداً" ، "كفاءة" ، "مستقل" ، "رسمي" وماشابهها لا يجوز أن تستخدم لوصف من يقومون بإصداره أية مستندات تقدم طبقاً للاعتماد ، وإذا أدرجت فإن البنوك تقبل للمستندات المتعلقة بها كما هي مقدمة بشرط أن تبلى في ظاهرها موافقة للنصوص والشروط الأخرى في الاعتماد (المادة ٢٢ ب) .

(٢) إذا ذكرت عبارات "الإقلاع" ، "الإرسال" ، "التحميل" ، "الإبحار" لتحديد أقصى تاريخ لشحن البضائع فإنها تحمل على أنها مرادفة لكلمة الشحن إلا إذا حدد لها الاعتماد معنى آخر .

(٣) يجب أن يتجنب البنك في خطاب الاعتماد (كلنا الأمر في تعليماته) استخدام عبارات غير محددة مثل "سريعاً" ، "حالياً" ، "بأسرع ما يمكن" ومع ذلك استعملت مثل هذه العبارات فإن البنك يفسرها على أنها تعني ضرورة شحن البضاعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار خطاب الاعتماد بواسطة البنك المنشئ (المادة ٥٠) .

وخطاب الاعتماد ورقة غير قابلة للتداول في ذاتها ، حتى عندما يكون قابلاً للتحويل ؛ لأن التحويل يتم بورقة مستقلة يحورها البنك ، لذلك لا تطبق على خطاب الاعتماد أحكام الأوراق التجارية .

ومن الناحية الشرعية يعتبر خطاب الاعتماد وثيقة تستجيب لأحكام آية المداينة / فهو ورقة مكتوبة تحدد الدين وشروط اقتضائه وتصدر من بنك ذى كفاءة وقدره مالية ، مما يجعل الدين موثقاً ،

لذلك يعتبر تحريره عملاً مشروعاً ، وإثباتاً لما اتفق عليه الأطراف كلهم ، ولا يكون غير مشروع إلا إذا ورد فيه ما يخالف الشرع مثل اشتراط الفوائد ، أو كون البضاعة من المحرمات كالخمر .

المبحث الثاني : مطابقة المستندات لخطب الاعتماد :

إن أهم التزامات البنك في الاعتماد المستندي هو فحصه للمستندات المقدمة من المستفيد ، والبنك لا يضمن سلامة المستندات تماماً بحيث يلتزم بتحقيق هذه النتيجة ، بل يلتزم فقط بأن ينزل العناية الفاتكة التي تليق من خبير مثله ، لذلك فمسؤوليته عن فحص المستندات مسئولية مشددة .

المطلب الأول : القواعد العامة في فحص المستندات .

المطلب الثاني : في القواعد التفصيلية في الفحص .

المطلب الأول : القواعد العامة في فحص المستندات :

تهدف هذه القواعد إلى ضبط سلوك المصرفيين في عملية فحص المستندات ضبطاً دقيقاً ، وهذه القواعد هي :

أولاً : التأكد من أن المستندات قدمت أثناء مدة الاعتماد :

فإذا تأخر تقديمها إلى ما بعد انتهاء المدة كانت مرفوضة ، إلا إذا قبل الأمر للمستندات رغم فوات المدة . وإذا صادف آخر يوم في مدة عطلة رسمية أمكن تقديم المستندات في أول يوم عمل تال لها ، إلا في حالات الاضرابات والفتن والاضطرابات والتمرد والحروب والقوة القاهرة .

وإذا قدمت المستندات قبل فتح الاعتماد ، فإن تعليمات العميل للبنك بدفع قيمتها لا تسمى اعتماداً مستندياً وإنما تسمى أمر دفع أو تحويل مصرفي .

وإذا صدر خطاب الاعتماد دون أن يحدد مدة معينة ينتهي بنهايتها فإن البنك يستطيع بعد ذلك أن يحد مهلة مناسبة للمستفيد لتقديم مستداته .

ولا يلتزم البنوك بقبول المستندات المقدمة إليها في غير ساعات العمل المصرفي بها (المادة ٤٩ من القواعد والعادات الموحدة) .

وتفسر كلمة "لغاية يوم كذا" والتعبيرات المشابهة لتحديد أقصى تاريخ لشحن ، على أنها متضمنة اليوم للشار إليه . وتفهم كلمة "بعد" على أنها تستبعد التاريخ المذكور .

وإذا دفعت قيمة المستندات أثناء فترة امتداد المدة إلى ما بعد يوم العطلة فإن البنك الذي دفع يثبت ذلك على المستندات بالعبارة التالية : "مقدمة للدفع (أو القبول أو الخصم) خلال مدة الصلاحية للممتدة طبقاً للمادة ٢٧ من القواعد والعادات الموحدة .

ويلاحظ أن آخر تاريخ محدد للشحن إذا صادف يوم عطلة فلا يمتد إلى ما بعد العطلة كما في حالة مدة الاعتماد نفسه .

وإذا ضاعت المستندات للرسلة في طريق ولم تصل أية نسخة منها ، فإن البنوك لا تتحمل أية تبعة أو مسئولية عن التأخير أو الفقد ، وتقع هذه التبعات إما على للمستفيد أو على الأمر .

ثانياً : يجب أن يكون جميع المستندات المنصوص عليها في الاعتماد مقدمة :

فإذا لم يقدم أحدها وجب رفضها جميعاً ، ولا يكفي التعهد بتقديم للمستند . هذا هو المبدأ العام، ومع ذلك لقي تخفيفاً في العمل ، فإذا كان للمستند الناقص هو فاتورة البضاعة أمكن استلامها بموجب سند الشحن بعد قيمة الاعتماد تحت التحفظ ، أما إذا كان الناقص هو سند الشحن أو وثيقة التأمين فلا يمكن دفع قيمة الاعتماد أو قبول للمستندات بدونها .

ثالثاً : يجب أن يكون المستندات مطابقة لما هو مشروط بشأنها في الاعتماد :

ويجب على البنك أن يتحقق من هذا ، فلا يجوز له أن يتغاضى عن شرط بحجة أنه غير جوهري ، لأن تقدير ذلك يرجع للمشتري ، ولأن دور البنك في فحص للمستندات دور ألي أو شكلي^(١) . ويجب أن يكون أصول للمستندات مقدمة ، فلا تكفي صورها ، ومع ذلك فإن الصورة للوقعة بتوقيع أصلي تعتبر أصلاً .

وإذا كان مطلوباً في خطاب الاعتماد تقديم شهادتين : أحدهما شهادة فحص ، والأخرى شهادة صحية ، فلا يغني عن ذلك تقديم شهادة واحدة تقوم مقامها^(٢) . وعقود الاعتمادات للمستندية تعتبر من عقود القانون الضيق^(٣) .

رابعاً : يجب أن تكون المستندات مطابقة فيما بينها :

فالتناقض يبرز رفضها . فإذا كان سند الشحن خاصاً شحنة على سفينة تغادر مرسيليا بينما شهادة مصلر البضاعة للقلمة معه خاصة ببضاعة تغادر ميناء الهافر ، فإن للمستندات تكون مرفوضة^(٤) .

ورغم هذه المبادئ للشدة في فحص للمستندات فإن هناك جوانب معينة لا تسأل عنها البنوك ، وقد تصممها مجموعة القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات للمستندية .

(١) اسكارا : ج - ص ٨٦١ .

(٢) ملريه : ص ٢٨ .

(٣) لسين لتجارية : ١٩٥٠/١٢/٦ - دلويز ١٩٥٠ - ص ٣٢٣ .

(٤) لسين لتجارية : ١٩٥٠/١٢/٦ - دلويز ١٩٥٠ - ص ٣٢٣ .

فالبنوك لا تتحمل أية تبعية أو مسؤولية عن الشكل أو الكفاية أو الدقة الصحة أو التزوير والأثر القانوني لآية مستندات ، أو عن الشروط العامة أو الخاصة التي تشترط في المستندات أو تكون مضافة عليها . ولا تتحمل أية تبعية أو مسؤولية عن الوصف أو الكمية أو الوزن أو الجودة أو الحالة أو التبعية أو التسليم أو القيمة أو وجود البضائع التي تمثلها أية مستندات أو عن حسن نية أو سلامة تصرف أو السعر أو يسار أو تنفيذ التزامات أو سمعة للمرسل أو الناقلين أو اللومنين على البضاعة أو أى شخص آخر أيضاً .
كان (المادة ١٧ من القواعد والعادات للوحدة) .

كذلك لا تتحمل البنوك أية تبعية أو مسؤولية عن أية نتائج ترتب على التأخير أو الفقد أثناء النقل لآية رسائل أو خطابات أو مستندات أو التأخير أو التشوه أو الأخطاء الأخرى التي تقع في النقل بأية وسيلة كتابة سلكية أو لاسلكية ، ولا تتحمل البنوك أية تبعية أو مسؤولية عن الأخطاء في الترجمة أو التفسير الاصطلاحات الفنية ، وتحفظ البنوك بالحق في نقل نصوص الاعتماد بدون ترجمتها . (المادة ١٨ من القواعد والعادات للوحدة) .

ولا تتحمل البنوك أية تبعية أو مسؤولية عن النتائج التي تنجم عن انقطاع أعمالها بسبب القوة القاهرة أو الاضطرابات أو التمرد أو الحروب أو أية أسباب أخرى خارجة عن سيطرتها أو بسبب أية إضرابات أو إغلاق ، ما لم تكن البنوك مصرحاً لها بالنص فإنها لا تلتزم عند استئناف أعمالها بأن تتحل بالتزام موجب بالدفع أو بأن تلغ أو تقبل أو تخضع بموجب اعتمادات انقضت مدة سريانها أثناء هذا الانقطاع لأعمالها . (المادة ١٩ من القواعد والعادات للوحدة) .

وإذا كلف بنك أو بنوكاً أخرى بقصد تنفيذ تعليمات طالب الاعتماد فإنه يقوم بذلك لحساب طالب الاعتماد وعليه تقع تبعية ذلك ، ولا تتحمل البنوك أية تبعية أو مسؤولية إذا لم تنفذ التعليمات التي نقلتها ولو كانت قد بنلت نشاطاً في اختيار ذلك البنك الآخر أو تلك البنوك الأخرى ، ويكون طالب الاعتماد مسؤولاً ومكلفاً بتعويض البنوك عن كل الالتزامات والمسؤوليات المفروضة بواسطة القوانين والعادات الأجنبية (المادة ٢٠ من القواعد والعادات للوحدة) .

ومن المعلوم أن نصوص القواعد والعادات للوحدة للاعتمادات للمستندية غير ملزمة إلا إذا نص عليها في طلب الأمر وفي خطاب الاعتماد وفي الحدود التي ينص عليها فيهما ، لذلك يمكن أن يستثنى الأمر بعض أوجه المسؤولية من الإعفاءات سالف الذكر ، وينص على إلزام البنك بها ، أو ينص على استبعاد تطبيق مواد معينة من مجموعة قواعد الاعتمادات للمستندية .

المطلب الثاني : القواعد التفصيلية في الفحص :

سوف نتناول في هذا المطلب فحص جميع أنواع المستندات ، فنخصص فقرة لفحص مستندات الإرسال ، وفترة لفحص مستند التأمين ، وفترة لفحص الفاتورة التجارية ، وفترة أخيرة

لفحص للمستندات الإضافية ، وهي ما سوى للمستندات الجوهرية (سند الشحن ووثيقة التأمين والفاكورة) . فالمستندات الإضافية لا تقدم إلا بناء على شرط خاص في خطاب الاعتماد .

(١) فحص مستندات الإرسال :

سند الشحن البحري : أهم مستندات لإرسال البضاعة هو سند الشحن البحري . ولأهميته يطلق عليه وحده أحياناً كلمة للمستندات ؛ لأن من التصور ألا يطلب تقديم شئ سواه في اعتماد ما .

ويختلف سند الشحن عن مشاركة الإيجاز ، وهي وثيقة كتبت عقد النقل البحري ، والأصل أن يقوم الشاحن وناقل بتحرير المشاركة ، ثم يسلم الشاحن البضاعة للربان ، فيحرر له سند الشحن ، ولكن يجري العمل على أنه لا تحرر المشاركة إلا إذا ورد النقل على السفينة كلها ، أما إذا كان الشحن لا يشمل إلا جزءاً من السفينة فيكتفي بتحرير سند لإثبات الواقعين : التعاقد على النقل وشحن البضاعة^(١).

والأصل في مسائل الاعتمادات للمستندية ألا تقبل مشاركة إيجاز السفينة ضمن للمستندات ، إلا إذا كانت شروط خطاب الاعتماد تنص على ذلك صراحة . فسند الشحن هو الوثيقة المقبولة دون مشاركة الإيجاز ما لم ينص عى خلاف ذلك . ويجب ألا يتضمن سند الشحن إحالة أو مشاركة لإيجاز ، وألا ينص فيه على أن الربان وقع عليه بحالته دون أن يعني ذلك أى تعديل في مشاركة الإيجاز .

فمثل هذا السند يجب رفضه لأنه عند النزاع ستكون الأرجحية للمشاركة .

ويختلف سند الشحن عن بيان البضائع للشحنة : فسند الشحن يوقع عليه الربان والشاحن أما بيان البضائع فبعله الشاحن وقد يوقعه ، وهو يبين فيه جنس البضاعة ومقدارها ويسلمه للناقل ، وليست له حجية في ذاته ولا يفيد أن البضاعة مشحونة ، ولا يعتد به في مسائل الاعتمادات للمستندية .

ويختلف سند الشحن عن إذن الشحن : وهو تصريح الناقل للشاحن بتسليم البضاعة في مكان معين قد يكون مخازن الناقل أو رصيف الميناء أو على ظهر السفينة ، وهو لا يفيد شحن البضاعة ولا يقوم مقام سند الشحن في الاعتماد للمستندي .

ويختلف سند الشحن عن الإيصال للوقت : وهو يفيد أن البضاعة سلمت في المكان المعين في إذن الشحن ، وهو إيصال يقدم للناقل لاستبداله بسند شحن في اليوم السابق على إقلاع السفينة .

ويختلف سند الشحن عن سند الإعداد للشحن أو السند يرسم الشحن أو السند لأجل الشحن ، وهو سند لم تحدد فيه السفينة التي ستشحن عليها البضاعة ، ولكن يقيد تسلم الناقل للبضاعة ، وهو لا يصلح بديلاً لسند الشحن في مواد الاعتمادات للمستندية ، ولكنه يصير سند شحن إذا تم التأشير عليه من الناقل بكلمة مشحون Shipped مع إضافة ختم شركة الملاحة وإمضاؤها .

(١) الدكتور مصطفى كمال طه : أصول لقانون البحري -قرة ٤٠٥ .

ويختلف سند الشحن عن أمر التسليم ، وهو يستخدم في الحالات التي يكون فيها الشحن إجمالياً أى صادراً عن بضاعة تخص عدة مشترين ، ويأخذ أمر التسليم إحدى صور ثلاث :

أ - صورة يوقع فيها البائع وتوجه فيها إلى ريان السفينة أو وكيله في ميناء الوصول بتسليم للمستفيد من أمر التسليم القدر المبين به من البضاعة .

ب - صورة يوقع فيه الناقل أو الريان أو ممثل آخر للناقل بناء على طلب البائع ، فهو يصدر عادة بعد رحيل البضاعة ونظير استرداد سند الشحن ، ويتعهد فيه موقعه بتسليم القدر الوارد فيه إلى المستفيد منه ، ويستوي بهذا الأمر ذلك الذي يصدره البائع ويوقعه الناقل .

ج - صورة يوقع فيها أمين الحمولة وهو يمثل أصحاب البضاعة في ميناء الوصول الذي يتسلم الحمولة من الناقل مقتضي سند الشحن ومهمته توزيع البضاعة على المستفيدين من أوامر التسليم التي أصدرها البائع ووقعها أمين الحمولة .

ولا يصلح أمر التسليم بديلاً لسند الشحن في الاعتماد للمستدي ، لأنه لا يخول صاحبه ؛ في مواجهة الناقل حقاً في تسليم البضاعة ، إذا تسلمها فلا يخوله حقاً في الرجوع على الناقل بالاضرار التي أصابت البضاعة إذ لا توجد علاقة تربطه به .

ولكن يصلح لهذه الأغراض إذا وقع الناقل أو الريان وكانت البضاعة محدة فيه بعلاماتها المميزة إذ تنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري لكون البضاعة للبيعة مفرزة .

أما إذا كانت سائبة في السفينة فإنها تكون مملوكة على الشيوع للمشتريين .

ويختلف سند الشحن عن إذن الاستلام : وهو ورقة تصدر عن ممثل المجهز في ميناء الوصول وتعطي للمرسل إليه في سند الشحن حيث يتقدم به هذا الأخير إلى الريان لاستلام البضاعة .

وهذا الإذن لا يغني عن تقديم سند الشحن ، بل هو لا يصدر إلا بديلاً لسند الشحن عند استلام البضاعة ، فهو يفترض وجود سند الشحن قبله .

ويقوم سند الشحن بوظائف ثلاث :

أولاً : يثبت شحن البضاعة على السفينة .

ثانياً : يثبت عقد النقل إذا لم تكن هناك مشاركة لإيجار .

ثالثاً : يقوم بوظيفة ائتمانية فهو سند يمثل البضاعة بمعنى أنه يمكن إجراء التصرفات القانونية على البضاعة بإجرائها على السند ذاته .

ويتضمن سند الشحن عادة البيانات التالية :

أسماء الأطراف ، واسم السفينة ، وتاريخ الشحن ، وميناء الشحن ، وميناء التفريغ والأجرة ، وبيان ثمن البضاعة ومقدارها ، وعلتها المميزة لها ، والوزن الصافي ، والوزن القاسم ، وتوقيع الريان ، والشاحن .

ويتخذ سند الشحن إحدى صور ثلاث تحدد طريقة تدلوله :

أولاً : سند الشحن الاسمي : أى الصادر باسم شخص معين هو للرسل إليه . ولا يجوز للمستفيد فيه أن ينقل ملكيته لسند وملكية البضاعة إلى غيره إلا بطريق الحوالة المدنية للحق أى بإعلان الربان بالحوالة أو قبوله إياها .

ثانياً : سند الشحن للحامل : وتنقل ملكيته وملكية البضاعة التي يمثلها بواسطة تسليم السند من يد دون إجراء آخر .

ثالثاً : سند الشحن الإذني : أى الصادر لأمر شخص معين ، وتنقل ملكيته وملكية البضاعة التي يمثلها بالتظهير ، وهو صورة وسطى بين الصورتين الأولين ، لأن السند الاسمي متطرف في صعوبة تدلوله والسند للحامل متطرف في تيسير التدلول إلى حد يهدد بفقدان الحق في حالة ضياع السند أو سرقة ، ولذا يكثر استعمال السند الإذني في مسائل الاعتمادات للمستدعية . ويصدر سند الشحن إما إذن للمشتري أو البنك أو الشاحن ، ثم يظهر في النهاية إلى المشتري مقابل دفع الثمن ، وتظهر سند الشحن تظهيراً تاماً يظهر من الفروع الخاصة بعلاقة الشاحن بالنقل فلا يتمسك بها في مواجهة المستفيد ، أما إذا كان التظهير توكلياً فيجوز الاحتجاج على المظهر إليه تراجع قبل المظهر .

ويجب أن يكون سند الشحن الذي يقدم للاستفادة من اعتماد مستدعي سنداً نظيفاً ، وللقصود بنظافته : ألا يتضمن أية شروط مضافة أو أية تأشيرة تعلن صراحة حالة نقص في البضاعة أو تعبتها (المادة ٣٤/أ من القواعد والعادات للوردة) .

وعلى البنك أن يرفض مستند الشحن غير النظيف ، ومن ذلك : أ - سند الشحن الصادر عن وكلاء الشحن ، وهم وكلاء بالعمولة يتعاقدون مع الناقل ، إلا إذا ذكر في السند أنه صادر بواسطة وكيل الشحن بصفته ناقلاً أو وكيلاً عن ناقل معين .

ب - سند الشحن صادر بمقتضى مشاركة إيجاز ويكون خاضعاً لها .

ج - سند الشحن الذي ينص على النقل بمراكب شراعية تدار بالشرع وحده لعدم قدرتها على اختراق أعالي البحار بأمان .

وعى بخلاف ذلك يعتبر سند الشحن نظيفاً :

أ - إذا كان من سندات الميناء أو سندات الأمانة والخاصة بتصدير القطن من الولايات المتحدة الأمريكية ، وينص فيها على أن البضاعة قد استلمت للشحن وأنها في انتظار السفينة أو التحميل على السفينة .

ب - إذا كان سند الشحن متعدد المراحل Combined ، وهو يصدر عن شركات للملاحة أو وكلائها ، ويغطي عدة وسائل نقل للبضاعة بأن تتعاقد الشركة لحساب الشاحن مع الناقلين الآخرين

للبضاعة في مواني أخرى ، فتكون لها صفة الناقل في احدى اللراجل وصفة الوكيل بالعمولة للنقل في بقية اللراجل .

والذي يجعل سند الشحن غير نظيف هو أن الناقل يدرج فيه تحفظات حتى لا يكلف نفسه مشقة البحث عن حالة البضاعة ، وحتى يوفر الوقت الذي ينزله في ذلك ، ومن التحفظات التي يكثر استعمالها : "الوزن والكمية والنوع واللقاس والمحتويات والحالة والقيمة مجهولة" . أو أن الربان لم يتحقق من صحة البيانات التي أحل بها الشاحن ، وقد تدخلت معاهدة سندات الشحن لعام ١٩٢٤م وألزمت الناقل أو وكيله أو الربان بعد أن يتسلم البضاعة بأن يعطي الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن مع البيانات للعتادة البيانات التالية .

أ - العلامات الرئيسية لتحقق من نوع البضائع طبقاً لما يقدمه الشاحن بالكتابة قبل بدء الشحن على أن تكون العلامات مطبوعة أو موضوعة بطريقة ظاهرة على البضائع غير المغلفة أو على الصناديق أو الأغلفة للعباءة فيها البضائع حيث تظل قراءتها ميسورة حتى نهاية السفر .

ب - عدد الطرود أو القطع أو الكمية أو الوزن حسب الأحوال طبقاً للبيانات التي يقدمها الشاحن كتابة ، ويعني ذكر أحد هذه البيانات عن سائرهما .

ج - حالة البضاعة وشكلها الظاهر دون التقصي عن حقيقتها داخلياً ، وإذا كان لدى الناقل أو وكيله أو الربان سبب جدي يحمل على الشك في عدم مطابقة هذه البيانات للبضاعة وليست لديه وسائل كافية للتحقق منها فإنه لا يكون ملزماً بأن يثبت في سند الشحن علامات أو عنداً أو كمية أو وزناً ، وقد استقر قضاء النقض المصري على أن عبء إثبات جدية السبب أو عدم توفر وسائل التحقق يقع على عاتق الناقل^(١) . بل ويجب عليه أن يذكر في سند الشحن أسباب عدم إثبات البيانات للمتقدمة فيه .

ومن أحكام القضاء الإنجليزي أن سند الشحن يكون غير نظيف إذا كان متعلقاً بشحن لحوم ، وجاء به أن الأغلفة كانت جافة وبها يقع من الدم . فهذا التحفظ يؤثر تأثيراً خطيراً على قبول البضاعة وعلى ثمنها^(٢) .

وإذا ذكر في سند الشحن ارتباطه بالإيصال للوقت ، كما حدث حين يوشر في أسفل سند الشحن بأنه Subject to mate's receipt ، فإنه يكون سنداً غير نظيف ، وكذا إذا ذكر فيه أنه موقع بشرط ضمان تقديم إيصال السفينة النظيف^(٣) .

(١) نقض مصري ١٩٦٧/١/٢٤ - المجلد ٤٨ - ١٠٧ .

(٢) جوتردج : ص ٨١ .

(٣) جوتردج : ص ٨٣ .

ويكون غير نظيف سند الشحن الذي لا يتضمن أن البضاعة قد شحنت في درجات حرارة معينة (داخل الثلاجات مثلاً) وكان منصوباً في خطاب الاعتماد على ذلك ين شروطه .

ويجب أن تكون أوصاف البضاعة المبينة في سند الشحن مطابقة للاعتماد للمستدي ، وألا يتضمن السند أو صافاً يعبر عنها باصطلاحات تجارية غير مستخلصة في اللعداد ، ومن القضايا التي عرضت على القضاء الإنجليزي في هذا الصدد قضية كان للدعي فيها مستفيداً من اعتماد قطعي فتحه البنك عليه ، وكانت للمستندات المطلوبة تتضمن سند الشحن فوب البضاعة فيه على أنها Coromandel groundnuts موضوعة في حقائب ، ولكن سند الشحن الذي قدم فعلاً جاء فيه أنها Machine-Shelled groundnuts Kernals فرفض البنك دفع قيمة الاعتماد وحصل للدعي على حكم ضد البنك من محكمة أول درجة على أسس أن البيان الوارد في الاعتماد وفي سند الشحن معاهما واحد ، كما شهد بذلك الشهود . ولكن محكمة الاستئناف ألغت هذا الحكم مستتلة إلى أن قول الشهود أنهم يفهمون التعبير بمعنى واحد ، وأن هذا المعنى متعارف عليه عالمياً ، يعنى أن للشفتلين بهذا النوع من التجار في أسواق لندن هم الذين يفهمون هذه الاصطلاحات الخاصة بتجارتهن ، وليس معنى هذا أن البنك يجب عليه أن يعرف كل العادات والتعبيرات المألوفة في كل نوع من آلاف الأنواع من التجارات التي يصدر بشأنها خطابات اعتماد^(١) .

ويجب ألا يفهم من هذا أن تكون نصوص سند الشحن هي حرفياً نفس نصوص خطاب الاعتماد ، وإنما المقصود يكون التطابق واضحاً بين سند الشحن وبين خطاب الاعتماد ، وألا يكون هناك ما يشكك في هذا التطابق وألا يتضمن سند الشحن وصفاً للبضاعة لم يتضمن سند خطاب الاعتماد أو يتعارض معه^(٢) . وإذا اشترط في خطاب الاعتماد أن يتضمن سند الشحن وصفاً معيناً ، فيجب على البنك أن يتمسك بمراعاة ذلك في سند الشحن دون النظر إلى جدوى هذا الوصف من الناحية القانونية .

ويقبل سند الشحن الذي يذكر فيه قد تم استلامها للشحن إلا إذا تطلب خطاب الاعتماد يفيد سند الشحن أن البضاعة وضعت في السفينة في تاريخ معين . ويحدث أن تقدم للمستندات أثناء سريان الاعتماد ويكون بينها سند شحن ذو تاريخ قديم وتأخير تقليمه بحيث يكون من الواضح أن البضاعة وصلت أو ستصل إلى ميناء الوصول قبل سند الشحن إلى البنك ويطلق على سند الشحن هنا Stale bill ading وقد درجت البنوك على رفض سندات الشحن القديمة ، لأنها تحمل العميل مصاريف زائدة وتلحق به أضراراً وتقوت عليه فرصاً في الكسب ، فقد يلغ رسوماً جمركية زائدة (أرضية) أو تلف

(١) موريس بحره : ج ٥ - ص ٢٣٤ - ٢٣٨ .

(٢) جوتردج : ص ٦٨ - ٨٧ .

البضاعة أو تهبط أسعارها ، ويعارض بعض الفقهاء فكرة رفض سند الشحن القديم على أساس أنه لا ينص عليه عادة ويصعب إثبات مضمون العادة التي اعتادتها البنوك برفضها وتحديد المدة التي يعتبر السند بمضيها قديماً ، وقد تكون هذه الفكرة مقبولة في الخطوط البحرية الطويلة ، أما في الخطوط القصيرة فاحتمالات وصول البضاعة أولاً احتمالات كبيرة^(١) ، ومع ذلك فإن الاعتبارات العملية كانت تدعو البنوك إلى إعمال هذه الفكرة حتى تم النص عليها في المادة ٤٧ من القواعد والعادات للوحدة التي تقول : "١ - بالإضافة إلى اشتراط تاريخ انتهاء لتقديم المستندات فإن كل اعتماد يتطلب مستند أو مستندات نقل يجب أيضاً أن يشترط فترة محددة من الزمن بعد تاريخ إصدار مستند أو مستندات نقل يتم خلالها تقديم للمستندات للرفع أو القبول أو الخصم ، وإذا لم تحدد مثل هذه المدة فإن البنوك ترفض للمستندات المقدمة إلى متأخرة ٢١ يوماً بعد تاريخ إصدار مستند أو مستندات النقل ، وفي كل حالة مع ذلك يجب أن تقدم للمستندات حتى تاريخ انتهاء الاعتماد على أقصى تقدير .

وليس هناك ارتباط بين قدم سند الشحن وبين انتهاء أجل الاعتماد ، بمعنى أن سند الشحن القديم يكون مقدماً أثناء سريان مدة الاعتماد ، ولكن بعد مضي مدة طويلة نسبياً من تاريخ إصداره ، بحيث يكون احتمال وصول البضاعة قبل وصوله أمراً مؤكداً أو متوقعاً .

ولا مانع من تحمل البائع للأضرار التي تحدث للمشتري بخطاب ضمان يقدمه إليه في سبيل التوصل إلى قبول للمستندات وصرف قيمة الاعتماد .

وقد ينص سند الشحن على جواز نقل البضاعة من سفينة إلى أخرى أثناء الطريق ، وفي هذه الحالة يجب أن يغطي السند الرحلة كلها من بداية الشحن إلى وصول البضاعة إلى ميناء الوصول والتفريغ ، فإن كان يغطي النقل بسفينة واحدة كان مرفوضاً ، ويعتبر السند الذي يغطي كل مراحل النقل المختلفة مقبولاً في مسائل الاعتمادات للمستندية إلا إذا نص الاعتماد على عدم قبوله .

وإذا كان شرط جواز النقل من سفينة إلى أخرى وارداً ضمن الشروط للطبوعة في سند الشحن فإنه يكون مقبولاً ، ولو كان منصوباً في الاعتماد على عدم جواز تغيير السفينة أثناء الطريق (المادة ٢٩ من القواعد والعادات للوحدة) .

ويجوز أيضاً الشحن الجزئي للبضاعة أي شحنها على دفعات ، وذلك ما لم ينص الاعتماد على عدم جوازه ، ولا يعتبر شحناً أن تكون شحنات البضاعة على نفس السفينة في نفس الرحلة حتى ولو اختلفت تواريخ شحنات البضاعة على السفينة ، فاختلاف الزمن لا يجعل الشحن جزئياً مادامت البضاعة على نفس السفينة ، أما اختلاف المكان بالنسبة إلى الشحن أو التفريغ فهو يعتبر شحناً جزئياً (المادة ٤٤ من القواعد والعادات للوحدة) . وإذا جاز الاعتماد الشحن الجزئي وحدد مواعيد معينة

(١) جوتردج : ص ٨٨ - ٩١ .

لإرسال أو لوصول الدفعات الموردة ، ولم ترسل إحدى الدفعات في الموعد المضروب فإنه لا يمكن استخدام الاعتماد بالنسبة إلى هذه الدفعة للتأخرة بالنسبة إلى الدفعات التالية ما لم ينص الاعتماد على خلاف ذلك (المادة ٤٥ من القواعد والعادات للوحدة) .

ولا يشترط أن تكون أجرة النقل مدفوعة مقدماً إلا إذا نص الاعتماد على ضرورة ذلك وحتى في البيع سيف حيث تدخل الأجرة والتأمين في الثمن ، ولا يشترط أن تدفع الأجرة عند الشحن ، وقد حكم بذلك في قضية خاصة بشحنة من القطن مبيعة سيف من تاجر برازيلي إلى مشتر بلجيكي على أن يدفع الثمن بواسطة اعتماد غير قابل للتقاضي ، وقدم البائع مستنداته عن طريق إلى البنك للدفع عليه الذي رفض دفع قيمتها بناء على أن الأجرة لم تكن مدفوعة مقدماً ولكن المحكمة رفضت وجهة نظر البنك لأن البائع كان قد خصص قيمة أجرة الشحن من قيمة الفاتورة المقدمة مع المستندات^(١) ، وبناء على ذلك يستوي في الأمرين ، يدفع للمشتري الأجرة إلى الناقل عند تسلم البضاعة أو إلى البائع ضمن فاتورة الشراء ، ولو أنه من الناحية العملية يغلب أن يدفع بالطريقة الأخيرة .

وتثير مسألة دفع الأجرة عند الشحن أو عند الوصول مشكلة دقيقة في حالة تقديم المستندات للقبول لا للدفع الفوري ، فالبنك قبل الكمبيالة لتدفع في وقت لاحق عادة بعد أجل التسعين يوماً أو مائة وثمانين يوماً يرتضيها للمستفيد ، والمفروض أن البيع سيف يشمل العناصر الثلاثة المعروفة ، فإذا لم يدفع البائع أجرة النقل وألقى بعيتها على المشتري فإن هذا الأخير يضار بسبب ذلك لأنه سيحرم من أجل الوفاء بأجرة الشحن ، فهل يكون من حق البائع ذلك ؟

أجابت محكمة استئناف نيويورك على ذلك بأن الضرر الذي يلحق للمشتري في هذه الحالة يمكن تقديره بقيمة الفوائد عن الفترة التي سيحرم فيها من أجل الوفاء ، ونظراً لتفاهة الفاتورة المحسوبة عن هذه الفترة فإنه لا يكون هناك مبرر لرفض مستندات الشحن^(٢) .

ولكن تقدير هذه المحكمة بجانب للصواب في نظرنا ، لأن الضرر الذي يصيب للمشتري لا يقتصر على ما كان يربحه بوجود هذا المبلغ لديه والذي يقلد بقيمة الفوائد القانونية عن مدة الأجل الذي يصيب للمشتري أكبر من ذلك لأن الهدف من حصوله على الأجل هو تمكينه من تصريف جزء كبير من البضاعة ، ليتمكن من دفع الثمن عند حلول الأجل ، فإذا ألقى عليه البائع بعاء دفع أجرة النقل بخلافًا للمتفق عليه ، فإن النتيجة المنتظرة هي عجز المشتري عن تسلم البضاعة لعدم استطاعته دفع أجرة الشحن ، والمفهوم من كون الثمن سيف موجلاً أن يرد التأجيل عليه بجميع عناصره : ثمن البضاعة وأجرة نقلها وتكاليف التأمين عليها .

(١) جوتردج : ص ٩٢ .

(٢) جوتردج : ص ٩٢ - ٩٤ .

خطاب النقل الجوي :

نظرا لوصول البضاعة المشحونة جواً في وقت قصير لا يسمح عادة بإجراء تصرفات أو عمليات ائتمانية على البضاعة ، لذلك يكون خطاب النقل الجوي عادة اسمياً ولا يعتبر مثلاً للبضاعة كسند الشحن الإذني أو للحامل .

وخطاب النقل الجوي هو العقد المثبت لعملية النقل وتنظيم أحكامه معاهدة فارسوفيا لعام ١٩٢٩م للمعلقة عام ١٩٥٥م ، وهي تتضمن تنظيماً للنقل الذي يعتبر دولياً بأحكام أمرة ، وتعطي ميزة تجسيد للمسئولية للناقل في حالات هلاك أو تلف أو ضياع البضاعة .

ويعد للمرسل خطاب النقل الجوي من ثلاث نسخ أو صور أصلية ويسلمه مع البضاعة : الأولى : للناقل يوقعها للمرسل منه : والثانية : للمرسل إليه ويوقعها الناقل والمرسل لترسل مع البضاعة : والثالثة : للمرسل منه يتسلمها عند قبول البضاعة ويوقعها الناقل ، ويغني الحتم عن توقيعه ، ويجوز إعداد خطاب النقل الجوي بواسطة الناقل نيابة عن المرسل منه ، وإذا تعددت الطرود يمكن للناقل أن يطلب إلى المرسل منه إعداد خطابات نقل جوي مختلفة .

ويشتمل خطاب النقل الجوي على البيانات التالية طبقاً لاتفاقية فارسفيا : للمكان الذي حرر فيه وتاريخ التحرير - نقطتا القيام والوصول - المحطات المتفق عليها مع الاحتفاظ للناقل بحقه في اشتراط أن يكون في وسعه تعديلها عند الضرورة دون أن يؤدي هذا التعديل إلى زوال الصفة الدولية للنقل - اسم وعنوان المرسل منه - اسم وعنوان الناقل الأول - اسم وعنوان المرسل إليه إذا اقتضى الأمر - نوع البضاعة - عدد الطرود وطريقة تغليفها والعلامات للميزة لها أو أرقامها - وزن وكمية البضاعة وحجمها أو أبعادها - الحالة الظاهرة للبضاعة وتغليفها - أجرة النقل إذا اشترط ذلك وتاريخ ومكان دفعها ومن عليه دفعها - ثمن البضاعة وما تكلفه من مصاريف إذا أرسلت على أسس التسليم مقابل الدفع - مقدار القيمة المينة في الإقرار بالتطبيق لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٢^(١) - عدد صور خطاب النقل الجوي - للمستندات المسلمة إلى الناقل لإرفاقها بخطاب النقل الجوي - مدة النقل وبيان موجز عن الطريق للزمع اتباعه إذا كان ذكر ذلك مشروطاً - النص على أن النقل يخضع للاتفاقية .

والمرسل منه مسئول عن صحة البيانات والإقرارات المتعلقة بالبضاعة التي يدرجها في خطاب النقل الجوي . وتحمل مسؤولية أى ضرر يلحق الناقل أو أى شخص آخر من جراء بياناته وإقراراته المخالفة للقوانين والغير صحيحة أو الناقصة (للمادة ١٠ من اتفاقية فارسوفيا) .

(١) تنص هذه الفقرة على أنه "في حالة نقل الأمتعة للسجلة أو البضائع تكون مسؤولية الناقل محدودة بمبلغ ٢٥٠ فرنك عن كل كيلو جرام ما لم يقدم المرسل منه عند تسليم الطرد إلى الناقل إقرار خاصاً بين فيه مدى ما يعلقه من أهمية على تسليم الطرد للمرسل إليه ، وما لم يدفع مقابل ذلك رسماً إضافياً إذا لزم الأمر . وعندئذ يكون الناقل ملزماً بأن يدفع التعويض بحيث لا يتجاوز المبلغ المين في الإقرار ما لم يقدم الناقل الدليل على أن هذا المبلغ يجاوز مدى الأهمية الحقيقية التي يعلقها المرسل منه على تسليم الطرد .

ويعتبر خطاب النقل الجوي حجة فيما يتعلق بإبرام العقود وباستلام البضائع وبشروط النقل ما لم يتم الدليل على العكس ، وتعتبر البيانات الواردة في خطاب النقل بشأن وزن البضاعة وأبعادها وتغليفها وعدد الطرود حجة ما لم يثبت خلاف ذلك ، أما البيانات المتعلقة بكمية البضاعة وحجمها وحالتها الظاهرة فلا يحتاج بها على الناقل ما لم يكن قد تحقق بنفسه من صحتها بحضور المرسل منه وتم إثبات ذلك في خطاب النقل الجوي (المادة ١١ من الاتفاقية) .

وليس للناقل التمسك بتحديد مسؤولية أو بالإعفاء منها إذا كان الضرر قد تولد عن غشه أو عن خطأ يراه قانون المحكمة للعروض عليها النزاع معادلاً للغش ، وكذلك يحرم الناقل من هذا الحق إذا أحدث الضرر في نفس الظروف أحد تابعيه في أثناء تأديته لأعمال وظيفته (المادة ٢٥ من الاتفاقية) .

وعلى البنك عند تلقي خطاب النقل الجوي مع المستندات أن يفحصه بعناية وإذا وجد فيه اختلافاً عما هو مشروط في الاعتماد أو عن أحكام اتفاقية فارسوفيا كان عليه أن يرفضه . فإذا كان خطاب النقل موقعاً من المرسل دون الناقل وجب رفضه .

أما إذا كان موقعاً من الناقل باعتباره يعمل لحساب المرسل منه جاز قبوله ، وإذا كان الاعتماد يتطلب خطاب نقل جوي خاضع لاتفاقية فارسوفيا فإن خطاب النقل يكون مرفوضاً إذا ورد أن الناقل يحتفظ لنفسه بالحق في تعديل الخطأ التي تهبط فيها الطائرة ، إذ يجب عليه أن ينص على ألا يؤدي هذا التعديل إلى زوال الصفة الدولية عن النقل ، لأن زوال هذه الصفة يمنع من انطباق الاتفاقية . كذلك يجب على البنك رفض خطاب النقل الجوي الذي ينص على الأجرة عند الوصول إذا كان المتفق عليه أن تكون الأجرة على المرسل منه (إلا إذا قبل المرسل منه خصم أجرة النقل من قيمة المستندات) . وإذا قدم خطاب النقل الجوي إلى البنك في وقت غير عادي نتيجة تأخر وصوله فصار قديماً كان على البنك أن يرفضه .

تذكرة أو إيصال النقل البري أو النهري :

يثبت النقل في حالة إرسال البضاعة براً أو نهراً بتذكرة نقل أو إيصال نقل ، وقد تتخذ تذكرة النقل صورة خطاب من الراسل موجه إلى المرسل إليه محرر من نسختين : إحداهما موقعة من الناقل لتسليم إلى الراسل والثانية موقعة من الراسل لتسلم إلى الناقل الذي يرسلها مع البضاعة ويقدمها إلى المرسل إليه في مكان الوصول .

ويبين في تذكرة النقل تاريخها ومقدار وجنس ونوع البضاعة وعلاماتها إن وجدت واسم ومحل المرسل واسم ومحل إقامة الوكيل بالعمولة للنقل إن وجد ، واسم ومحل إقامة المرسل إليه وللملة المتفق عليها لوصول البضاعة وأجرة النقل ويان مقدراً التعويضات التي اتفق عليها في حالة تأخير وصول البضاعة إذا اتفق على شيء من ذلك وتاريخ التحرير وتوقيع الناقل والمرسل أو الوكيل بالعمولة للنقل (المادة ٩٦ تجاري) .

ولكن هذه البيانات ليست إلزامية ولا يترتب البطلان على نقصها^(١). ومع ذلك فإن نقص بعض هذه البيانات يعطي للبئك أو للأمر الحق في رفض تذكرة النقل المقدمة إليه بين للمستندات إذا كان هذا النقل لا يمكن الاطمئنان معه إلى أن البضاعة مرسلة بكميتها المطلوبة، أو أنها هي بعينها البضاعة المطلوبة. وقد تكون تذكرة النقل أذنية وقد تكون للحامل، ولكن الغالب أن تكون اسمية^(٢)، فإذا كانت أذنية أو لحاملها اعتبرت ممثلة لبضاعة، فيمكن نقل ملكيتها أو رهنها للاعتراض بضمانها على نفس التذكرة قبل أن تصل البضاعة.

وفي العمل يحل إيصال النقل محل تذكرة النقل، وهو يقوم على إقرار من المرسل يراجع بواسطة مثل الناقل من حيث مطابقة ما ورد به لأوصاف البضاعة، يحرر هذا للمثل الإيصال الذي يسلم إلى الراسل ويحفظ بصورة أو نسخة منه لترسل مع البضاعة وتقدم إلى المرسل إليه في مكان الوصول، وينطبق على هذا الإيصال نفس أحكام تذكرة النقل من حيث كونه ممثلاً للبضاعة إذا كان أذنياً أو للحامل.

فحص وثيقة التأمين :

في البيع سيف يلتزم البائع بالتأمين على البضاعة. ولكي يتمكن من الاستفادة من الاعتماد المفتوح لصالحه يجب أن يقدم بين للمستندات وثيقة تأمين على البضاعة، وفي البيع فوب قد يعهد للمشتري إلى البائع بإبرام عقدي النقل والتأمين لحسابه، فيلتزم البائع في هذه الحالة بتقديم مستندي النقل والتأمين.

ووثيقة التأمين هي المحرر الذي يفرغ فيه عقد التأمين، بهذا المعنى تفرق عن طلب التأمين وهو الطلب المقدم من المستامن للحصول على وثيقة التأمين كما يفرق عن للذكرة الموقعة التي تحتوي القواعد الأساسية للتأمين والتزامات الأطراف والتي يقصد بها أحيانا الاحتفاظ بالحق في العلول عن التأمين، ولذلك لا تقبل ضمن مستندات الاعتمادات للمستندية. قد تكون وثيقة التأمين أذنية أو اسمية أو للحامل والأذنية هي الأكثر استعمالاً.

وتتضمن وثيقة التأمين البيانات التالية : التاريخ (الساعة واليوم والشهر والسنة التي حررت فيها) - أسماء الأطراف - بيان البضائع المؤمن عليها - مبلغ التأمين - الأخطار المؤمن عنها - المدة والقسط - مكان الشحن وشرط التحكم.

ويشترط في وثيقة التأمين التي تقدم للاستفادة من اعتماد مستندي الشروط التالية :

(١) اسكارا: ج ٢ - ص ٦٤٦ هلمش ١، لذكور البارودي - ص ١٥١.

(٢) اسكارا: ج ٢ - ص ٦٤٦.

أولاً : أن تكون صادرة من شركة التأمين : أو كلاهما أو بواسطة وكلاء التأمين Underwriters ، فلا تقبل إذا كانت صادرة من سمسار Broker إلا إذا أجاز الاعتماد ذلك صراحة (للمادة ٣٥ من القواعد والعادات للوحدة) ، والسبب في ذلك أن السمسار يتعاقد من إحدى شركات التأمين بطريق الاشتراك ، فتصلر له وثائق تأمين مفتوحة أو عائمة يستعملها في التأمين على بضائع عملائه بأن يصلر ما يسمى مذكرة التغطية تقوم مقام وثيقة التأمين ، وهذه للذكرة ليست وثيقة تأمين ولا تفيد إلا الإقرار بأن ثمة تأمين عقد بشأن البضاعة ، وقد يكون هذا الإقرار صحيحاً وقد يكون كاذباً.

ثانياً : أن تكون الوثيقة الخاصة بالبضاعة : للشحنة وحدها كما هي مينة في سند الشحن والفاتورة ، ومع ذلك يمكن قبول وثيقة تأمين الاشتراك التي تغطي أكثر من شحنة Open Policy ويدعو إلى إصدار هذه الوثائق كثرة الشحنات التي يصلرها البائع والسرعة اللازمة لإنجاز الأعمال المتعلقة بها فتصلر وثيقة تغطي كل الشحنات التي تتم خلال سنة أو نصف سنة مثلاً . وبالنسبة إلى كل شحنة على حدة يقدم البائع شهادة من المؤمن تتضمن أسم السفينة واسم المستفيد وعلامات طرود البضاعة والبلغ المؤمن عليه واسم المؤمن ، وتنص هذه الشهادة على أن الشحنة في نطاق الوثيقة للمفتوحة أو الطافية . ولا يغني عن تقديم وثيقة التأمين تقديم إقرار بأنه تم التأمين على البضاعة^(١) .

وقد اختلفت الآراء عن الطبيعة القانونية لوثائق التأمين للمفتوحة والقائمة فقليل أنها وعد بالتأمين ، وقيل إنها تأمين معلقة على شرط موقف هو وجود شحنات في المستقبل وعند الشحن يكون للتأمين أثر رجعي يستند إلى وقت إبرام الوثيقة^(٢) ، والراجح أنه تأمين تام ولا ينقص من تمامه عدم تعيين محله لأن القاعدة أن المحل إذا لم يكن يكفي أن يكون قابلاً للتعيين في وقت لاحق^(٣) .

ثالثاً : أن تغطي وثيقة التأمين الرحلة كلها : وتظهر أهمية هذا الشرط في حالة تغيير السفينة أثناء الطريق ، إذ يجب أن يكون واضحاً أن الوثيقة تغطي النقل بكافة وسائله وإذا نصت الوثيقة على الشروط المعتادة للويلز ، فهذا يتضمن شرط من المخزن أى من خروج البضاعة من مخازن الشاحن إلى دخولها مخازن المرسل إليه^(٤) .

رابعاً : ألا يقل المبلغ المؤمن عليه عن قيمة البضاعة سيف في حالة البيع سيف : وإذا لم يمكن تحديد قيمتها سيف من المستندات المقدمة كان للبنك ألا يقبل التأمين إلا على أعلى القيمتين الآتيتين :

(١) جوتردج : ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) مصطفى طه : ص ٤١٤ .

(٣) ريبير : ج ٣ - قرة ٢٥٦٣ - ص ٥٥٣ : على يونس : قرة ٣٧٨ - ص ٤٢١ .

(٤) جوتردج : ص ٩٧ .

للمبلغ المسموح بسحبه بموجب الاعتماد أو قيمة الفاتورة التجارية ، ويكون التأمين غالباً بقيمة البضاعة سيف مضافاً إليها عشرة في المائة أو نسبة مئوية أخرى يحددها الاعتماد^(١) .

خامساً : إذا نص الاعتماد على أن تكون وثيقة التأمين واجبة اللفع في مكان معين : فيجب أن تنص الوثيقة على ذلك^(٢) .

سادساً : أن تكون وثيقة التأمين صادرة بنفس العملية : للبيئة في الاعتماد ما لم ينص الاعتماد على غير ذلك (المادة ٣٧ من القواعد للوحدة) .

سابعاً : أن تنص الوثيقة على : أن قسط أو أقساط التأمين مدفوعة حتى لا يتعرض الأمر للجزاءات التي ينص عليها في وثائق التأمين من وقف ضمان المؤمن أو فسخ العقد لعدم سداد القسط ، أما إذا كان المؤمن قد قبل تحصيل القسط من المشتري فيجب على البائع أن يخصم من قيمة الفاتورة مبلغ القسط حتى لا يبالغ مرتين ، ويشترط ألا يكون الاعتماد اعتماد قبول ، لأن الثمن شاملاً أقساط التأمين يرد عليه التأجيل .

ثامناً : أن يبين في الوثيقة تاريخ بدء الضمان وتاريخ انتهائه : لمعرفة ما إذا كان الحادث للمؤمن منه قد وقع في فترة الضمان أو قبلها ، وينص عادة على أن التأمين يسري إلى ما بعد وصول البضاعة بخمسة عشر يوماً^(٣) .

تاسعاً : ألا يكون تاريخ وثيقة التأمين لاحقاً : لتاريخ سند الشحن ، حيث يحتمل أن تهلك البضاعة في هذه الفجوة الزمنية .

عاشراً : أن يكون المؤمن ذا يسار ملحوظ : فإذا كان معسراً كان البائع مسئولاً عن تعاقد مع شخص معسر ، أما البنك فلا يكون مسئولاً عن هذا قبل الأمر طبقاً لمادة ١٧ من القواعد الموحدة إلا إذا كان قد علم به قبل دفع قيمة الاعتماد وقبل وثيقة التأمين رغم ذلك ، وينظر إلى يسار المؤمن وقت انعقاد التأمين ولا أثر للإعسار اللاحق .

حادي عشر : أن تكون وثيقة التأمين صحيحة : ونافذة للفعول قانوناً وقت تقديمها ، فإذا كانت باطلة لعدم تزويد المؤمن بالوقائع المادية التي يجب أن يعلمها كان للبنك أن يرفض هذه الوثيقة ، وإذا نشبت الحرب بين بلد المؤمن وبلد المشتري فإن البنك يحق له أن يرفض وثيقة التأمين ويحق له رفض

(١) محمد محمود فهمي : ص ٣٤ ، أمين مبخايل : ص ٨١ ، ذكي منها : ص ١٥٠ .

(٢) جوردج : ص ٩٧ .

(٣) زكي منها : ص ١٥٠ .

الوثيقة التي بها أثر كشط أو تعديل ، ولو تم بحسن نية وبقصد تصحيح خطأ وقع فيها^(١) ، إلا إذا كان التصحيح موقعاً عليه بواسطة شركة التأمين بنفس التوقعات التي تظهر في أسفل الوثيقة .

ثاني عشر : أن تكون وثيقة التأمين من الوثائق المعتادة أو المألوفة في التجارة :

ويحدد الأمر عادة الشروط التي يتطلبها في وثيقة التأمين عند طلبه فتح الاعتماد ، وإذا أغفل ذلك كان على البنك في رأى البعض أن يلاحظ مطابقة الوثيقة المقدمة لما هو مألوف في نوع التجارة التي تتصل بالصناعة للشحنة^(٢) ، ولكن هذا ينطوي على تشديد في مسؤولية البنك ، إذ لا يمكن للبنك مهما كثرت فروعها وتوسع نشاطه أن يحيط بجميع الأعراف المعمول بها في جميع أنحاء العالم بشأن كل نوع من أنواع التجارات ، وفي صدد التأمين على كل نوع على هذه الأنواع ، والصحيح أن البنك لا يسأل إلا في حالة ما إذا كان للمألوف في التجارة عرفاً عالمياً يجري العمل في كل وثائق التأمين .

ومن الشروط التي يكثر اشتراطها في وثائق التأمين أن تكون وثيقة متضمنة شرط ضمان جميع الخسائر All Risks ، وقد نصت للمادة ٣٩ من القواعد للرحلة على أنه : "إذا اشترط الاعتماد التأمين ضد جميع المخاطر تقبل البنوك مستند التأمين الذي يحتوي على أى بيان أو شرط "جميع المخاطر" سواء كان يحمل أو لا يحمل العنوان "جميع المخاطر" حتى ولو كان يذكر مخاطر معينة مستبعدة ، وذلك دون مسؤولية عن أى خطر أو أية مخاطر غير مغطاة" .

والتأمين ضد جميع المخاطر - طبقاً للقانونين المصري والفرنسي يغطي الخسائر التي تصيب للمستأمن نتيجة حوادث بحرية عارضة أو قوة قاهرة ، والحوادث البحرية هي كل ما يقع في البحر يؤدي إلى خسارة ولو لم يكن بفعل الرياح والأمواج ، وقد يكون هذه الحوادث بحرية بطبيعتها كالعواصف والغرق والجنوح والتصادم والإلقاء في البحر وقد تكون حوادث حرية تقع أثناء الرحلة البحرية كالأسر والنهب والتوقف عن السفر بأمر الدولة ، ويخرج من نطاق التأمين عيب ذاتي في الشيء اللومن عليه أو بسبب خيانة الربان والبحارة ، فهذه لا يضمنها اللومن إلا باتفاق خاص يكون عادة مقابل زيادة قسط التأمين^(٣) .

وللأمر أن يحدد نوع التأمين الذي يطلب وللخاطر الإضافية التي يجب تغطيتها ، ويجب ألا يستعمل تعبيرات غير محددة مثل "المخاطر العادية" أو "المخاطر المألوفة" . فإذا لم يتضمن الاعتماد تحديداً من هذا النوع كان للبنك أن يقبل وثيقة التأمين التي تقدم إليه كما هي^(٤) . وإذا اشترط في

(١) جوردج : ص ٩٨ .

(٢) مارية : قرة ١١٠ - ص ١٣٢ - ١٢٣ .

(٣) مصطفى طه : لوجيز - ص ٤٢٧ ، ثروت عبد الرحيم : الإعفاءات والمسوحات في تأمين البحري : لفقرتان ٢٨٤ و ٢٨٥ :

لورو وأوليف : تعليق على وثيقة لتأمين لفرنسية لتأمين البحري على بضائع : ص ٢٨ هلمش ١ .

(٤) للمادة ٣/٨ ، ب من القواعد للرحلة .

الاعتماد أن يكون التأمين بشرط ضمان جميع الخسائر ، فإن للبنك أن يقبل أية وثيقة تأمين تحتوي هذا الشرط دون مسئولية عليه إذا كان هناك خطر معين لا تغطيه^(١) .

وللبنك أن يقبل وثيقة التأمين مبن بها أن تغطية الخسائر تخضع لنسبة من المسموحات، إلا إذا كان الاعتماد ينص صراحة على ألا يكون التأمين خاضعاً أية نسبتهن للمسموحات^(٢) .

ويجب على البنك ألا يتجاوز في فحص وثيقة التأمين ولو كان ذلك يتجاوز يلدو في مصلحة الأمر ، فإذا كانت وثيقة التأمين المقدمة تغطي مخاطر أكثر من التي طلب الأمر تغطيتها فليس للبنك أن يقبلها إذا كانت مقابل قسط مرتفع ، وبالعكس إذا اشترط الاعتماد هذا الخطر^(٣) .

وإذا تعرضت الشروط الواردة في وثيقة التأمين وجب رفضها ، ومع ذلك يمكن اتباع بعض القواعد القانونية لإزالة التناقض ، منها :

(١) تفضل الشروط المطبوعة في هامش الوثيقة على الشروط المطبوعة في صلبها .

(٢) تفضل الشروط للضافة إلى الشروط المطبوعة بالالصق والطبع على الشروط المطبوعة في هامش الوثيقة .

(٣) تفضل الشروط للضافة بالآلة الكتابة على غيرها من الشروط .

(٤) تفضل العبارات المكتوبة بخط الي على كل العبارات مكتوبة أو مطبوعة .

(٥) تراعى قلعدة اعمال النص أولى من لهماله .

(٦) تفسر الكلمات بمعناها البسيط المعتاد إلا إذا ثبت أن المقصود بها معنى فني مطلع عليه في العرف التجاري .

(٧) تفهم الكلمة من سياق العبارة التي وردت فيها ، بل ومن سياق عبارات الوثيقة^(٤) .

(٨) يجب ألا تتوسع المحاكم في تفسير المطبوعة ، ويجب قصرها في نطاق العرف والعادات الجارية^(٥) .

(٩) إذا حررت الوثيقة بلغة أجنبية بالنسبة لأحد الطرفين أو كليهما وجب تفسير شروطها في ضوء ما تدل عليه عباراتها من الناحية اللغوية أو الفنية أو القانونية في اللغة المكتوب بها^(٦) .

(١) للادة ٣٩ من لقواعد للوحة .

(٢) للادة ٤٠ من لقواعد للوحة .

(٣) نقض فرنسي ١٩٥٤/٧/١٣ فلوز ٥٤ - ٦٣٠ .

(٤) للدكور ثروت عبد الرحيم : قرة ٢٩ .

(٥) للدكور على يونس : الاستغلال البحري - قرة ٣٥٨ .

(٦) للدكور على يونس : للرجع لسابق - قرة ٣٥٨ .

ومع ذلك فإننا ننصح البنوك بعدم قبول وثيقة متناقضة إلا بعد الرجوع للأمر وأخذ موافقته عليها .

فحص الفاتورة التجارية :

الفاتورة ورقة يحررها البائع ببيان كمية البضاعة وأوصافها وسعر الوحدة منها وإجمالي قيمتها وقيمة النقل والتأمين عليها ، وكثيراً ما يذكر فيها رقم الاعتماد للمستدي واسم البنك مصدره .
وللفاتورة أهمية كبيرة فهي أسس احتساب الثمن ولا يتسنى ذكر تفاصيل في سند الشحن ، لذلك تعتبر مستنداً مفصلاً ، وقد يكفي البائع بتحرير الفاتورة ولا يسحب الكمالية لأنها تغني عنها^(١) .

ويجب أن تكون الفاتورة باسم الأمر إلا إذا نص الاعتماد على غير ذلك^(٢) ، ويجب أن يكون وصف البضاعة في الفاتورة مطابقة للاعتماد . أما باقي المستندات فيكفي أن توصف البضاعة فيها بعبارات عامة^(٣) ، ويجب ألا تتضمن الفاتورة مصاريف غير عادية خاصة بالبضاعة كمصاريف التخزين أو النقل في الداخل أو البرقيات أو العمولات إلا إذا أجاز الاعتماد ، لذلك كما يجب ألا تتضمن أية مصاريف خاصة ببضاعة أخرى غير للشحنة ، وأن يبين فيها ما إذا كان الثمن فوب أو سيف أو غير ذلك .

وإذا اشترط الاعتماد تقديم عدة نسخ من الفاتورة وجب تقيمها ، وإذا كان الاعتماد يسمح بالشحن الجزئي اقتضرت الفاتورة على ما يوازي البضاعة للشحنة .

فحص المستندات الإضافية :

قد يطلب الأمر مستندات تكميلية بالإضافة إلى المستندات الرئيسية زيادة في التأكيد من شحن البضاعة وسلامتها من بعض العيوب أو الأمراض أو الآفات أو لإثبات توفر صفات خاصة فيها ، ولا يمكن وضع حصر لأنواع الشهادات والمستندات الإضافية ، لأنها تكون من تأليف الأطراف في كل حالة على حدة ، ولكن من أشهر هذه المستندات :

- (١) إيصال الإيداع : وهو مستند يثبت أن البضاعة أودعت أحد مخازن الإيداع وله فائدة هامة لدى الأمر حيث يتحققان البضاعة أصبحت مودعة باسمه وأن للمصاريف التي دفعها للإيداع قد أنفقت على الوجه الصحيح .
- (٢) إذن التسليم : وهو مستند يمكن للمرسل إليه من تسلم البضاعة في ميناء الوصول من أمين الحمولة .

(١) المذكور بحسن شفيق : ص ١٠٧ هامش ٢ .

(٢) محمد محمود فهمي : ص ٣٣ .

(٣) للدة ٤١ / ج لقرارد للرحلة .

(٣) **القائورة القنصلية** : وهي فاتورة تقدم إلى قنصل بلد المشتري يعمل في بلد البائع أو ميناء الشحن ليؤشر عليها بما يفيد أن البضاعة اللينة بها من صنف جيد وأن أسعارها مطابقة للأسعار المسالمة في الأسواق هناك . وقد يذكر فيها أنها من إنتاج بلد البائع الأمر الذي قد يكون له دخل في تقدير الرسوم الجمركية عليها^(١) .

(٤) **شهادة المنشأ** : وهي شهادة تصدر عن الغرف التجارية أو بعض الجهات الحكومية تبين البلد الذي انتجت فيه البضاعة ، وعند رجال الجمارك يختلف مفهوم بلد المنشأ عن بلد المصدر الذي استوردت منه البضاعة مباشرة^(٢) . وتفيد شهادة المنشأ في تنفيذ القروض الخاصة بمقاطعة إسرائيل .

(٥) **شهادات الوزن أو الخواص أو التحليل** : وتبين وزن البضاعة أو كونها تتضمن خواصها أو عناصر معينة ، ولذا قد تسمى بالشهادة النوعية ، وتطلب من جهات متخصصة^(٣) .

(٦) **الشهادة الصحية** : وتفيد خلو البضاعة من الأمراض خاصة إذا كانت حيوانات حية^(٤) .

(٧) **قائمة التعبئة** : وهي مستند به بيانات عن الأوزان الصافية والقائمة لكل طرد من طرود البضاعة .

(٨) **شهادات شركات المراجعة** : وتفيد قيام شركات للمراجعة بالإشراف على التعبئة ومراجعة البضاعة .

(٩) **شهادة الخلو من الآفات الزراعية** : *Phytopathology* وتفيد خلو نباتات من الآفات حتى لا تنتشر عدوها للإنسان وللزروعات المحلية^(٥) .

وإذا اشترط الأمر تقديم شهادات من هذا النوع دون ذكر شروط معينة لما هو مطلوب في كل شهادة فإن البنك يقبل ما يقدم إليه من شهادات تحمل هذه الأسماء كما هي بدون مسؤولية عليه ، ومع ذلك فإنه يلزم بفحصها الفحص الظاهري . فالشهادة الصحية يكفي أن تحمل هذا الاسم وأن تفيد عباراتها أنها متعلقة بهذا الشأن ، ولكن لا يلزم البنك بالتأكد من صورها من جهة طبية أو علمية ولا يحث ما إذا كانت تفي بالغرض أم لا .

واشترط تقديم مثل هذه الشهادات في الاعتمادات هو من شروط العقود التي يجب الوفاء بها طالما أنه ليس فيها حلال أو تحليل حرام ، وقد سبق بيان ذلك في مواضع مختلفة من الأحاديث الشريفة الدالة عليه .

(١) توبل ولوجين : ص ٢٧٣ ، لسكرورولو : ص ٥٨٩ .

(٢) نظر للختين ١٩ ، ٢٠ من قرون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٣) زكي مهنا وبكر عثمان : ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) زكي مهنا وبكر عثمان : ص ١٤٩ .

(٥) زكي مهنا وبكر عثمان : ص ١٤٩ .

الفصل الرابع

تجديد الاعتماد وانقضاؤه في الشريعة والقانون

جمعنا في هذا الفصل موضوعين يحتاج كل منهما إلى مبحث مستقل :

المبحث الأول : عن تجديد الاعتماد .

المبحث الثاني : عن انقضاء الاعتماد .

وذلك في كل من الشريعة والقانون الوضعي .

المبحث الأول : تجديد الاعتماد :

يحدد البائع والمشتري للدة التي يتم خلالها تنفيذ العقد حسب توقعاتها تحديداً تقريبياً عند التعاقد ، وقرب النهاية مدة الاعتماد يسرع البائع إلى المشتري لو إلى البنك الوسيط طالباً مد أجل الاعتماد .

ويتم مد الأجل باتفاق الأمر والبنك للنشئ ، أما البنك للويد فمن حقه أن يويد أو لا يويد ، وإذا أيد فمن حقه أن يجرى تأييداً كلياً أو جزئياً ، ولا يلزم رضاء للمستفيد لاتعاقد أو صحة اتفاق الامتداد . وإن كان هذا الاعتماد غالباً ما يتم بناء على طلبه ، ومع ذلك إذا تضمن الاعتماد شروطاً لا يقبلها كان له أن يرفضه .

وينصب مد أجل الاعتماد على الاعتماد بصورته التي انتهى إليها في نهاية أجله الأول ، فيدخل في نطاق الامتداد التعديلات التي أدخلت على الاعتماد أثناء مدته السابقة ، وفي هذا يختلف مد الأجل عن إنشاء اعتماد جديد مماثل لاعتماد كان مفتوحاً من قبل ، وفي هذه الحالة تنشأ العلاقة بالجديدة بالشروط الأصلية لهذا الاعتماد ولا تؤخذ التعديلات في الاعتبار إلا إذا نص صراحة فيه على ذلك .

وإذا رفض للمستفيد مد الأجل لكونه يتضمن شروطاً جديدة لا يقبلها فإن الامتداد لا يتم وينتهي الاعتماد عند نهاية مدته دون امتداد ، إذ لا يملك للمستفيد أن يجبر البنك للنشئ والأمر على مد الأجل ، بل ذلك أمر اختياري لهما .

ولا يختلف مد أجل الاعتماد طبقاً للشرع الإسلامي عنه في القوانين الحديثة ، لأن الامتداد اتفاق كما أن الإنشاء كان باتفاق ، وكل من هذين الاتفاقين يجب الوفاء به وبشروطه .

المبحث الثاني : انقضاء الاعتماد للمستندي :

لانقضاء الاعتماد للمستندي طرق إرادية وغير إرادية .

فالطرق الإرادية لانقضائه هي :

- الوفاء .

- ما يقوم مقام الوفاء كالمقاصة .
- حلول أجل انتهاء الاعتماد .
- تنازل للمستفيد عن الاعتماد .
- والطرق غير الإدارية لانقضاء الاعتماد هي :
- وفاء للمستفيد أو إنقضاؤه إن كان شركة .
- التقادم .
- اتحاد الذمة .

ولكل من النوعين سنخصص فيما يلي مطلباً .

ويلاحظ أن بعض طرق الاعتماد البسيط لا يؤدي حصولها إلى إنقضاء الاعتماد للمستدي، مثل إفلاس العميل ، أو فقدته الأهلية أو وفاته ، لأن حق للمستفيد مستقل عن علاقة العميل بالبنك .

المطلب الأول : الأسباب الإدارية لانقضاء الاعتماد المستدي :

أولاً : الوفاء :

ينقضي الاعتماد إذا قدم للمستفيد خلال أجل الاعتماد مستندات الشحن المطلوبة وكانت مطابقة لشروط الاعتماد فأدى إليه البنك قيمتها .

ويكون الوفاء بنفس العملة للنصوص في الاعتماد ، ويتم في المكان للنصوص على النفع فيه والذي غالباً ما يكون بلد للمستفيد ، وقد يتعدد مكان الوفاء ويكون ذلك خاصة في الاعتماد القابل للتحويل عندما تختلف محال إقامة كل من المحال إليهم ، فيدفع البنك كل منهم في بلده ، ثم يدفع الفرق بين فواتيرهم وفواتير للمستفيد الأول إلى هذا الأخير في بلده .

وكيفية الوفاء هي في الغالب الاستعانة ببنك مراسل في الخارج سواء مبلغاً أو مويداً أو معيناً أو لم تكن له صلة بالاعتماد ، ولا يوجد ما يمنع من أن يتم الوفاء بشيك مصرفي .

وقد يكون الوفاء منجزاً أو متعلقاً على شرط إذا وجد البنك اختلافاً بين المستندات المقدمة وبين شروط الاعتماد ، وكان هذا الاختلاف يسيراً ينتظر أن يتغاضى الأمر عنه فيقرر البنك أن يقع تحت التحفظ أى دفعاً معلقاً على شرط فاسخ ، هو أن إذا رفض الأمر للمستندات تحقق الشرط الفاسخ واسترد البنك ما أداه .

ويكون الوفاء مضاعفاً إلى أجل إذا منح للمستفيد البنك للوיד للبنك للنشئ أجلاً للوفاء يستفيد منه الأمر بالتيعة ، وكثيراً ما يقرن منح هذا أجل بالتوقيع على كمبيالة مستندية تستحق في الأجل المتفق عليه ، وتفصل عنها للمستندات لتسلم إلى الأمر وترد الكمبيالة موقعة إلى للمستفيد، وتسمى عملية فصل

للمستندات Divorce of bill from Documents^(١)، ويصبح البنك بتوقيعه عليها مدينأً صرفياً بعد أن كان مدينأً بموجب الاعتماد للمستدي .

ولا يسترد البنك خطاب الاعتماد من المستفيد عند الوفاء ، وإن كان يستطيع أن يحصل منه على مخالصة ، ولكن من الناحية العملية يكتب البنك للنشئ بإخطار البنك الوسيط إياه بحصول الوفاء ، ولا يطالبه بتقديم المستندات المثبتة لحصول الوفاء إذا نشب نزاع مشكك في حصوله ، وبعد الوفاء يرجع البنك للنشئ على الأمر بما وفاه وله حبس للمستندات حتى يستوفيه .

ثانياً : ما يقوم مقام الوفاء :

يقوم مقام الوفاء وقوع مقاصة قانونية أو قضائية أو اتفاقية بين دين المستفيد في ذمة البنك بقيمة الاعتماد للمستدي وبين دين عليه للبنك ، إذ تؤدي المقاصة إلى إنقضاء الدينين في حدود الأقل منهما مقدراً ، ومع ذلك يترتب للبنك للنشئ اللو في الحق في الرجوع على الأمر بمقدار ما وقعت فيه المقاصة من قيمة الاعتماد .

ثالثاً : إنقضاء الأجل الفاسخ :

يفتح الاعتماد للمستدي دائماً لأجل محدد ، وينقضي بانقضاء هذا الأجل للنهي أو الفاسخ، فإذا تقدم المستفيد بمستداته بعد ذلك كانت مرفوضة ، ولكن البنك لا يرد للمستندات إلى المستفيد فوراً ، فقد تكون للأمر مصلحة في قبولها ، رغم ورودها بعد الأجل ، لذلك يحظره البنك بوصوله للمستندات متأخرة ويترك له قبولها أو رفضها ، ولكن يجب أن يلاحظ أن تأخير للمستندات لدى البنك للنشئ قد يمكن للمستفيد من التمسك بأن هذا السكوت يعني أنها قد قبلت ، لذلك يجب أن يتم تقرير رفض للمستندات أو قبولها في وقت ممكن ، وإذا تعذر على البنك الاتصال بالأمر فلا يعلق الأمر حتى يتيسر الاتصال به ، بل يرد للمستندات فوراً .

رابعاً : تنازل المستفيد عن حقه في الاعتماد :

من الناحية العملية ينلر أن يحصل هذا التنازل ، ولكن إذا صرر هذا التنازل من المستفيد فإنه يجب على البنك أن يحصل من المستفيد على صك خطاب الاعتماد للوجه إليه أو أن يستكتبه تنازلاً عن حقه الناشئ منه ، حتى يتأكد أن المستفيد لن يرجع عن هذا التنازل.

ويترتب على التنازل إبراء البنك فينقضي التزامه بصدد الاعتماد للمستدي .

المطلب الثاني : الأسباب غير الإرادية لانقضاء الاعتماد المستدي :

أولاً : وفاة المستفيد :

يفتح الاعتماد للمستدي لصالح المستفيد شخصياً ، فشخص المستفيد موضع اعتبار لدى الأمر ولدى البنك بالتالي ، لذلك لا يجوز أن يستفيد غيره ، حتى ورثته ، من الاعتماد للفتوح لصالحه ،

(١) جوردج : ص ٥٩

وعلى ذلك ، فإن الاعتماد للمستدي ينقضي بوفاء المستفيد طالما أنه لم يكن قد تقدم بالمستندات قبل وفاته أو على الأقل لم يكن قد أعدها ليتقدم بها . وقد يغض المشتري النظر عن الاعتبار الشخصي في العملية ويختار الاستمرار في تنفيذها مع ورثة البائع ، فيخطر البنك بذلك ويصبح ورثة البائع ذوى صفة في الاستفادة من الاعتماد .

ويستوي مع الوفاء انقضاء الشخصية المعنوية لشركة مستفيدة بحلها وتصفيتهما إذ ينقضي بذلك حقها في الاعتماد إذا كان تفيد الاعتماد من بين أعمال التصفية القائمة ، فتقبل منها المستندات إذا قدمت قبل انقضاء أجل الاعتماد .

ثانياً : التقادم :

يمكن أن ينقضي التزام البنك للنشئ بالتقادم إذا كان المستفيد قد تقدم بالمستندات ولم يدفع إليه البنك قيمتها حتى مضت مدة التقادم ، وتختلف مدة التقادم بحسب ما إذا كان المستفيد قد أرفق للمستندات بكميالة مستدية أم لا ، ففي الفرض الأول تكون مدة التقادم خمس سنوات من تاريخ تقديم الكميالة إذا كانت مستحقة الدفع لدى الإطلاع وقدمت في اللواعيد المقررة بقانون الرصف ، أو من تاريخ استحقاقها إذا كانت مقدمة للقبول وتستحق الدفع بعد أجل معين ، ولم يتخذ للمستفيد أى إجراء ضد البنك خلال هذه المدة ، ويستطيع الدائن أن يوجه اليمين إلى البنك فإن حلفها اعتبر التقادم الخمسى تاماً وإن نكل عنها أوردتها على للمستفيد فحلفها اعتبر الالتزام بصلد الكميالة قائماً .

وتقادم الحق الثابت في الكميالة بخمس سنوات لا يمنع للمستفيد من تعقب البنك للنشئ ، بدعوى الاعتماد للمستدي نفسه ، ودعواه في هذا لا تقادم إلا بمضي خمس عشرة سنة .

أما في الفرض الثاني ، أى لم تكن للمستندات مرفقة بكميالة مستدية وإنما طالب المستفيد البنك بمقتضى الفاتورة وسائر للمستندات ، فإن حق للمستفيد لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر عاماً ، وكل ذلك مشروط بأن تكون للمستندات مطابقة لشروط الاعتماد للمستدي ، إذ أن للمستندات غير المطابقة لا تنشئ حقاً في قيمة الاعتماد إذا كان البنك للنشئ قد أخطر للمستفيد باختلاف تقديم المستندات .

ثالثاً : اتحاد النمة :

لا يؤدي اتحاد النمة بين الأمر والمستفيد إلى إنقضاء الاعتماد للمستدي ؛ ذلك أنه من المألوف فتح اعتمادات مستدية بين فروع لشركة واحدة يكون إحداها آمراً والأخر مستفيداً ومع ذلك فقد يختار الشخص المعنوي اعتبار الاعتماد منقضاً .

الفصل الخامس

التكليف القانوني والشرعي للاعتماد المستندي

وكونه معاملة مستحقة متكاملة

سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين لمعالجة ما تضمنه عنوانه :

المبحث الأول : في التكليف القانوني للاعتماد المستندي .

المبحث الثاني : في التكليف الشرعي للاعتماد المستندي وكونه معاملة مستحقة متكاملة .

المبحث الأول : في التكليف القانوني للاعتماد المستندي :

قدمت أفكار كثيرة التزام البنك في الاعتماد المستندي من أهمها :

فكرة القبول المسبق ، وفكرة الوعد بالقبول ، وفكرة الكفالة ، وفكرة الإنابة ، وفكرة الإرادة المنفردة ، وفكرة الاشتراط لمصلحة الغير ، وسوف نناقش كلاً من هذه الأفكار في فقرة مما يلي :

أولاً : فكرة القبول المسبق :

ذهب إلى هذه الفكرة هنري روسو في تعليق في سيرري^(١) قائلاً : إن خطاب الاعتماد يعتبر قبولاً مقدماً من البنك للكميالات التي سيقوم البائع بسحبها عليه تنفيذاً للاتفاقات السابقة بينه وبين المشتري ، وهو قبول منفصل أي يتم بسند منفصل عن الكميالة .

وقد وجه إلى هذه الفكرة نقد كبير ، فقيل : أن القبول يجب أن يوضع على نفس الكميالة لا في سند منفصل عنها ، وأن عدم قابلية الاعتماد المستندي للتحويل أصلاً يتنافى مع قابلية الأوراق التجارية للتداول^(٢) ، كذلك قيل : أنه يجب أن يكون القبول في الكميالة باتاً غير معلق على شرط^(٣) ، ويستطيع المحسوب عليه أن يقتصر قبوله على جزء من مبلغ الكميالة ، بينما في الاعتماد المستندي يُحدد أن للسائلة لا تتعلق بتحديد للمبلغ الذي يرد عليه القبول ، وإنما تتعلق بشرط وارد على القبول نفسه هو تقديم مستندات مطابقة وفق الكميالة ، ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا اعتبر التزام البنك وعداً بالقبول فإن

(١) سيرري : فقرة ١٩٩٢ - ٢ - ١٧ .

(٢) هاميل في تعليق على حكم نقض فرنسي (مريض) ٢٦ يناير ١٩٢٦ ، دلويز للوري - ١ - ١٩٢٦ - ٢٠٣/١٠٢ .

(٣) ليون كان وريتو : لقانون تجاري - ج ٤ (طبعة ١٩٢٣ / ص ١٠٠٠) .

هذا الوعد لا يمكن أن يعتبر قبولاً تترتب عليه النتائج للنصوص عليها في قانون التجارة^(١)، وأنحيزاً لا تصلح هذه الفكرة في حالات تنفيذ الاعتماد بواسطة النفع فوراً ودون سحب كميالة^(٢).

ثانياً : فكرة الوعد بالقبول :

يتجه إلى هذه الفكرة ليون وريو^(٣)، فيريان أن التزام البنك في الاعتماد المستندي وعدد القبول يتلوه عند تقديم الكميالة، ولكن لا يترتب على هذا الوعد آثار القبول، وخاصة عدم جواز الاحتجاج بالدفع.

ويرد على هذا الرأي الاعتراض الذي وجه إلى فكرة القبول للسبق من حيث أنه لا يصلح لتفسير التزام البنك في اعتماد الوفاء أو الخصم، ومن ناحية أخرى، يعارض هذا الرأي مع أحكام الاعتماد في مواجهة المستفيد.

ثالثاً : فكرة عقد من نوع خاص :

ينهب إلى الفكرة شيرون^(٤)، حيث يرى أن علاقة المشتري بالبنك عقد من نوع خاص غريب عن العقود المدنية وينفرد بأحكام خاصة، كإنشاء حق البائع مستقل عن مصدره، وقد أخذ على هذه الفكرة أنها تقرر الواقع ولا تفسره.

رابعاً : فكرة الكفالة :

ذهبت إلى هذه الفكرة بعض الأحكام القضائية^(٥)، ومودها أن البنك الذي يفتح اعتماد قطعياً لصالح البائع يصير كفيلاً للمشتري، ويؤكد دفع قيمة البضاعة بشرط أن يكون البائع قد نفذ التزامه صحيحاً^(٦)، وينتج عن هذا - في رأي محكمة النقض الفرنسية - أنه إذا قدم البائع للمستندات للمشرطة فإن البنك لا يستطيع أن يرفض تنفيذ التزامه غير القابل للنقض، ولا يستطيع بصفة خاصة أن يستفيد من إعسار المشتري لإلغاء الاعتماد، والرجوع المحول للبنك الذي دفع قيمة الاعتماد لا يمكن إعماله في

(١) ملية : مقرة ٢٨ - ص ٥٠ .

(٢) هامل في تعليق سلف الذكر .

(٣) ليون كان وريو : جد - ص ١٠٠٠ .

(٤) شيرون : تعليق على حكم محكمة باريس في ٢٦/٤/١٩٢٣ . د لوز للوري ٢٣ - ٢ - ١٣٧ .

(٥) نقض عراض فرنسي في ٢٦/١/٢٦ د لوز للوري - ١٩٢٦ - ١ - ٢٠١ ، محكمة للمرافع التجارية في ١٤/١١/١٩٢١ م (٠) .

د لوز ٢٣ - ٢ - ١٣٧ .

(٦) يحل لذكر أن أنطاكسي والسباعي من سوريا إلى هذا الرأي - انظر مؤلفهما مقرة ٤٢ - ص ٤٤٩ وانظر مع ذلك رأيهما في مقرة

٤٥٣ من نفس المؤلف .

مواجهة للمشتري الذي أعطى الأمر بالاعتماد أو أفاد من الدافع ، ولا يستطيع البنك أن يعقب مشترياً سابقاً كان قد تنازل عن عقده إلى الأمر .

وقد وجه نقد شديد إلى هذا الرأي : فالكفالة عقد تابع ، وهي تخففي بمجرد أن يقضي الالتزام الأصلي ، ويستطيع الكفيل فيها أن يدفع بالمقايضة بين دين الكفالة في ذمة للكفول له وبين الدين للمستحق عليه ككفيل . والأمر على خلاف ذلك في الاعتماد للمستندي حيث الخصيصة الأساسية فيه هو استقلال التزام البنك استقلالاً مطلقاً عن عقد البيع الذي أنشئ الاعتماد بمنسبته ، ومهما ثارت المنازعات بين البائع والمشتري بشأن هذا العقد فإن البائع يظل صاحب حق مباشر قائم بذاته وغير قابل للنقض قبل البنك منشي الاعتماد^(١).

وقد انضمت محكمة النقض المصرية إلى معارضة فكرة الكفالة فقررت : "أن البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مصري لوفاء عن صفقة تمت من تاجرين لا يجوز اعتباره أميناً للطرفين ؛ إذ لا توجد لديه ودیعة بالمعنى للمصطلح عليه فانونا ، كما لا يصح وصفه بأنه كفيل يتبع التزامه للدين للكفول ، بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاماً عن العقد القائم بين البائع والمشتري ، فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت للمستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح الاعتماد لصالحه مطابقاً تماماً لشروط فتح الاعتماد^(٢) .

والفارق الحاسم في نظرنا بين الكفالة والاعتماد للمستندي هو اختلاف الأطراف في كل منهما . فإذا كان "طرف العقد" هو من ساهم في إبرامه لمصلحة يتغيها منه تقابل مصلحة الطرف الآخر وتعلق آثاره بشخصه^(٣) ، فإن طرفي عقد الكفالة طبقاً لهذا للعيار هما : الكفيل والدائن ، أما الطرفان في الاعتماد للمستندي - طبقاً لهذا للعيار أيضاً - فهما البنك والأمر ، فاتفقهما هو الذي ينشئ حق الدائن (المستفيد) ، وليس هنا طرفاً في اتفاقهما ، فالاتفاق مكون من طلب من الأمر يعتبر إيجاباً وقبولاً من البنك في صورة خطاب اعتماد يستجيب فيه لطلب الأمر ، وبهما يتعد العقد دون اشتراك لإرادة الدائن للمستفيد ، ومن هنا يتبين لنا أنه إذا كان طرفاً عقد الكفالة هما الكفيل والدائن أساساً ، فإن طرفي الاعتماد للمستندي هما البنك والأمر ، أو بلغة نظرية الكفالة : الكفيل والدائن ، واختلاف الأطراف على هذا النحو يقطع في نحو كل وجه للشبه بين الكفالة والاعتماد للمستندي .

(١) هامل في تعليقه على هذا الحكم بالمرز ١٩٢٦ ، لين كان وريتو : ج ٤ ، ص ١٠٠٠ ، ملريه : قرة ٢٩ ص ٥١ .

(٢) مجموعة مبادئ نقض في ٢٥ علما - ج ١ ص - ٢٢٠ . ونظر في تأييد نفس للعي : حكم استئناف القاهرة ١٩٦١/١١/٢١ في المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث لقانونية ٦٠ - ١٤٢ ، ونظر نقض مصري ٦٦/٥/٣١ - مجموعة نقض ١٧ ص ١٣٧٩ .

(٣) نظر كتابنا "خطاب لضمان" قرة ١٢٧ .

خامساً : فكرة الإنابة :

ينهب هامل في تعليقه على حكم النقض الفرنسي الذي ناقشناه في الفقرة السابقة ، إلى أن الإنابة هي التي تفي بمتطلبات الاعتماد القطعي^(١) ، كذلك ينهب ماريه^(٢) إلى أن أسس التزام البنك في الاعتماد للمستدي هو إنابة الأمر إياه في الوفاء إلى المستفيد ، وإنابة قاصرة يظل الأمر بموجبها مديناً ، بحيث إذا لم يف البنك كان البائع أن يرجع على الأمر ، كما أن حق للمستفيد في الاعتماد مطهر من الدفع عن علاقة البنك بالأمر .

ونلاحظ على فكرة الإنابة القاصرة أنها وإن كانت تفسر كون حق للمستفيد حقاً أصلياً مباشراً وتفسير ظاهرة عدم جواز الاحتجاج بدفع البنك قبل الأمر بتوجيهها إلى المستفيد ، إلا أنها مع ذلك فكرة بعيدة الصلة بالاعتماد للمستدي ، وذلك من الأوجه التالية :

(١) إن الإنابة القاصرة اتفاق ثلاثي الأطراف يشترك في إبرامه للنيب وللناب وللناب لديه ، وهم حسب تصوير القائلين بهذه الفكرة الأمر والبنك والمستفيد ، ولا تتعد الإنابة إلا بتوفر رضا الأطراف الثلاثة ، ولكن الأمر على خلاف ذلك في الاعتماد للمستدي ، فالمستفيد ليس طرفاً فيه وإن كان يتلقى حقاً منه ، إن عقد الاعتماد يتعقد بمجرد تراضي البنك والأمر ويرتب الآثار القانونية المعروفة عنه ، ولا يلزم رضا للمستفيد وإن كان له أن يرفض الحق الناشئ له من الاعتماد إذا تراءى له ذلك ، وإذن لا يلزم لكي يتج الاعتماد للمستدي أثره في ذمة للمستفيد بإكسابه الحق الناشئ عنه الإعدم اعترض للمستفيد عليه ، وعدم الاعتراض شيء والقبول الذي يتعقد به العقد شيء آخر ، وعدم الاعتراض لا يعتبر حتى قبولاً ضمناً ، لأن القبول الضمني للمستفاد من السكوت أو عدم الاعتراض لا يعتبر حتى قبولاً ضمناً ، لأن القبول الضمني للمستفاد من السكوت أو عدم الاعتراض يجب أن يكون السكوت فيه سكوتاً ملائماً ، أي تحمل الظروف المحيطة على اعتباره قبولاً ضمناً . ويترب على ذلك .

أن المناب لديه القابل في الإنابة - سواء كان قبوله صريحاً أم ضمناً - يستطيع أن يطعن على عقد الإنابة بالبطلان لعب شاب إرادته من غلط أو تليس أو إكراه ، بينما للمستفيد غير المعارض في الاعتماد للمستدي لا يستطيع أن يدعي عيب من عيوب الإرادة ليطلب الاعتماد لأن إرادته لم تشترك اشتراكاً إيجابياً في عقده ، ولأن عيوب الإدارة لا تتصل بعدم الاعتراض وهو عمل سلبى للإدارة .

(٢) إن نطاق التجريد في الإنابة يقتصر على عدم جواز تمسك المناب قبل المناب لديه بدفع علاقة بالنيب ، أما دفع علاقة للمناب لديه بالنيب فيجوز للمناب التمسك بها ، وعلى خلاف ذلك تجب التجريد في الاعتماد للمستدي يتناول كل الدفع سواء كانت ناشئة عن علاقة البنك بالأمر أو عن علاقة الأمر بالمستفيد .

(١) دلو للوري ١٩٢٦ - ١ - ٢٠٣ .

(٢) ماريه : قرة ٣١ - ص ٥٢ - ٥٥ .

(٣) إن البنك يحتفظ بالعمولة التي يحصل عليها عند إنشاء الاعتماد ولو رفض المستفيد الاعتماد، وقد استقر العرف على هذا وأصبحت تقضي به الآن لائحة أسعار الخدمات المصرفية التي سنّها البنك المركزي، والإجابة لا تفسر لنا هذا الحكم، بل تؤدي إلى عكسه لو أخذنا بها إذ يترتب على رفض المستفيد ألا تتعدّد الإنابة ولا يكون للبنك سند في الاحتفاظ بالعمولة فيجب ردها وإلا كان مثيراً على حساب الأمر.

سادساً : فكرة الإرادة المنفردة :

ينهب أسكارا^(١) إلى أن مركز البنك في الاعتماد المستندي كمركز الواعد بجائزة يتعهد كلاهما مستقلاً بأداء عمل معين إذا نفذ شخص عملاً معيناً في الاعتماد تقديم للمستندات، وهو في الوعد بجائزة العمل الذي تستحق به الجائزة، كما يرى أن التزام البنك هنا التزام مجرد.

ويعيب هذا الرأي أن الوعد بجائزة يوجه إلى الجمهور عن طريق علني، فإذا وجهت الإدارة إلى شخص معين أو أشخاص معينين خرجت عن أن تكون وعداً بجائزة وسرت عليها قواعد الإيجاب، فلا بد من أن يقترن بها القبول، وبذلك تصبح الإرادة منفردة.

ومن ناحية أخرى، لا تصلح فكرة الإرادة للمنفردة أساساً لالتزام البنك قبل للمستفيد لثلاثة أسباب :

الأول : إن الإرادة للمنفردة ليست مصدراً عاماً للالتزام في أغلب التشريعات، وإنما هي مصدر في الحالات للنصوص عليها فقط؛ وبذلك يكون القانون لا الإرادة للمنفردة هو مصدر الالتزام.

الثاني : إن فكرة الإرادة للمنفردة تجاهل العلاقات الأصلية التي أنشأت الاعتماد المستندي، فتكر دور الأمر كلية.

الثالث : إن الإرادة للمنفردة في الحالات التي ترتب فيها الالتزام بنصوص خاصة تربية مقيداً لا مجرداً، بينما الاعتماد المستندي يلتزم به البنك التزاماً مجرداً وجرى العرف المصرفي على ذلك، ولم يبين انكاراً تفسيراً وأساساً لصفة التجريد التي يريد إسباغها على تعهد البنك بإرادته المنفردة.

سابعاً : فكرة الاشتراط المجرد لمصلحة الغير :

تتم عملية الاعتماد المستندي بطلب من الأمر يوجهه إلى البنك، فإذا وافق البنك واستوفت العملية شروطها المصرفية فإنه يصدر خطاباً يوجهه إلى المستفيد يخطر فيه إنشاء الاعتماد وبشروطه التي يترتب بها، ويوجه صورة إلى الأمر أو يخطر به بكتاب يوجهه إليه.

هذه العملية يظهر فيها جلياً دور الإدارات التي تشترك فيها وهي إدارة العميل التي يحملها طلبة والتي تعتبر إيجاباً، ولا بد أن يتلقى بهذا الإيجاب قبول، وحتى يترتب الأثر القانوني للشود في ذمة

(١) أسكارا: ج ١ - طبعة ١٩٤٨ - قرة ١٣٩٠.

البنك، وهو قيام التزامه في مواجهة للمستفيد ، وقد يظن البعض أن هذا القبول يتم قبل إصدار خطاب الاعتماد بأن يوشر مسئول أو ممثل للبنك على طلب العميل بفتح الاعتماد للمستندي أو بأن يخطر البنك الأمر بأنه سيفتح الاعتماد ، ولكننا لا نرى في مثل هذه الإجراءات ما يمكن اعتباره اعتماداً مستندياً تاماً ، لأن إدارة البنك النهائية الباتة في أن يلتزم لم تصدر بعد ، والتأثيرات على طلب العميل بالموافقة ليست قبولاً لأن القبول لأثر له إلا إذا اتصل بعلم من وجه إليه ، وهذه التأثيرات لا تعلن إلى الأمر ، وأقصى ما يمكن تصويره في إخطار البنك للأمر بأنه سيفتح الاعتماد ، هو أن هذا وعد بفتح اعتماد وليس اعتماداً مفتوحاً ، لذلك فإننا نرى أنه قبل صدور خطاب الاعتماد موقعاً من البنك (أو قبل صدور البرقية التي تحمل وسيلة التصديق والتأكيد منها وأى الرقم الشفري في حالي الاعتماد البرقية) يكون من المتعذر الاستدلال على وجود قبول ملزم للبنك بفتح الاعتماد ، ولذلك أيضاً نعتبر أن قبول البنك يتمثل دائماً في فتح الاعتماد بموجب خطاب الاعتماد أو البرقية للرسل على البنك الوسيط ، وبهذا القبول التلاقي مع الإيجاب يتم فتح الاعتماد وباستلام للمستفيد خطاب الاعتماد يصبح حقه على الاعتماد غير قابل للنقض إلا من جانبه هو ، فإذا رفض الاعتماد انتقص حقه . وبذلك نلاحظ أن إرادة للمستفيد لا تشترك في إبرام عقد الاعتماد .

وصورة العملية - على النحو الذي أوضحناه - لا ينطبق عليها إلا وصف واحد هو الاشتراط لمصلحة الغير ، فهو الشكل القانوني الذي يتعدد لإراداته طرفان ويرتب حقاً لغيرهما دون أن يشترط هذا الغير في إبرام التصرف ، ولكن يكون له رفض الحق الناشئ منه احتراماً لحريته الشخصية فلا تدخل ذمته حقوق رغما عنه .

وبتطبيق فكرة الاشتراط لمصلحة الغير على الاعتماد للمستندي نجد أن الأمر (المشروط) يشترط على البنك للنشئ (التعهد) حقاً للمستفيد (المتفع) ، فالأمر للمشروط يعاقد باسمه للمستفيد ، ويشترط ذاته دون أن يمر هذا الحق بنعمة للمشروط أو للتعهد ويحقق للمشروط بهذا العقد مصلحة مادية ظاهرة هي الوفاء بدينه وتسهيل حصوله على بضاعته .

ويرتب على هذا التكيف أن البنك ليس وكيلاً عن الأمر للمشروط في الوفاء إلى للمستفيد ؛ لأن البنك يلتزم قبل هذا الأخير التزاماً شخصياً مستقلاً عن التزام الأمر قبل للمستفيد ، فلا يحاسب ولا يسأل مسئولية مشددة باعتباره وكيلاً مأجوراً كما تنهب إلى ذلك بعض المحاكم وبعض الكتاب ، وإنما يسأل بمقتضى عقده مع الأمر عما يجب أن ينله من العناية التي تقتضيها مهته .

ويرتب على تكيف التزام البنك بأنه اشتراط لمصلحة الغير أحكام معينة في علاقته بالأمر من ناحية للمستفيد ومن ناحية أخرى ، ففي علاقة البنك بالأمر يكون للأمر أن يطالب البنك بتنفيذ الاعتماد ، ويكون للبنك أن يطالب الأمر ببلغ عمولته وغطاء الاعتماد . ويكون لكل منهما أن يتمسك في مواجهة الآخر بكل ما يتعلق بعقد الاشتراط مع دفع البطلان أو دفع الانقضاء والفسخ وعدم التنفيذ ، وكل ذلك يخضع للقواعد العامة في الالتزامات .

أما في علاقة البنك بالمستفيد ، فإن للمستفيد المباشر الناشئ عن الاشتراط يصطدم بعقبتين قد تخرجان عن نطاق أحكام الاشتراط لمصلحة الغير ، وهما :

كون المشروط يستطيع تقض هذا الحق ، وكون للتعهد يستطيع أن يلغى في مواجهة المنتفع (المستفيد) بالدفع الناشئة عن علاقته بالأمر المشروط أو عن علاقة هذا الأخير بالمستفيد .

فهل يظل الاعتماد للمستدي رغم هاتين العقبتين من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير ؟ الجواب : نعم ، وإليك تفسير ذلك :

من ناحية حق النقض المقرر للمشرط ، نلاحظ أن هذا الحق وإن كان من خصائص الاشتراط لمصلحة الغير ، إلا أنه ليس من مستلزماته ، بمعنى هذا أن الاشتراط يمكن أن يكون غير قابل للنقض بأن التعهد للمشرط في العقد يجعل حق للمستفيد غير قابل للنقض ، هذا هو ما يحدث في الاعتماد للمستدي ، فهو تارة يكون قابلاً للنقض وتارة يكون غير قابل للنقض ، وليس في هذا ما يعارض مع فكرة الاشتراط لمصلحة الغير ، لأن هذا يمكن أن يقع في أى اشتراط .

وأما من ناحية جواز توجيه الدفع إلى للمستفيد ، فإن الأمر لو ترك لقواعد الاشتراط للنصوص عليها في القانون المدني لكي تعمل عملها في مجال الاعتماد للمستدي لوجب القول بأن للبنك أن يدفع في مواجهة للمستفيد بالدفع الجائزة في عقد الاشتراط ،

ولكن العرف المصرفي - استجابة لإحتياجات التجارة - قد عاجل هذه الفقرة ومنع الآثار السيئة التي يمكن أن تترتب عليها خصوصاً في معاملة تقع بين بلاد مختلفة ، كالاعتماد للمستدي بأن جرى على تطهير العلاقة بين البنك والمستفيد من الدفع المرتبطة بالعلاقات الأصلية أو المترتبة عليها ، وهذا التطهير أو التجريد هو الميزة الأساسية التي تضفي على الحق الناشئ من الاعتماد قوة وثباتاً وسهولة وثقة .

وليس في إضافة التجريد إلى الاشتراط لمصلحة الغير تناقضاً ، وإنما هو الوضع المألوف في أنظمة القانون المدني حينما تدخل إلى مجال القانون التجاري إذ تتحور بما يناسب طبيعة المعاملات التجارية التي تقوم عليها الثقة والسرعة . فإذا أخذنا صورتى الكمبيالة والإنابة مثلاً ، نجد في الإنابة شخصاً يطلب إلى مدينة أن يدفع الساحب إلى مدينة المسحوب عليه أن يدفع إلى دائته مبلغاً معيناً ، فإذا وقع للمسحوب عليه بالقبول كانت هذه الصورة هي نفس صورة الإنابة باستثناء أن الإنابة ، وإنما هي تتميز بأحكام خاصة تسمى قانون الصرف ، الأمر كذلك بالنسبة إلى الاعتماد المستندي الذي يعتبر اشتراطاً لمصلحة الغير متصفاً بالتجريد ، والمعروف أن معاملات البنوك نشأت وتطورت بدافع الحالات العملية ، واستمدت أحكامها مما جرى عليه العرف بشأنها ، لذلك يعتبر من الجمود أن نحاول رد أنواع المعاملات إلى الأشكال الثابتة التي يعرفها القانون المدني وأن نشترط فيها أن تكون مدينة صرفة ، بل المفروض أن تكون الأشكال المدنية بلون القانون التجاري عندما تلتف إلى محاله .

والتجريد في نظرنا لا يكون بفضل الالتزام عن سببه ، ولا بالوقوف عند الإرادة الظاهرة دون الباطنة ، ولا بتأخير الرجوع بالدفوع إلى ما بعد الوفاء^(١) . وإنما هو منع الاحتجاج بالدفوع في مواجهة أشخاص معينين .

وتحدد الدفوع التي يتطهر منها التصرف القانوني والدفوع التي تتعلق به بنص القانون على ذلك التحديد ، فإذا قرر القانون التجريد هي المحافظة على استقرار التعامل ، ومنع مفاجأة الغير الحسن النية الذي لم يكن طرفاً في معين ، ولم يعلم بعيوب هذا التصرف بالدفوع الناشئة عنه ، مودى هذا أن الدفوع التي يتطهر منه التصرف طبقاً لهذه الحكمة ، هي :

(١) الدفع بطلان التصرف لغلط أو تلبس أو إكراه . فعيوب الإرادة لا ينبغي أن تؤثر على حق الغير حسن النية .

(٢) الدفع بالفسخ لعدم التنفيذ .

(٣) الدفع بعدم التنفيذ .

(٤) دفوع الانقضاء المتعلقة بالحق الأصلي .

(١) الدفع بانعدام الرضا ؛ لأن هذا يمنع من انعقاد التصرف أصلاً .

(٢) الدفع بنقض أهلية أحد الأطراف ؛ لأن مصلحة ناقص الأهلية وحماية ما له وطبقاً للحكمة من التجريد أيضاً لا يتطهر التصرف من الدفوع التالية : نظراً لضعفة اقتضت أن ترجح كفة حين توزن بمصلحة الغير كامل الأهلية ، ولو كان حسن النية .

(٣) الدفع بعلم الغير بالعيوب التي تشوب التصرف إذ تنقي الحكمة من حماية الغير عند الغير مادامت عيوب العلاقة ليست مفاجأة له وإنما يعلمها من قبل عند تلقيه الحق عن أحد أطراف العلاقة الأصلية .

(٤) الدفع بعيوب الشكل إذ أن هذه العيوب تكون بادية في السند للثبوت للتصرف ، بحيث لا يجوز لمن يتلقى الحق الثابت في هذا السند أن يدعى بعدم علمه بالعيوب الشكلية البادية أمامه في السند .

أما من حيث الأشخاص الذين يتطهر التصرف من الدفوع بالنسبة إليهم فهم غير حسني النية الذين لم يكونوا أطرافاً في التصرف الأصلي ، ولم يعملوا بوجود عيوب أو دفوع ناشئة عن العلاقة الأصلية ، ويزترب على هذا أن التصرف لا يتطهر من الدفوع فيما بين أطرافه الأصليين لأن المفروض فيهم أنهم يعلمون بما فيه من العيوب والدفوع ، ويجب أن يكون للتمسك بالتجريد شخصاً غير أطراف

(١) انظر في تفصيل هذه الآراء ومناقشتها كتابنا : خطاب لضمان .

التصرف الأصليين وأن يكون قد تلقى حقاً عن أحد هؤلاء الأطراف وأن يكون حسن النية عند تلقية الحق، ومعنى حسن نية أنه لا يعلم عند تلقى الحق بعيوب أو دفع العلاقة الأصلية، كما يجب أن يكون القانون قد اعتبر هذا التصرف تصرفاً مجرداً، وقد يكون القانون الذي يقضي بتجريد التصرف قاعلة تشريعية (كما في الإنابة) أو قاعلة عرفية (كما في الاعتماد للمستدي).

وبتطبيق ما تقدم من تحليل لفكرة التجريد على الاعتماد للمستدي نجد أن العلامة للنشئة للاعتماد عقد بين البنك والأمر، ومن هذا العقد يتلقى المستفيد حقاً رغم كونه أجنبياً عنه أى، رغم كونه من الغير بالنسبة إليه، وهنا تظهر دواعي الحماية من التجريد ونشأ الحاجة إلى الموازنة بين المحافظة على استقرار التعامل، وتأكيد حق هذا للمستفيد وحجب الدفع عن أن تنال منه، وبين المتقضيات الفنية القانونية في التحري عن سلامة الإرادة ترجح كفتها - لدى الموازنة - فيما بين المتعاقدين، وأن مقضيات استقرار التعامل ترجح كفتها - عند الموازنة - إذا تعلق الأمر بحق الغير الذي تلقى حقاً بحسن نية عن التصرف أو عن أحد أطرافه، ومن هنا بدت ميزة تظهير الاعتماد للمستدي من الدفوع المتعلقة بالانفاق على إنشاء الاعتماد بعلاقة للمستفيد بالأمر (عقد البيع)، ورغم كون المستفيد طرفاً في هذه العلاقة وكان يسمح بالاحتجاج بدفعها الأمر إنما يكون فيما بينة وبين المستفيد، أى خارج نطاق الاعتماد للمستدي.

المبحث الثاني: التكييف الشرعي للاعتماد المستدي وكونه معاملة مستحقة متكاملة:

لم تكن هناك معاملة قديماً تحمل اسم الاعتماد للمستدي، لأن عامة المعاملات قديماً تتم شفاهة؛ إذ كانت معرفة الكتابة أمراً نادراً، لذلك كان أمراً جديداً أن يأمر القرآن بكتابة الديون في آية للدانية على خلاف المؤلف تيسيراً للإثبات وقطعاً للنزاع، وهذه خطوة هامة ونقلة من التخلف إلى الحضارة في مجال المعاملات للدنية.

غير أن الكتابة أحياناً لا تناسب للمعاملات التجارية لكونها تحتاج إلى الثقة والسرعة والتبسيط والتيسير، لذلك سمحت آية للدانية باستثناء للمعاملات التجارية، حين يكون ذلك أمراً مفيداً فقالت ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها﴾ غير أن عدم التقييد بالكتابة يغلب في مجالات معينة كالبيع التجاري المحلية، أما البيوع الدولية ومعاملات البنوك فتكون عادة مكتوبة وبين أطراف غائبين ويكثر فيها استعمال وسائل لاسلكية، والكثرونية، مثل: التلكس والفاكس وأجهزة سويفت وغير ذلك. وإذا لم تكن عبارة الاعتماد للمستدي مستخلصة قديماً، فإن فكرتها وغرضها الأساسي لا بد وأنه كان معروفاً على نحو ما في الجاهلية والإسلام، لأن قريشاً كانت لها قوافل سنوية تنجّه جنوباً وشمالاً نحو اليمن والشام وكانت تباع وتشترى من شعوب أخرى، وكانت تنشأ بالضرورة ديون بصلد مثل هذه التجارات، ويتصلدى لضمان سداد هذه الديون يثق بالمدين وفكرة دخول طرف ثالث يضمن الوفاء في صفقة معينة هي نفس الفكرة التي يقوم عليها

الاعتماد للمستدي ، أى هى فكرة سد فجوة عدم الثقة بين جانين قد لا يعرف أحدهما الآخر ، وهو يتعامل معه ، وقد كانت هذه الفكرة في زمن الإمام ابن تيمية قد تبلورت في صورة مايسمى : ضمان السوق ، أى أن يضمن مايجب على التاجر من الديون وما يقبضه من الأعيان للضمنون ضمان صحيح وهو ضمان ما لم يجب وضمن المجهول ، وذلك جائز عند الجمهور^(١) .

كذلك يمكن أن يكون لصاحب المال وكيل عنه يقوم بمعاينة البضاعة عند التعامل وينوب عن الأصل في الوفاء والاستيفاء ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بعمل الوكيل في مال خليجة رضى الله عنها قبل الإسلام ، وهذه الوكالة تشبه دور عديد من الأشخاص الذين يتصلون بالبيع الدولية والاعتمادات للمستدية ، ومثل شركات التفيش في اللواتي عندما تكون وكالة عن المشتري ، ومثل البنوك عندما تطلب في مراجعة مستندات الشحن للتحقق من جديتها ومصليقتها ، وعلى مستوى من الخبرة لا يتوافر للمشتري المحلي الذي يكون أحياناً رجلاً أميناً لا يقرأ ولا يكتب ، وشبهة للمسترسل والمستأمن الذي يثق كلام الذي يقال له وينقاد للقاتل وهو يوجهة في مثل هذه المعاملات .

وقد استمر دور الوكلاء عن التجارة في الوفاء والاستيفاء بعد الإسلام وحتى هذا العصر ، سواء كانت الوكالة بلا أجر أو مقابل أو نسبة مئوية . ويمكن أن يكون الوكيل وكيلاً بلون أجر على أسس أن يستفيد هو أيضاً بخدمات موكله ، بأن يتخذ من هذه للوكل وكيلاً يعرض بعض أعماله في بلده ، أى : أن تكون الوكالة على سبيل التبادل بينهما .

إلا أن الاعتماد للمستدي بوضعة الحالي وماله من تقسيمات وأحكام وتقريرات كثيرة كما رأينا ، يعتبر معاملة مستحدثة ، أى : وليلة القرن الماضي على الأكثر ، ولكنها معاملة سريعة التطور حتى أن واضعي القواعد الدولية التي تصدرها غرفة التجارة الدولية بشأنها لا يفرعون من وضع هذه القواعد ، إذ أنهم ما إن يصطلحوا مجموعة قواعد حتى يبدأوا حتى عقبها في تعقب العمل والعرف ومعرفة اتجاهاته ، وهل يسير في نفس الاتجاه الذي رسموه أم يجب عليهم أن قواعدهم لتساير العرف ، وهذه عملية لا تنتهي .

وكثيراً ما يصينا الحرج ونحن نجد بعض الأحكام في مؤلفاتنا الشرعية القديمة لا تساعدنا على إعطاء الرأى في المعاملات للمستحدثة ويكثر الخلاف في ذلك ، وقد عنى بمناقشة هذه لمسألة الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله عليه ، وتعرض لمسألة ما إذا كان يجوز إنشاء عقود جديد غير معروفة في الكتب الفقهية القديمة وما إذا كان يجوز إضافة شروط غير معروفة من قبل على العقود للعروفة ، وتنقل فيمايلي تحليله لهذه المسائل والرأى الذي انتهى إليه^(٢) .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ٢٩ - ص ٥٤٩ .

(٢) هذا البحث موجود في كتاب الملكية ونظرية لعقد للشيخ محمد أبو زهرة صفحة ٢٥٨ وما بعدها .

"الخلاف مبناه الخلاف في التشديد والتساهل في جعل آثار العقود من عمل الشارع فقد قال الذين شذخوا في جعل كآ آثار العقود من الشارع :أن الأصل في العقود المنع ، حتى يقوم اللليل على الإباحة ، ومع الإباحة وجوب الوفاء ، والذين تساهلوا وجعلوا لإدارة العقادين سلطاناً في آثار العقود بمقتضى الإذن من الشارع يجعل الرضا ذا أثر في العقود جعلوا الأصل في العقود الإباحة ووجوب الوفاء بها ؛ حتى يقوم اللليل على المنع والتحریم .

"وعلى القول الأول نكون مقيدین بعدد العقود التي تذكرها الكتب ووردت بها الآثار ودلت عليها للمصادر الشرعية والأدلة الفقهية ، فما لم يقم عليه اللليل ، فهو ممنوع والوفاء به غير لازم لأنه لا التزام إلا بما أزم به الشرع ، فما لم يرد دليل على وجوب الوفاء فلا وفاء ، فليس للناس إذن على هذا القول أن يعقلوا ما شاءوا من العقود ، ويشترط من الشروط ما يرون فيه مصلحتهم إلا إذا قام اللليل على المنع ، فعندئذ لا يجب الوفاء " .

"وقد استدل الذين أخذوا بالقول الأول :

(١) بأن الشريعة قد رسمت حدوداً وأقامت معلماً لرفع الحق وتسود للمعاملة العادلة بين الناس بلا شطط ، ولم ترك أمر الناس فرطاً بلا ضوابط ولا حدود ولا قيود تمنع الظلم والغرر والجهالة للفضية إلى النزاع ، وكل عقد لم يرد به دليل مثبت له من الشرع أو لا يعتمد على أصوله الثابتة بلا ريب في ثبوتها فهو تعد لحنود الشريعة ، وما يكون فيه تعد لحنودها لا تفره ولا توجب الوفاء به ، وأيضاً فإن وجوب الوفاء الزام الشارع الحكيم ، ولا يصح أن نفى في أمر وندعي أن الشارع أزم به إلا إذا ورد في مصادر الشريعة وأصولها ما يدل على الإلزام وجوب الوفاء ، ومن أزم به إلا ورد في مصادرهما ما يوجب الوفاء به فقد حرم حلالاً وأحل حراماً ، وذلك افتراء على الله بالكذب وفعل أهل الجاهلية الذين كانوا يحرمون ويحلون من غير علم من الشرع ولا سلطان مبین .

(٢) وقد استدل أيضاً لهذا القول بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" فصح بهذا النص بطلان كل عقد عقده الإنسان والتزامه إلا ما صح أن يكون عقداً جاء النص بالإلزام به باسمه أو بإباحة التزامه (الأحكام في أصول لابن حزم - الجزء الخامس ص ٣٢) .

وأيضاً فقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف خطيباً فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : "فما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق ؟

وإذا كان كل شرط يشترط ولم يرد به نص باطلاً فبالأولى كل عقد يعقده العقادان ولم يعلم من مصادر الشرعية أنها تفره وتلزم بالوفاء به .

"وقد استدل الذين يرون أن الأصل في العقود الإباحة لا للنع وأن كل عقد واجب الوفاء إلا ما قام الدليل على منعه :

(أ) بما ورد في القرآن الكريم من وجوب الوفاء بالعقود من غير تعيين ، فكل ما يصدق عليه أنه عقد فهو واجب الوفاء بمقتضى نص القرآن . ولقد أثبت القرآن أن كل تجارة يوجد فيها الرضا فهي مباحة تثبت لكلا العاقلين حقوقاً مالية ، فكل ما يطلق عليه اسم التجارة من العقود يجب الوفاء بما يشتمل عليه من التزام بالنص ، وكل ما يشبه التجارة واجب الوفاء أيضاً بمقتضى القياس عليها ما دام قد تحقق مناط الجواز وهو الرضا ، لأنه علة الوفاء ، وللعنى الذي من أجله كان الالتزام فیس العقود . وآيات القرآن الكريم الواردة في وجوب الوفاء بالعقود كثيرة متضافرة في المعنى ومبينة أن الغدر ليس من الإسلام ونقض أحكامه وخروج عن مبادئه ، وليس العقد بين العاقلين إلا عهداً قد قيدت بأحكامه ذمتها وهل غل في أعناقها ، فالوفاء به وتنفيذ موجباته من نوع الوفاء بالعهد ، والامتناع عن تنفيذ ما اشتمل عليه حث في العهد لا يتفق مع مبادئ الأخلاق التي يدعو إليها الدين ، ومع احترام العقود الذي يلزم به ، وكيف لا يكون الوفاء في العقود مطلوباً والآثار متضافرة عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه توجب الوفاء بالعهد وعدم خفر النمة وتقيح الغدر ، وليس الامتناع عن تنفيذ ما أوجبه العاقد على نفسه كيفما كان عقده ومهما يكن وصفه وموضوعه إلا من باب الغدر ، فالوفاء بكل عقد واجب ولو لم يرد به نص ما دام لم يشتمل على أمر حرمه الشارع ونهى عنه (رسالة العقود والشروط لابن تيمية - الجزء الثالث من الفتاوي ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥) .

(ب) وقد استدل أيضاً لإثبات أن الأصل في العقود وجوب الوفاء بها إلا ما قام الدليل على ضد ذلك بأن العقود من الأفعال التي تسمى في لسان الفقهاء بالعادات وليست من العبادات ، والعادات ينظر فيها إلى عللها ومعانيها لا إلى النصوص والآثار ، فليست عبادة يتعبد بها بل أحكامها معللة بمصالح الناس وإقامة العدل بينهم ودفع الفساد ، فلا يقف للكلف عند النص ، بل كل متحقق فيه العلة يتعدي إليه الحكم ، وقد ناط الشارع الحكيم نقل الحقوق وإسقاطها بالرضا ، فكل عقد يتحقق فيه الرضا وفيه نقل حق أو إسقاط حق فهو واجب الوفاء ولو لم يرد به نص صريح مبيح ملزم الوفاء به لتحقق العلة فيه .

(ج) ومما يستدل به لهذا الرأي أن كثرة الفقهاء وأن كثرة أصحاب المذاهب للشهورة يقررون أن الأصل في الأشياء وللعاملات العادية وما لا يتعلق بالإيضاع الحل لا الحرمة ، ولا شك أن عقود المعاملات المالية من ذلك الصنف ، فكان الأصل في الإقدام عليها الإباحة ، فمباح للشخص بمقتضى ذلك الأصل أن يباشر من العقود ما يرى فيه مصلحته ، وما يحقق رغبته ، وإذا كانت العقود كلها مباحة للشخص ، ولو لم ينص عليها ولم يرد في المصادر الفقهية ، فالوفاء بها لازم لوجود الإذن العام يجعل الرضا أساساً لإثبات الحقوق وأساساً لنقلها وأساساً لإسقاطها ، ولوجود الالتزام العام بالوفاء

بالعقود واحترام العهود وعدم الغدر ، ولقد فصل الشارع ما حرم ، فتحريم العقود التي يرد ما يدل على تحريمها تحريم ما أحل الله سبحانه وتعالى وتهجم على شرعه من غير علم ولا سلطان مبن .

"ويقول ابن تيمية : أن القول بالمنع حتى يقوم الدليل على الإباحة هو قول كثير من أصول الشافعي وأصول طائفة من أصحاب مالك وأحمد ، فإن أحمد قد يعلل أحياناً بطلان العقد بكونه لم يرد به أثر ولا قياس ، كما قاله في إحدى الروايتين في وقف الإنسان على نفسه ، كذلك طائفة من أصحابه قد يعللون فساد الشرط بأنها تخالف مقتضى العقد ، ويقولون : ما خالف مقتضى العقد فهو باطل - ابن تيمية - الجزء الثالث ص ٣٢٣" .

"وللتبعية عبارات الفقهاء في الكتب للمذهبية المختلفة يصدق ما نقله ذلك الكاتب الفقيه العظيم ، وهنا يحول بالخاطر سؤال يبلبل النفس ويثير الحيرة : أتقف الشريعة في نظر أولئك العلية من العلماء حامية فتحكم بالبطلان على كل ما يجد في شئون للمعاملات من عقود وشروط" .

"إن الصفقات التجارية قد اتسع أفقها وتشعبت أنواعها ، وتنوع بحسب العرف التجاري ما يشترطه العاقلون حتى وجدت عقود لم تكن ، وتفطن الناس في الشروط تفنناً باعد ما بين العقود وأصولها المذكورة في كتب الفقه ، ولو حكمنا بطلان تلك العقود وفساد هاتيك الشروط لصار الناس في حرج وضيق ولشلت الحركة في الأسواق ولتقطعت العلاقات التجارية بين الناس بل لتقطعت الأسباب ، فلا تنمو ثروات آحاد الناس ولا تنمو ثروة الجماعات ، وذلك ما يحول في الصلور الفقهية بشكل عام ، ولكن القارئ للمعنى في تقديم ما يقرأ الذي لا يكفي بالسطور حتى يتغلغل فيما وراءها ، يرى أن ذلك الرأي الغالب على أولئك السابقين من أهل الفقه لا يؤدي إلى تضيق للمعاملات على الناس ، لأن الكثرة من أولئك الذين منعوا الوفاء بالعقد حتى يقوم الدليل قد وسعوا في الأدلة المثبتة لجواز العقود ، حتى وسعت تلك الأدلة كل ما تجرى به للمعاملات أو أكثره حتى لا يكون الناس في ضيق ، فأكثرهم يقرر بعض أو كل الأصول التالية :

(١) أصل للمصالح للرسلة ، فإنها كتبت أن كل ما فيه مصلحة غير محرمة يجيزه الشارع .

(٢) وأصل الاستحسان .

(٣) وقاعدة أن ما يجري به العرف يقره الشارع ما لم يكن مصادفاً لنص .

"هذه الأصول لو أخذنا بها أو بعضها وطبقناها في العقود لوجدنا الأكثرين من الفقهاء قد فتحو الباب ولم يضيقوا واسعاً على الناس ، وهم يتقاربون بهذا ممن يقولون أن الأصل في العقود الإباحة حتى يقوم الدليل ، وبذلك تخف حدة الخلاف ويهون الفرق .."

"فالعرف أصل ثابت عندهم ، فلقد صرح في المبسوط بأن الشايت بالعرف كالثابت بالنص ، وجاء في شرح الأشباه للبيري أن الأمر الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي ، ولأن العرف يعتبر من

الدلالات الشرعية اعتماداً على الأثر "ما رآه للمسلمون حسناً فهو عند الله حسن"، وقد يذكر الفقهاء قوة العرف لا في إثبات الأحكام الشرعية فيما لا دليل له سواه، بل يذكرونه في مقام معارضته لغيره من الأدلة الشرعية وعدم معارضته، فيذكرون أن العرف لا يعارض النص، بل يسقط العرف بجواز النص، ولكن العرف يعتبر إذا كان الدليل الذي يعارضه قياساً (رسائل ابن عابدين - الجزء الثاني - ص ١١٥)، ويذكرون في هذا للقيام أن العرف عام وخاص، وأ، العرف العام هو الذي يثبت في سائر البلاد والعرف الخاص يثبت في بعضها دون بعض، وكلاهما له أثر في الأحكام على حسب قوته، فالعرف العام لكل البلاد تثبت أحكامه لكلها والخاص ببلدة واحدة يثبت حكمه على تلك البلدة فقط، ولكن العرف الذي يصح أن يكون معرضاً لأدلة الفقه الأخرى هو العرف العام فقط، أما العرف الخاص فهو لا يؤخذ به إلا فيما، إذا لم يكن في موضوعه أى دليل فقهي سواه، ولقد أثبتوا بناء على أن العرف دليل شرعي وأن ما يثبتته العرف يقره الشرع ما لم يكن نص يخالفه - صحة عقد الاستصناع، لأن التعامل جرى به بين الناس. كما أثبتوا صحة كل شرط ليس من مقتضى العقد ولم يرد به أثر وفيه منفعة لأحد العاقلين وجرى به عرف وجعلوا سبب الحكم بصحته جريان العرف.

ولم يكف الحنفية بجعل العرف له ذلك الأثر، بل جعلوا أحكام مناهب أبى حنيفة وأصحابه قابلة لتجديد بجعل العرف ذا أثر في تغييرها، بمعنى أنه إذا ثبت أن الحكم في مناهب أبى حنيفة بمقتضى المروى الصحيح في كنه مخالف للعرف العام، ولم يكن معتمداً على نص صريح، صح للمفتي على مناهب الحنفية أن يخالف للتصريح عليه في المناهب ولا يعتبر خارجاً في فتاها عن نطاق ذلك للمناب الجليل، فعزى ابن عابدين يقول فيما إذا خالف العرف ما جاء في ظاهر الرواية: "علم أن المسائل الفقهية إما أن تكون ثابتة بصريح النص وهى الفصل الأول وإما أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد ورأى وكثير منها يبينه المجتهد على ما كان في عرف زمانه بحيث لو كان في زمان العرف الحادث لقال بخلاف ما قاله أولاً".

"ولهذا قالوا في شروط الاجتهاد أنه لابد من معرفة عادات الناس، فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله أو لحدوث ضرورة أو فساد أهل الزمان، بحيث لو بقى الحكم على ما كان أولاً لزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة للمبينة على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن أحكام، ولهذا نرى مشايخ المذاهب خالفوا ما نص عليه المجتهد في مواضع كثيرة بناها على ما كان في زمنه لعلمهم بأنه لو كان في زمنهم لقالوا ما قالوا أخذنا من قواعد مناهب، فمن ذلك افتاؤهم بجواز الاستحجار على تعليم القرآن ونحوه، لاقطاع عطايا المعلمين التي كانت في الصدر الأول، ولو اشتغل المعلمون بالتعليم بلا أجره لضاعوا وضاع عيالهم ولو اشتغلوا بالكتاب ن حرفة وصناعة لضاع القرآن والدين، فأفتوا بأخذ الأجرة عليه وكذا على الإقامة والأذان، ومع أن ذلك مخالف لما أفتق عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد من عدم جواز هذا الاستحجار وأخذ الأجرة عليه. ويقول فيما يجب على المفتي الإفتاء: "فهنا كله وأمثاله دلائل واضحة على أن المفتي ليس

له الجمود على للتقول في كتب ظاهر الرواية من غير مراعاة الزمان وأهله والا يضيع حقوقاً ويكن ضرره أعظم من نفعه" (رسائل ابن عابدين - الجزء الثاني - ص ١٢٥ - ١٢٦). ومن هنا كله يستفاد أن العرف دليل شرعي عند الحنفية يثبت أحكامها في كل موضع خلا من دليل غيره على حكم فيه ، بل إنه يعارض القياس ، ويعتبر دونه إذا كان عاماً وعلى ذلك نقول : إن كل العقود التي يقرها عرفنا الحاضر كشركات المساهمة وغيرها مما أوجده التعامل في العصر الحاضر هو عقود شريعة يقرها فقه أبو حنيفة ما دامت لم تخالف نصاً في الشرع ، ويكون هذا من تقرير حرية التعاقد وإسائها غير مقبولة إلا بالعرف .

"الاستحسان ... أنكره الشافعي ومن شاعره في الأصول والفروع ، وقال من استحسان فقد شرع ، يقصد بذلك أن من أفتى باستحسانه فقد جعل نفسه شارعاً لا مجتهداً ، والشارع في نظر الشريعة هو الله وحده . ولكن أخذ بالاستحسان أبو حنيفة وأصحابه ومالك حتى أنه يروى عنه أنه قال : تسعة أعشار العلم الاستحسان . وقد اختلفت عبارات الفقهاء في بيان حقيقة الاستحسان الشرعية ، فقال بعضهم أنه ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبت ، بل يرجع فيه إلى الأصل العام وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع ، وقال بعضهم : إن الاستحسان هو الدليل الذي ينقدح في نفس المجتهد ولا يقدر على إرازه وإظهاره ولا يكون في موضوعه دليل ناف أو مثبت ، وأحسن تعريف للاستحسان عند الحنفية مقاله أبو الحسن الكونحي ، وهو أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في للسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى غيره للدليل أقوى يقتضي العلول عن الدليل الأول للثبوت لحكم هذه النظائر ، فيدخل في عموم هذا التعريف ما يقوله بعض الفقهاء من أن الاستحسان هو القياس الخفي .. من هنا يتضح معنى الاستحسان الذي يعده الحنفية ولللكية أصلاً من أصول الفقه الإسلامي وأنا لو طبقناه سرنا وسير الأقدمين فيه وفتحنا أبوابه في العقود لوسع كل ما تقضيه للعاملات من العقود التي لم يرد نص صريح قاطع بتحريمها كالعقود الربوية ، فما لم يكن العقد ربا صريحاً فالاستحسان متسع له ، لأن الاستحسان أصل يؤخذ به عن عدم معارضة النص القاطع ، فما لم يوجد نص وكان في اطراد القياس تقويت لمقصد من مقاصد الشرع العامة ، فالاستحسان يوجب مخالفة القياس إلى ما يحقق مقصد الشارع ورفع الحرج ، ولا شك في أن اطراد القياس يمنع عقود جرى تعامل الناس بها وإن ترد في الفقه الإسلامي حرجاً شديداً وتضييقاً على الناس في أمر لم فيه متسع ..

الأصل الثالث الذي يوسع باب شرعية العقود ووجوب احترامها وهو للمصالح للمرسلة ، ويسمى في عرف الأصوليين الاستصلاح وهو صنو الاستحسان وقريب منه في مرماه ، وإن كان هو أوسع شمولاً ، معناه الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول ، ولا يشهد أصل خالص من الشريعة بالغاتها أو اعتبارها ، وأن الأخذ بذلك الأصل واعتباره أصلاً من أصول الفقه الإسلامي موضع خلاف بين الفقهاء ، والأخلاقون به أقل علماً من الآخذين بالاستحسان والعرف ، فلم يأخذ به سوى مالك من الأئمة الأربعة ، وحمل عليه إمام الحرمين والغزالي حملة شديدة وملخص الاحتجاج لرفضه ينتهي إلى ثلاثة أمور أحدها : أن الأخذ بمبدأ المصالح ولو لم يشهد لها دليل خاص من الشارع يفتح باب الهوى

والشهوة ، فيكون كل ما يشتهي الشخص ويرغب مصلحة يننى عليها حكم شرعي بالإباحة والإقرار ، وذلك يؤدي إلى الفساد والبوار ، وثانيها : أن المصالح للمرسلة تختلف باختلاف البلدان وباختلاف الأشخاص... فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكماً يناسبها فقد تناقض أحكام الشيء الواحد ... فيكون مرة حلالاً ومرة حراماً ، وثالثها : أن للمصلحة التي تناط بها أحكام الشريعة هي للمصلحة التي تكون فيها المحافظة على مقصود الشارع ومقصوده أن يحفظ على الخلق دينهم وأنفسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة ... أما الحكم بمقتضى المصالح للمرسلة المطلقة فهو تخييل وقد يكون هوى فلا عبرة به ، وقد أحاب الذين أخذوا بالمصالح للمرسلة ، للمصلحة للمرسلة هي التي تكون ملائمة في الجملة لأغراض الشارع وإن يشهد لها أصل خاص ، وبذلك يتعد الهوى والتشهى عن الشرع ، والذي يفتي بالأخذ بالمصلحة للمرسلة هو المجتهد ، وفي ذلك حصانة من غلبة الشهوة والهوى ، واختلاف الأحكام باختلاف الأشخاص لا يعيب الشريعة ، بل يدل على مرونتها .

والأخذ بذلك الأصل فتح لباب التعاقد واحترامه إذا تحققت فيه مصلحة مهما تكن ما دامت متلائمة مع أغراض الشارع أو غير منافية لمرامه .

هذه الأصول الثلاثة لو أخذنا بها كلها أو أخذنا ببعضها ، بل لو أخذنا بأحدها وهو العرف لكان وحده كافياً لفتح باب التعاقد على مصراعيه وإطلاق الحرية للمتعاقدين وما ساع لأحد أن يحكم بأن الفقهاء قد ضيقوا حرية التعاقد ، وغلقوا أبوابها فإن الفقهاء يجب أن تفهم على مقتضى أصولهم جميعاً باعتبارها وحدة متماسكة الأجزاء يتم بعضها بعضاً ، ويتكون منها بنية متأسق الأركان ثابت الدعائم ولا يصح أن يؤخذ أصل من غير نظر إلى غيره فقد يكون فيه شلة يلفظها غيره من الأصول ، وقد يكون رخواً فيحتاج إلى أصل صلب يطوى عليه ليكون فيه نفع العباد ودفع الفساد .

وعملية الاعتماد للمستدي باعتبارها تبدأ بعقد بين البنك والعميل تخضع للقواعد العامة في العقود من حيث القراضي وصحته وتوافر سبب صحيح ومشروع للالتزام ، ومن حيث مشروعية المحل ووجود وإمكانه غير أننا نجد هنا حاجة ماسة إلى معالجة نقطة معينة متعلقة بمحل العقد ، وهي كون السيوع الدولية والاعتمادات للمستدي تتعلق ببيضاء غير موجودة أحياناً ويتعاقد على صنعها أو إيجادها ، فهل التعامل في هذه الأشياء المستقبلية صحيح أم باطل من الوجهة الشرعية ؟

القلعة الأصلية فيما يتعلق بالمحل أنه يجب أن يكون موجوداً عند إبرام العقد ، وإلا كان العقد باطلاً حتى ولو ثبت أن المحل متيقن من وجوده مستقبلاً . فالتعاقد على الأشياء للمستقبلية غير جائز في الفقه الإسلامي لما فيه من الغرر .

ولتحديد تأثير الغرر في العقد يجب التفرقة بين خمس صور :

(١) أن يوجد الشيء عند التعاقد كاملاً : وفي الصورة لا يوجد غرر والعقد صحيح ما لم يطل لسبب آخر ، والفقه الإسلامي والغربي في هذا الحكم سواء .

(٢) ألا يوجد الشيء عند العقد ويتحقق أنه لن يوجد كذلك مستقبلاً ، وهنا يوجد الغرر والعقد لذلك باطل ، ويتفق الفقه الإسلامي مع الغربي في هذا الحكم .

(٣) أن يوجد الشيء في أصله عند العقد ثم يكتمل وجوده بعد انعقاد العقد : ويتحقق هذا في الزرع والتمر عند بدء ظهوره ، ولكن غوه يكتمل بعد وقت معلوم ، أو عندما يوجد الزرع بعضه بعد بعض ، القاعدة هنا أن يبيع الزرع والتمر بعد الاطلاع وقبل الاكتمال ، أى : قبل بدو صلاحه جائز إذا كان متنعاً به وبشرط القطع ، أى شرط أن يقوم للمشتري بقطعه فلا يبقى في الأرض حتى يكتمل غوه ، ولا يجوز أن يشتري بشرط أن يبقى الزرع في الأرض حتى يبلو صلاحه إذ يكون البيع فاسداً إلا إذا كان قد تهاهى عظمه ، فيجوز اشتراط أن يبقى في الأرض إلى بدو صلاحه ، ويستثنى الحنيفة من ذلك بعض التفسيرات في التعامل ، وهى أنه يجوز أن يبقى الزرع بإذن البائع إلى بدو صلاحه . أما الزرع الذي يظهر بعضه بعد كالبطيخ والباذنجان فهو في منهب مالك جائز يعه سواء ما ظهر وما لم يظهر ، أما عامة العلماء فيرون أن لا يجوز بيع ما لم يظهر منه ، ويجوز فقط بيع ما ظهر ، ورأى للملكية عمدته أنهم يعتبرون أن البيع ولو أن شيئاً من الغرر إلا أن من الغرر ما يجوز لموضع الضرورة ، كما أنه يجوز إذا كان يسيراً .

(٤) أن يتحقق وجود الشيء في المستقبل : والفرض في الحالة أن الشيء غير موجود عند التعاقد ، ولكن من المؤكد أنه سيوجد في المستقبل . ويلاحظ بعض الفقهاء على هذه الحالة أن عدم جواز بيع للمعلوم أصلاً يرجع إلى فكرة الغرر ، ولكن هذا الأصل قد اختفى في عصور التقليد وأصبح انعدام الشيء في ذاته هو سبب البطلان ولو لم يكن ثمة غرر ، وهذا الحل يضيق لحاجات التعامل ، ولذلك وردت استثناءات هى السلم والاستصناع والإجارة ، فالإجارة مثلاً يبيع منافع مستقبلية أيحت من قبيل الاستحسان ، على أن هذه الحالة - حالة الشيء المحقق وجوده مستقبلاً - لا يقع فيها الغرر إذا كان للمشتري سيلع من الثمن بمقدار ما يأخذ من المبيع الذي سيوجد ولذلك يكون هذا البيع جائزاً ، أما إذا كان يشتري جزءاً فإن الغرر يصيبه ويطل البيع .

(٥) الشيء الغير محقق الوجود مستقبلاً : إذا كان الشيء غير محقق الوجود مستقبلاً سواء كان أصله موجوداً وقت التعاقد أو غير موجود ، فإن العقد يكون باطلاً لتغلغل الغرر الفاحش فيه كالمقامرة ، ومن ذلك بيع اللبن في الضرع وبيع حمل الدابة في بطنها ، ولهذا السبب يطل التعامل في التركة للمستقبل^(١) .

(١) لسنهوري : مصادر الحق في فقه الإسلامي : ج ٣ - ص ١٤ - ص ٥٤ .

وبالنظر في تطبيق هذه الأحكام يمكن استنباط الأصول التالية التي تقوم عليها فكرة الغرر .

أولاً : إن الغرر يتحقق حيث لا يعرف للمتعاقد ما إذا كان سيأخذ شيئاً أم لا يأخذ وفي حالة ما إذا كان يعلم أنه سيحصل على شيء من المحل ، ولكن لا يعرف مقداره ، أما إذا كان للمتعاقد لا ينفذ إلا بمقدار ما يأخذ ، فإن الغرر ينتفي في هذه الحالة وتصبح المعاملة منضبطة لا غرر فيها .

ثانياً : إن القواعد التي أفتي بها فقهاؤنا القدامى كانت تنظم البيئة المحلية التي عاشوا فيها ، فاجتهد يفتي في علاقة متبايعين أحدهما قد لا يستطيع أن يوجد المحل أو قد لا يعلم كم سيوجد منه ، ومن هنا جاءت هذه الفتاوى دقيقة في تنظيم هذه العلاقات ، ولكن عندما يتعلق الأمر بمعاملة دولية لبيع القمح مثلاً ، فإني عندما أشتري لا أسأل البائع إن كان القمح موجوداً لديه أم لا ، ولا أسأله كم سيكون محصوله وما الحكم إذا نقص ، فمثل هذه الأسئلة لا محل لها لأن البائع مسئول أن يوجد لي الكمية المطلوبة سواء كانت من إنتاجه أم من إنتاج غيره سواء اشتراها من بلده أم من بلد آخر ، المهم أنني لا أدفع إلا وصلتي مستندات تفيد شحن الكمية المطلوبة وعلى أساس السعر المتفق عليه لكل وحده . ومن هنا ينتفي كل غرر .

يبقى الغرر في موضوع وثيقة التأمين على البضائع والذي يفتي بعض العلماء هذا العصر بحرمة .

والواقع أن التأمين البحري ليس فيه حرمة ، لأن المؤمن يقوم بتنظيم التعاون بين أشخاص يتعرضون لمخاطر متشابهة بحيث يأخذ قسطاً أو أقساطاً من كل منهم مقابل تعويضه عما يصيبه من خسارة ، ولأن يؤمن بعدد كبير من الشاحنين فإنه يوزع المخاطر على قاعدة عريضة من عملائه ، وينلك يعتبر من بنسب بضائعهم قد ساهموا في عمل مشروع هو مواساة وإغاثة من هلكت بضائعه ولا يتعرض المؤمن لغرر لأن عملياته محسوبة بحسابات آكثورية يحقق بواسطتها ربحاً ولا يتعرض لخسارة عندما يعرض عملاءه للمصاين فالعبرة بمجموع عملياته وليس بكل عقد على حده .

أما من حيث التكيف الشرعي لعملية الاعتماد للمستندي ، فإننا نرى أن فكرة الاشتراط لمصلحة الغير معروفة في الفقه الإسلامي وتصلح أساساً للتكيف للطلوب من الوجهة الشرعية ، كذلك فكرة التجريد يعرفها الفقه الإسلامي ويقرها ، ولذلك لا نجد مشكلة في التعرف على التكيف الشرعي للاعتماد للمستندي .

والاشتراك لمصلحة الغير في التصور الإسلامي يوجد فيه مشروط ومتعهد ومنفعة ، بمعنى أن للمشروط يرم عقداً مع المتعهد على أن يقوم بأداء معين نحو شخص ثالث هو المنتفع وفي التصور الإسلامي يمكن الأداء الذي يعود على المنتفع شيئاً مادياً ، وفي هذا نجد للمنظور الإسلامي أبعاداً ليس للفقه الغربي ، ويمكننا أن نعطي صورة قرآنية للاشتراط لمصلحة الغير من قصة سيدنا يوسف عليه السلام ، ذلك أن القصص القرآني ليس قصصاً يروى للمتعة النفسية أو الذمينة فقط ، وليس مجرد

الحقيقة التاريخية التي يستكمل بها السجل التاريخي فحسب ، بل إن وراء القصص القرآني معيّنًا ضخمًا لا ينضب للأحكام الشرعية حتى إن كان من قصص السابقين ، ذلك أن القرآن حين يروي هذا القصص يوجهنا إلى الاستفادة منه في مثل قوله تعالى : ﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثًا يفترى ، ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ . وانظر إلى الدقة والشمول في قوله تعالى : ﴿وتفصيل كل شيء﴾ . لذلك يمكن أن نقول كل ما أعياك البحث عنه من الأحكام الشرعية فعليك باستباطه من القصص القرآني ، والاشتراط لمصلحة الغير يمكننا أيضًا أن نلتصمه من القصص القرآني في قوله تعالى : ﴿ولما جهزهم بجهازهم قال اتوني بأخ لكم من أيكم ألا ترون أني أوفي الكيل وأنا خير المتولين فإن لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي ولا تقربون ، قالوا سنارود عنه أباه وإنا لفاعلون﴾ .

ومن هذه الآيات نرى صفقة يبرمها أخوة يوسف ، وقد أدوا للقابل وهم ينتظرون منه أن يأمر بصرف البضاعة التي اشتروا ، ومن المعلوم أنهم لا يعرفون أنه أخوهم يوسف وقد عرفهم وأراد أن يبهيمهم إلى فعلتهم حين ألقوه في الحب ، ولكن بالأسلوب الذي اختاره ، فعلق الصفقة التي اشتروها على اشتراط لمصلحة الغير هو أن يتيحوا لأخيه الشقيق فرصة أن يراه ويتعرف به تمهيدًا لجلب أسرة يعقوب عليه السلام إلى مصر ، فقال لهم لا كيل لكم عندي إلا إذا جئتم لي بأخ لكم من أيكم ، وبذلك أصبح يوسف مشروطًا وأخوته متعهدون وللتفجع هو شقيق يوسف ، الذي لا يلقي من معاملتهم إياه أفضل مما لقيه يوسف ، فإذا أحضروه له فقد أدوا - بالإضافة إلى ثمن الصفقة - التزامهم ، واستحقوا أن يكال لهم ما معهم إياه من قبل حتى يفوا بهذا التعهد ، وإذا لم يحضروه فلا كيل لهم عنده . غير أن يوسف بعد أن أبدي لهم ذلك لم يستمر في خطته هذه ، بل أمر فتانته أن يضعوا لهم البضاعة في رحالهم ، ولكن الأخوة لم تعهدها بإحضاره صراحة وبصفة نهائية ؛ لأنهم لاحظوا أن أيهم الرأي الأخير فقالوا : ﴿سنارود عنه أباه وإنا لفاعلون﴾ . وبذلك حوروا التعهد في الاشتراط لمصلحة الغير إلى التعهد في صورة قرية منه وهي التعهد عن الغير ، فهم يتعهدون بإقناع أيهم أن ينفذ هذا التعهد الذي يعتبر في نفس الوقت تنفيذًا لما تعهدها به أمام يوسف ، ولما حاولوا إقناع أيهم طلب منهم "كفالة الحضور" فقال : ﴿إن أرسله معكم حتى تؤتون موثقًا من الله لتأتيني به إلا أن يحاط بكم﴾ . فهذه كفالة منهم أن يحضروه ثانية إلى والده إلا إذا حالت قوة القاهرة بينهم وبين تنفيذ هذا الالتزام ، ورغم أن أخوة يوسف وجلوا البضاعة في رحالهم عندما فتحوها بعد وصولهم ، فإنهم استمروا في إغراء والدهم بإرسال أخيه معهم لاعتبارات كثيرة منها أنهم يخشون أن يعودوا في المرة التالية بلا كيل إذا لم يحضروا أخاهم ، ومن ناحية أخرى ليزدادوا كيل بعير ، فقصصة يوسف - وغيرها من قصص القرآن - مليئة بالأشكال القانونية التي يجري عليها التعامل الحديث وما علينا إلا أن تأمل فيها لنستخلص منها ما يهدينا في معاملتنا ، فالاشتراط لمصلحة الغير هنا جمع الأطراف الثلاثة وكانت للمشتراط ، وهو سيدنا يوسف مصلحة في هذا الاشتراط ، وهذه للمصلحة كانت أدبية ، وهي أن يشبع شوقه إلى رؤية شقيقه وينقذه من

شظف العيش (مسنا وأهلنا الضر) وسوء للعامة ، ولا مانع أن تكون للمصلحة في الاشتراط مصلحة مادية ، والمتنفع هو شقيقه تناح له من خلال هذا الاشتراط معرفة أن أخاه لازال حياً لم يموت وتتاح له فرصة لرؤية شقيقه والعيش معه ، حياة أفضل بكثير ، بل إن في قلوب الشقيق ما يشبه الاشتراط في الاعتماد للمستدي ، ذلك أنه مستد من قبل والده يحمل غلبه وصفاً لحالته النفسية والصحية بعد فقده يوسف ، ورغم أن أهداف يوسف كما تبدو القصة أسمى كثيراً من صور الاشتراط لمصلحة الغير والتعهد عن الغير وكفالة الحضور هي صور جائزة يمكن إستخدامها فيالتعامل وتعتبر صوراً شرعية .

أما فكرة التجريد فهي معروفة في الفقه الإسلامي ومستخلصة في بعض العقود مثل الكفالة ، حيث لا يجوز للكفيل أن يتمسك قبل الدائن بالدفع التي يتمسك بها الدائن للكفول ، وهذا التزام مجرد . بمعنى الكلمة .

فإذا قرنا الاشتراط لمصلحة الغير بالتجريد واعتبرنا التزام المصرف في الاعتماد للمستدي اشتراطاً مجرداً لمصلحة الغير كان كافياً ، لاستيعاب آثار الاعتماد للمستدي من الناحية الشرعية وجعل التزام المصرف فيه غير قابل للنقض وغير مرتبط بعقد البيع الأصلي بين المستورد والمصدر الأجنبي أو العكس ، فلا يتأثر الاعتماد بما يكون في العلاقات الأصلية بين الأطراف من الدفوع التي ذكرناها في للبحث السابق .

ورغم أننا نرتاح إلى فكرة اشتراط المحرد لمصلحة الغير باعتبارها التكيف القانوني والشرعي الأمثل للاعتماد للمستدي باعتبارها تشمل جميع مراحل العلاقات التي يمر بها الاعتماد للمستدي م بدايته إلى نهايته ، إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نعرض تصورا الآخرين بشأن الاعتماد للمستدي .

فهنالك مني قول بأن الاعتماد للمستدي هو حوالة : أي أن العميل محيل والمستفيد محال ، ويقال له أيضاً محثال والبكك محال عليه لأداء قيمة الاعتماد ، والعميل يقول للمستفيد : أحلتك بالثمن على فلان (المحال عليه) ، ويترتب على هذه الحوالة أن تبرأ ذمة المحيل من الثمن ويصبح المحال عليه ملتزماً به ، ولا يلزم رضا المحال إلا في حالتين : أولهما : أن يكون مديناً للمحيل ، والثانية : أن تكون هناك عدلوة بين المحال عليه والمحال ، ويجب في الحوالة ثبوت دين لازم وإذا لم يكن المحيل مديناً للمحال فهي وكالة أما إذا لم يكن المحال عليه مديناً للمحيل فهي حمالة^(١) .

وإذا حاولنا تطبيق أحكام الحوالة على الاعتماد للمستدي فإننا لا نجدها تنطبق عليها للأسباب التالية :

أولاً : أن الحوالة تفترض مديونيتين : مديونية المحيل ومديونية المحال عليه تجاه المحيل ، وهذا لا يحدث كثيراً في الاعتماد للمستدي إذ عادة ما يمنح البنك العميل ائتماناً يدفع منه قيمة الاعتماد للمستدي،

(١) على ابن عبد السلام لفسولي : لبهجة في شرح لفهه - الجزء الثاني ص ٥٥ - ٥٨ طبع دار الفكر ، بيروت.

وكل ما يحدث هو أن يودع العميل لدى البنك المبلغ الذي سيفقد إلى المستفيد ، لذلك فإن صورة الاعتماد للمستدي الغالب أن يكون حمالة لا حوالة .

ثانياً : أن الحوالة تبرئ ذمة المحيل قبل المحال ويحل محله للدين الجديد وهو المحال عليه ، وهذا لا يحدث في الاعتماد للمستدي إذ يظل العميل للشري مديناً للمستفيد من الاعتماد وهو البائع ، وذلك بموجب عقد البيع الأصلي للبرم بينهما ، وينشأ حق جديد للمستفيد من الاعتماد للمستدي فيكون لهذا المستفيد أن يرجع على البنك بموجب الاعتماد للمستدي وعلى الشري بموجب عقد البيع ولا توجد حوالة بالمعنى الصحيح .

ثالثاً : أن الحوالة لا يشترط فيها رضا المحال عليه ، وإنما يكفي لاتخاذها رضا المحيل والمحال خاصة عندما يكون المحال عليه مديناً لمحيل ، والواقع أن مديونية البنك للعميل لا تكفي لإيجاد صورة الاعتماد للمستدي ، إذ يمكن أن يجري العميل حوالة لصالح البائع ، ولكن هذه ليست اعتماداً مستدياً ، أما الاعتماد للمستدي فهو وثيقة تصدر من البنك لصالح البائع يتعهد فيها بأن يدفع إذا قدمت إليه مستندات معينة وهذا أمر مختلف عن الحوالة .

كذلك ينهب رأى آخر إلى أن الاعتماد للمستدي وكالة عن العميل يقوم البنك فيها بدور الوكيل ، حيث يتلقى المستندات ويفحصها ويدفع قيمتها للبائع ثم يسلم للمستندات للعميل ، وهو يحصل على قيمة الاعتماد مقدماً^(١) .

والوكالة هنا نجدها أيضاً مختلفة عن حقيقة الاعتماد للمستدي ، للأسباب التالية :

أولاً : أن الوكيل يلتزم بل يمثل للوكيل في العمل المطلوب منه ، أما البنك في الاعتماد للمستدي فإنه ملتزم بدفع مبلغ معين ، والتزامه مستقل عن التزامات للوكيل قبل الغير .

ثانياً : أن الاعتماد للمستدي لو كان وكالة لكان للبنك أن يمسك في مواجهة للمستفيد بالدفع التي كان العميل يستطيع أن يمسك بها قبله .

ثالثاً : أن للوكيل يملك عزل الوكيل ، ولو عزل العميل في الاعتماد للمستدي لما أضح العزل أى أثر تجاه للمستفيد إذ يظل البنك ملتزماً قبله بأداء قيمة الاعتماد متى تقدم بالمستندات خلال مدة سريران الاعتماد .

(١) الدكتور محمد لشحات الجندى : عقد للرأية بين لفقه الإسلامى ولعمل المصرفى - القاهرة - ١٩٨٦م - دار النهضة د . عبد

الحمد لعللى : فقه الرأية . اتحاد البنوك الإسلامية .

الباب الثاني

**تطبيقات الاعتمادات المستندية المعول بها
في البنوك الإسلامية**

الباب الثاني

تطبيقات الاعتمادات المستندية المعمول بها في البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية في مجال الاعتمادات المستندية صوراً يعرفها الفقه الإسلامي من بينها: المراجعة والمضاربة والمشاركة .

وهذه الصور كانت معروفة وأقرها الإسلام ، ولكنها ليست هي الصور الوحيدة التي الوقوف عندها وإلا أصبحت شريعة الإسلام قاصرة عن أن تفي بمحاجات العصور الباقية من حياة البشرية على الأرض ، لذلك يهتما ونحن ندرس الصور للشار إليها أن نعرف ما إذا كان هناك مجال للتوسع في عمليات الاعتمادات المستندية .

ونظراً لأن للمراجعة والمشاركة والمضاربة داخلة في مجالات داخلة أبحاث أخرى متخصصة ، فلا حاجة بنا إلى الإطالة في شرحها ، إنما نتعرض لها بتوضيح يسير مع أخذ الأحكام التي تهتمنا منها في الاعتبار .

لذلك نقسم دراستنا في هذا الباب إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : المراجعة .

الفصل الثاني : المضاربة .

الفصل الثالث : المشاركة .

الفصل الأول

المربحة

يعرف الفقه الإسلامي في مجال البيع ثلاثة أنواع هي : للمربحة، والوضعية والتولية .

وللمربحة والوضعية صورتان متقابلتان لكيفية تحديد الثمن في عقد البيع : في للمربحة يعرض البائع السلعة بثمانها الذي وقت عليه به ويطلب ربحاً فوقه ، فيسمى ذلك مربحة ، وفي الوضعية يعرض السلعة بثمانها الأساسي ، كذلك وينزل عن جزء منه أي أنه بخسارة فيسمى ذلك وضعية، ووجه التقابل هو الربح في الأولى والخسارة في الثانية .

أما التولية ، فيعرض فيها البائع السلعة بثمانها الأصلي دون زيادة ولا نقصان ، أي أنه لا يريد ربحاً ولا خسارة .

وللمربحة ، تعرف فقهاً بتعريفات مختلفة قد يكون أشملها معنى أنها "بيع ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة وزيادة ربح معلوم يضافان عليه"^(١) .

ويشترط في عمليات للمربحة ثلاثة شروط هي :-

أولاً : تملك البائع للسلعة وحيازته لها بحيث تكون تبة هلاكها عليه ، وإذا لم يتوافر هذا الشرط كان البيع بالمربحة باطلاً ، ولكن يجوز إبرام عقد جديد بعد التملك والحيازة ، وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام "لا تبع ما ليس عندك" .

ثانياً : بيان الثمن الذي قامت به السلعة : وليس المقصود بذلك ثمن الشراء فقط ، مثل شراء قميص ودفع أجرة الحائك لتفصيله ثوباً ، ولا تأثير لما يحدث بعد الشراء من انخفاض أو ارتفاع الثمن ، وفي بيان ما يلحق بالثمن الأصلي خلاف بين للتعلم لا عمل لتفصيله^(٢) .

وإذا تخلف هذا الشرط لم يتعد البيع ، أما إذا بين البائع مربحة الثمن الذي قامت به السلعة ، ولكن خان في ذلك فزاد في الثمن أو ضم إليه مالا يجوز ضمه وقامت البيعة على ذلك ، فإن المشتري يغير بين أخذ السلعة أو تركها واسترداد ما دفعه ، وفي بعض الآراء يجوز أن ينقص البائع هذه الزيادة وتمضي الصفقة ويستقط الخيار ، وإذا خان البائع في صفة الثمن كأن اشترى إلى أجل ولم يبين ذلك ، أو اشترى

(١) د. عاشور عبد الجواد عبد الحميد : دليل الإسلامي للقرآن للصرفية الربوية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢١ ، د. عبد الحميد الجلي : قه للمربحة . فتاوى لترك الإسلامية .

(٢) نظر : د. عاشور عبد الجواد - دليل الإسلامي - ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

من لا تقبل شهادته كان ذلك تنليساً من البائع مربحة وبيت للمشترى الخيار ، لأن الأجل يأخذ جزءاً من الثمن ، فيكون فلشتمري فسخ العقد ورد البيع ، كما أن له أن يجزئه ، وفي أى بعض الفقهاء يجوز أن ينقص البائع من الثمن ما يقابل الأجل ويبقى بيع الربحية قائماً .

ثالثاً : بيان الربح للضاف على الثمن الذي قامت به السلعة ، وفي هذا يختلف بيع الربحية ، وهو من يوع الأمانة والاسترسال عن يوع للزيادة ويوع للسلومة .

وإذا تخلف هذا الشرط بطل العقد ، لأن الربح جزء من الثمن الذي يكونه يطل العقد .

وفي إطار فكرة للربحية تتم بعض عمليات الاستيراد والتصدير ، وذلك بأن يتقدم مستورد محلي إلى أحد المصارف الإسلامية طالباً منه أن يستورد له بضاعة معينة من بلد معين ، وغالباً ما يكون متفقاً مع التاجر الذي سيشترى منه ، ولكن عملية الشراء تتم بواسطة البنك الإسلامي لا بواسطة المستورد المحلي ، وبذلك تكون علاقات الأطراف هي : عقد وعد بالشراء من العميل إلى المصرف الإسلامي : يعقبه عقد شراء بين المصرف والمصدر الأجنبي ، وعند وصول البضاعة واستلام للمصرف مستنداتها ودفع قيمتها يتم بيع من المصرف إلى العميل هو بيع للربحية .

وعقد الوعد بالشراء ينقسم الرأي في شأنه إلى رأيين : أحدهما يقول بأن الوعد هنا ملزم لأن ما كان ملزماً ديانتياً يجوز طلب الالتزام به قضاء ، وتأخذ بعض البنوك الإسلامية بهذا الرأي لأنه يحقق لها مصلحة ويساعد على استقرار التعامل .

وعند إبرام عقد بيع للربحية انتهاء يخطر البنك العميل بالثمن الذي قامت عليه به البضاعة ، وبالربح الذي سيحصل عليه فوق هذا الثمن . واحتمالات الخيانة من جانب البنك في هذه الحالات احتمالات ضئيلة إن لم تكن معلومة نظراً لأن جميع هذه العقود تتم كتابياً ومستندات قلما يقع في مثلها التزوير ، ومع ذلك فإنه وقعت زيادة في الثمن عن الحقيقة فالجزء هو الخيار للمقرر للعميل أو انقاص الزيادة كما تقدم .

وإذا تأملنا صورة بيع للربحية ، فإننا نلاحظ أن هذا النوع من التعامل كان متشراً في العصور السابقة ، وكان يشغل حيزاً مهماً في الدراسات الفقهية ، وكانت لبيع الأمانة والاسترسال أهمية كبيرة في المعاملات التجارية وللدنية ، ولكننا في هذا العصر إذا نظرنا إلى طرق التعامل بأنواعه ، سواء بالجملة أو التجزئة وسواء في الصفقات الكبيرة أو الصغيرة لا نلمس لبيع الربحية وجوداً ظاهراً ، وإذا استعرض الإنسان البيوع التي أجراها في حياته أو التي شاهدها بين الناس فإنه لا يكاد يذكر حالة عرض فيها البائع بيع سلعته مينا بكم اشتراها ومقدار الربح الذي يريد فيها ، فمثل هذا البيع لا يكاد يحصل في عصرنا الحاضر ، وقد يكون في استخدامها في التعامل ، ولكن علينا أيضاً أن نواجه الأمور التي يجري بين الناس وهو استيراد السلعة باسم العميل ودخول البنك في هذه العملية كمجرد وسيط بوسيلة

الاعتماد للمستدي ، فالاعتماد للمستدي يكفي وحده كأسلوب شرعي تسم به العملية بين الأطراف الثلاثة دون حاجة إلى الالتجاء إلى عقود للربحة التي تبلى هنا وكأنها حيلة للخروج من استخدام الاعتماد للمستدي أو نفور من شكل في التعامل لم تعرفه للوفات الفقهية القديمة ، لذلك فإننا نريد هنا أن نؤكد على شرعية أسلوب الاعتماد للمستدي في ذاته باعتبار اشتراطاً لمصلحة الغير له نظير في الأحكام للمستملة من القرآن ، وليس فيه ما يدعو إلى النفور ولا ما يجعل على التحايل ، بل هو شكل شرعي كاف وحده لاستيعاب كل الآثار للترتبة على العلاقات ثلاثية الأطراف التي تظهر لنا في الاستيراد والتصدير .

ولا يمنع هذا من استخدام عقود للربحة إذا وجد الأطراف حاجة بهم إلى ذلك ، ولكن على أن يأتي ذلك بصورة طبيعية وليس باقحام فكرة للربحة عندما لا توجد حاجة إليها .

الفصل الثاني

المضاربة

للمضاربة أو القراض مأخوذ من القرض ، وهو ما يجازي عليه الرجل من خير أو شر ، لأن المتقاضين قصد كل منهما إلى منفعة الآخر ، فهو مقارضة (بوزن مفاعل) من الجانبين وقيل : لأن القراض من القرض وهو القطع ؛ لأن رب المال قطع من ماله قطعة دفعها إلى العامل بجزء من الربح الحاصل بسعيه ، واستخدم اصطلاح المضاربة كان معروفاً في العراق ، وهو مأخوذ من الآية الكريمة : ﴿وَأَخْرَجُوا يَنْصُرُونَ فِي الْأَرْضِ يَعْنُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١) .

ويعرف بعض الفقهاء للمضاربة بأنها : تمكين مال لمن يتجر به جزء من ربحه وتختلف للمضاربة عن الشركة في أن الحصص في الشركة كلها مال ، أما في المضاربة فحصة مال وحصة من عمل . وتكون للمضاربة بعقد بين صاحب المال والمضارب يتقيدان بشروطه ، كما يتقيدان بالعادات الجارية في التعامل ، فالعادة أو العرف كالشرط يعمل بها فيما لم يتفق الأطراف على خلافه . وللمضاربة تفرعات كثيرة لا يتسع هذا البحث لشرحها ، لذلك فإنا نكتفي بالكلام عن صلة للمضاربة بالاعتماد للمستدي .

تختلف صورة التعامل بالمضاربة عن للرابحة ففي للرابحة رأينا أن الشراء يتم لإعادة البيع مربحة إلى عميل المصرف الإسلامي ، أما في المضاربة فإن العملية تكون لحساب البنك الإسلامي وعميله سوياً ، فالبنك يقدم المال الذي يشتري به السلعة ويحلبها ويسلمها إلى العميل ليقوم بتسويقها واتساق ما يتبع من ربح مع المصرف بالنسبة للتفق عليها بينهما .

وتبدأ العلاقة في المضاربة بإبرام عقد يتضمن مساهمة مالية من المصرف الإسلامي ، ومساهمة بالعمل من جانب العميل الذي يكون شخصاً يتاجر في السلع موضوع للمضاربة ، ويحدد أن ضمن شروط هذا العقد النسبة التي يحصل عليها كل منهما ، وعادة ما تكون هناك نسبة خاصة لعملية إدارة للشروع يأخذها المضارب ، فيكون هناك مثلاً ٢٥٪ من الربح مقابل إدارة للشروع والقيام بالعمل للطلوب ، الباقي وهو ٧٥٪ يوزع مناصفة بين البنك الإسلامي والعميل أو بأية نسبة أخرى يتفقان عليها .

وبعد إبرام عقد للمضاربة يقوم المصرف الإسلامي بفتح اعتماد مستدي لصالح التاجر الأجنبي الذي يقوم بتسليم السلع ، ويتم استيرادها ودفع قيمة الاعتماد للمصدر وتسلم البضاعة بموجب عقد للمضاربة إلى المضارب وهو عميل البنك .

(١) لقولي : لجهة في شرح لفظة - الجزء الثاني - ص ٢١٦ وما بعدها .

ويمكن أن يتم ذلك في صفقة وحيدة أو في سلسلة من الصفات يفتح لها اعتماد مستندي دائري
مجمع أو غير مجمع .

واستخدام فكرة المضاربة في عمليات الاعتمادات للمستندية تبدو فيه مصلحة للمصرف
الإسلامي لأنه بدلاً من أن يكون بائعاً يكون ممولاً في مضاربة ، ومن ثم فإنه لا يتهي دوره بعملية
الاستيراد ، بل يستمر متابعاً لعمليات البيع التي يقوم بها للمضارب حتى تتم ، ولذلك يشترط في تعاقله
معه أن يكون له الحق في الاطلاع على دفاتره ، لأنه طرف في عملية للمضاربة ، ولذلك أيضاً تطول
عملية المضاربة وتمتد زمناً أكثر من الحال في عمليات الربحية التي ينتهي فيها دور للمصرف بائعاً يبيع
للمرابحة إلى العميل ، ومن عيوب للمضاربة أن العميل كثيراً ما تنقصه الخبرة وقد تنقصه الأمانة ، وهذا
يسبب بعض الخسائر للمصرف الإسلامي .

وطبقاً للمقاييس الحديثة لنشاط للمصارف ، نجد للمصرف الإسلامي قد خرج عن حدود
النشاط المصرفي عندما يدخل مشترياً لبضاعة ككاجر ، وعندما يشارك من يقوم ببيعها (للمضاربة أو
للمشاركة) وبيعها مربحة ، وكلن هذا لا غشاضة فيه من وجهة نظر البنوك الإسلامية وحتى لو اصطلم
ذلك بنصوص قانونية في بعض البلاد فإن الحل هو أن ينشئ للمصرف الإسلامي شركة مضاربة يمتلك
رأسمالها أو يساهم فيها وتقوم هذه الشركة بعملية للمضاربة ، بينما يكتفي للمصرف الإسلامي بدوره في
فتح الاعتماد للمستندي وتداول السندات المتعلقة به .

وتفيد عمليات للمضاربة المتعلقة بالاعتمادات للمستندية في تجنب استخدام الفوائد بين البنك
والمضارب ، وتوجد نوعاً مستحباً من التعاون بين البنك وعميله ، ويحس العميل للمضارب بأنه "مسند"
من البنك وهو يشار تجارته ، وأن الربح والخسارة ستكون موزعة بينهما ، فيجد اطمئناناً أكثر في عمله
ويوصل ذلك إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال التمويل والتجارة .

الفصل الثالث

المشاركة

للمشاركة في الفقه الإسلامي صور مختلفة : فهناك شركات لللاك التي توجد حالة شيوخ في ملكية المال إما جبراً كالمراث ، أو اختياراً كما في الهبة والوصية .

وهناك شركات عقود يجوز أن تصرف فيها كل شريك بمفرده ، فيكون ذلك مفلوطة أو يتشاور مع شريكه ويستأذنه في كل تصرف فتكون شركة عنان ، وهذه وتلك يمكن أن تكون شركة أعمال (شركة الصنائع) أو شركة وجوه يستخدم فيها الشركاء أو بعضهم ما لهم من نفوذ ووجهة في إدارة أعمال الشركة ، أو شركة أموال يساهم فيها كل شريك بحصة من مال نقدية أو عينية^(١) .

ولا يتسع المجال هنا لشرح أحكام الشركات ، لذلك نكتفي ببيان كيفية مشاركة للصرف الإسلامي لعملية في عمليات الاستيراد واستغلال الاعتمادات للمستدي في هذا الإطار .

تم العملية هنا بنفس الطريقة التي رأيناها في الكلام عن المضاربة مع فارق بسيط هو أنه في المضاربة يقدم للصرف الإسلامي كل ثمن البضاعة للمستوردة ، بينما في المشاركة يقدم كل من للصرف والعمل حصة نقدية من هذا الثمن قد تكون النصف من كل منهما وقد تكون نسبة أخرى يتفقان عليها إذ لا يشترط التسوي ، ولا يجوز أن يكون هذه الحصة في ذمة أحد الشركاء ، ولكن لا مانع من تقديم هذه الحصة من الحساب الجاري أو الحساب العادي أو وديعة لعمل لدى المصرف ويجب أن يكون رأس المال معلوم للقدر والجنس والصفة وأن يكون محلاً نائياً للجهة وهذا كله يتوفر في تحديد مساهمة كل من الشركاء بمبلغ من النقود محدد برقم .

معين ، ولا يلزم خلط للمالين عند الخنابلة والأحناف أما الشافعية فيشترطون أن ينخلع كل من الشريكين عن ماله وأن يخرج للمال من الضمان الشخصي للضمان للشرك ، وهذا الرأي أفضل ويجري عليه العمل ، وهو ما يعبر عنه في القوانين ذات الطابع اللاتيني بنية للمشاركة *L'affectio Societatis* ، أي نية الدخول في مشروع مشترك بقصد تحقيق الربح .

وفي عقد للمشاركة بين البنك الإسلامي والعمل ينص على النسبة التي يتحمل بها كل شريك في الربح أو الخسارة ، سواء كانت نسبة معوية أو كسراً اعتيادياً ، وينظر إلى الربح على أنه العائد القابل للتوزيع بعد تحميله للصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال دورة تجارية كاملة ، ويجوز ألا تكون نسبة الربح والخسارة هي نفس نسبة الحصة من رأس المال ، لأن الربح يستحق للمال والعمل أيضاً .

(١) التمويل بالشركة : مركز الاقتصاد الإسلامي - المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية .

وإذا تحققت خسارة ناشئة عن إعمال أحد الشركاء تحمل هذا الشريك الخسارة ، وللشاركة تقوم على الوكالة والأمانة .

وتتصل للشاركة بالاعتماد للمستدي من حيث كيفية تنفيذ للشاركة : فالعميل يريد أن يستورد بضائع يتجر فيها ويعرض على للصرف أن يشاركه في هذه العملية مشاركة دائمة أو مؤقتة ، ثابتة أو متاقصة. وإذا قبل البنك ذلك ووقع عقد للشاركة بدأ تنفيذ للشاركة بفتح اعتماد مستدي لصالح البائع، وعند استلام المستندات يسلمها البنك للعميل ليتسلم البضاعة بموجبها ويبدأ عمليات للتجارة فيها.

ويؤخذ على فكرة للشاركة أن العميل قد يكون ضعيف الخبرة أو عديم الأمانة فيدعي أن البضاعة بيعت بالخسارة خلافاً للحقيقة فيربح هو ويخسر للصرف الإسلامي

الباب الثالث

مشكلات الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية

الباب الثالث

مشكلات الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية بعض المصاعب في التوفيق بين مبادئ العقود المعروفة في المؤلفات الفقهية وبين الواقع العلمي في عمليات الاعتمادات المستندية والعلاقات الناشئة بصدها .

ومن أهم للمشكلات التي تواجهها المصارف الإسلامية مشكلة ملكية البضاعة أثناء التعامل مروراً بمراحلها المختلفة من وقت خروجها من يد البائع وحتى استقرارها لدى العميل للتصرف فيها بالبيع .

ومن المشكلات الهامة أيضاً مسألة الفوائد التي تطالب بها المصارف الأجنبية إذا تأخر دفع قيمة الاعتماد يوماً أو بضعة أيام ، وكيف تصرف البنوك الإسلامية تجنباً للتعامل بالفوائد .

وسوف نعرض كلا من هاتين المشكلتين في فصل مستقل من هذا الباب ، لذلك يتفرع البحث إلى:

الفصل الأول : مشكلة ملكية البضاعة .

الفصل الثاني : مشكلة الفوائد .

الفصل الأول

مشكلة ملكية البضاعة

عندما يمر شخص يبيع الصحف في الطريق ، ويناوله ثمن الجريدة ويأخذ نسخة منها ويمضي دون أن يتبادل معه حديثاً سوى التحية للمألوفة ، فلا مساومة ولا تبادل لألفاظ تحمل الإيجاب وأخرى تحمل القبول ، ولا نحتاج إلى البحث فيمن ينفذ التزامه أولاً من الطرفين ، ومتى للملكية ومتى يتم التسليم وعلى من تقع تبعة الهلاك الذي قد يحدث أثناء هذه المراحل ، لأن البيع يتم بالتعاطي ويصاحبه تفنيده انعقاده فلا تصادف فيه مشكلة .

ولكن تثار المشكلة عندما نجد خروج من البائع إلى المشتري يستغرق وقتاً طويلاً ، ويدور البحث حول حلول للمسائل التي أشرنا إليها لتبين حكم كل مرحلة من المراحل المتعددة في انعقاد وتقييد العقد أو العقود المتصلة بنفس البضاعة بين أطراف متعددين .

يتم التعامل في البيوع الدولية عن طريق زيارات إلى المصانع للتحقق في بلادها للاطلاع على البضاعة والمساومة على شرائها ، أو عن طريق المراسلات المتبادلة بين المشتري والبائع والتي كثيراً ما تستخدم فيها الفواتير للبداية *Profoma invoices* والكتالوجات *Catalogues* ، وكلما كثرت البيانات والتفصيلات التي تتضمنها هذه للطبوعات كلما كان أنقى للجهالة عند التعاقد ، وأحسن أثراً في تحديد محل العقد . ويعرف التعامل بهذه الأساليب في الفقه الإسلامي بأنه "البيع على البرنامج" أي البيع عن طريق مستندات تعبر عن البضاعة وتغني عن رؤيتها ومعاينتها . ويمكن أن يستمر التعامل على هذه المستندات حتى يتم تسلم البضاعة بموجبها ، فليس هناك ما يمنع من استخدام الصكوك الممثلة للبضاعة والتي تعبر عن ملكيتها وعن حيازتها حكمة في نفس الوقت خاصة وأن التصرف في البضاعة بموجب الصكوك أمر متيسر ، وعلى ذلك فإن سند الشحن للحامل ، أو سند الشحن الأذني هو سند يمثل البضاعة فحائزه الشرعي هو حائز البضاعة ؛ وهو مالك البضاعة ، وهو الذي يملك أن يغير وجهتها أثناء الطريق فيحولها من بلد إلى بلد حسب أوجه التعامل التي يريد تفنيدها عليها ، وينطبق على هذه الصكوك ما ينطبق على غيرها من البضائع والسلع من الأحكام الشرعية المتعلقة بالبيع ، لذلك فإننا عندما نتحدث فيما يلي يشمل كلامنا الحيازة الفعلية والحيازة الحكيمة للبضاعة وما يمثلها من الصكوك التي ترمز إليها .

والأصل في عقد البيع أنه من العقود الناقلة للملكية ، وعجز صدور العقد يتقل للملك فلا يتأخر إلى وقت التسليم^(١) .

(١) لسنهوري : مصادر الحق في الفقه الإسلامي - الجزء السادس - ص ٥٤ .

ومقتضى انتقال الملك إلى المشتري بالبيع أن يملك التصرف في المبيع بمجرد البيع ، حتى قبل القبض ، وهذا هو مذهب مالك ، فيجوز للمشتري أن يتصرف في البيع قبل قبضة سواء كان عقاراً أو منقولاً ، إلا الطعام ففيه خلاف لرويته . أما عند الشافعية والحنابلة فلا يجوز للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضة ، سواء كان منقولاً أو عقاراً؛ لأن انتقال ملك المبيع إلى المشتري لا يتأكد إلا بالقبض فإذا تأكد بالقبض استطاع المشتري أن يتصرف فيه ، ولأن المبيع قبل القبض يكون في ضمان المشتري ، ولا يجوز أن يبيع ما ليس ضمانه ، ولأن للمشتري الذي يبيع ما لم يقبض لا يكون قادراً على التسليم ، فلا يجوز له أن يبيع للمبيع حتى يقبضه^(١) .

والفرض في انتقال الملكية أن البضاعة حاضرة وجاهزة للشحن بحيث يمكن بمجرد العقد انتقال ملكيتها ، كما أن حيازتها وتسليمها يتم من خلال للمستندات الممثلة للبضاعة ، والشروط المتعلقة بنقل تبعه هلاك البضاعة إلى المشتري أو بقاءها على البائع حتى وقت معين هذه الشروط لا تتعارض مع مقتضى عقد البيع ، وهي مما جرى عليه العرف وأصبحت تعرف البيوع بأسمائها ، فيقال البيع سيف أو فوب أو غير ذلك من أنواع البيوع الدولية التي جرى عليها التعامل (والتي تنتقل ملكية البضاعة فيها عند القيام لا عند الوصول) (البيع سيف تنتقل الملكية فيه بالتسليم في مئاة القيام وفوب بالتسليم على ظهر السفينة) وذلك طبقاً للرأى الذي انتهينا إليه مع الشيخ محمد أبو زهرة وغيره من الفقهاء القدامى ، كما رأينا في البحث الثاني من الفصل الخامس من الباب الأول ، بشأن مدى إمكان التجديد في أنواع العقود وشروطها .

فإذا كان التعامل بيع مربحة ، ووعد العميل بالشراء ، قام البنك الإسلامي باستيراد البضاعة وفتح الاعتماد للمستدي لصالح البائع ، وتنتقل ملكية وتبعه هلاك البضاعة إلى النوع حسب نوع البيع (سيف أو فوب أو غير ذلك) وعندما ترد البضاعة ويتم استلامها وتباع إلى العميل مربحة وتسلمها تنتقل إليه ملكيتها وضمانها .

أما إذا كان التعامل مضاربة أو مشاركة ، فإن ضمان البضاعة لا يكون فقط على العميل عند استلامه البضاعة ، وإنما يكون على البنك والعميل باعتبارهما مالكين في حالة للمشاركة بنسبة مشاركتهما ، أو على العميل باعتبار أنه أمين عليها .

وأما لم تكن البضاعة حاضرة وإنما سيتم إعدادها طبقاً لعقد استصناع إن كانت سلعة صناعية أو بموجب بيع سلم ، فإنه قد يكون الثمن أو جزء منه معجلاً أو أن يكون موحلاً ، وهذه الحالات لا تنتقل ملكية البضاعة إلا عندما ينتهي إعدادها ، ولا ينتقل ضمانها إلا عندما يتم تسليمها . ولهذا البيوع نظير في نوع الاعتمادات للمستدي التي تعرف بشرط اللداد الأحمر وبشرط اللداد الأخضر ، حيث

(١) لسنهوري : للرجع السابق ، ص ٦٢ .

يتضمن دفعة مقدمة على موردي الصرف للمستفيدين من تربية الأغنام ، ومصاريف تخزينه ، فهذه الصور قرينة من عقود السلم أو هي تطبيقات لما .

ويحسن أن تتضمن العقود التي تعلقها البنوك الإسلامية تحديداً لكيفية انتقال الملكية ومواعيده في كل مرحلة وتحديداً لمواعيد التسليم التي ينتقل معها ضمان البضاعة حتى يكون كل طرف على بينه من التبعات والمسؤوليات التي ستلقى على عاتقه .

وليس في قواعد غرفة التجارة الدولية ما يحول دون تملك للمصرف للبضاعة ، وذلك لأن ملكية البضاعة تأتي عن طريق أن سند الشحن يمثل البضاعة وبواسطته تجري التصرفات على البضاعة ، فبتظهره إن كان أذنياً أو بتسليمه إن كان أذنياً أو بتسليمه أن كان للحامل تنتقل ملكية البضاعة مع انتقال السند ، وهذا وضع لا ترفضه الغرفة الدولية بل هي مبنية عليه .

الفصل الثاني

مشكلة الفوائد

ترفض البنوك الإسلامية التعامل بالفوائد باعتبارها صورة ربوية ، فلا تأخذها ولا تعطئها .

والتعامل في الاعتمادات للمستندية لا يخلو في كثير من الأحيان من دفع فوائد ، فالمستفيد يتقدم إلى بنك التسلول بالمستندات أو إلى البنك للموید ، ويدفع إليه ذلك البنك ويرسل للمستندات ويحمل البنك منشيء الاعتماد (وبالتالى العميل للمستورد) بقيمة الفوائد عن الفترة من تاريخ التقديم حتى تاريخ الوفاء . وإذا كان هناك نوع من التسهيلات للوردين (تسعين يوماً للوفاء مثلاً) فإن الثمن سوف يزداد لزيادة الأجل .

فما هو الحل لمشكلة الفوائد التي يطالب المستفدون البنوك الإسلامية يدفعها إليهم ؟

هناك عدة حلول يمكن طرحها :

الحل الأول : إذا كان التعامل بين بنكين إسلاميين فإن موقفهما سيكون واحداً وهو رفض الفوائد .

الحل الثاني : أن يكون للراسل والبنك للموید بنكاً غير إسلامي ويطالب بالفوائد فيقوم البنك الإسلامي بفتح حساب ودیعة لديه (لا تزيد عن قيمة الاعتماد كبيراً) ويقوم للصرف غير الإسلامي ببلغ قيمة الاعتماد من الودیعة أو بضمان الودیعة^(١) .

ويؤخذ على هذا الحل أن ودیعة للصرف الإسلامي ستبقى معطلة ولن يقبل فوائد عنها بينما تكون مغنماً للبنك غير الإسلامي .

الحل الثالث : إبرام اتفاق معاملة بالمثل بين البنك الإسلامي والبنك غير الإسلامي أو اتفاقاً على تبادل الودائع^(٢) .

الحل الرابع : أن يتم تخريج الفوائد وتفسيرها فقهاً على أسس الشرط في عقد البيع . بمعنى أن المصلر في عقده مع المستورد يشترط عليه دفع مبلغ معين من المال عن كل يوم يسبق تحصيل الثمن ، فيصبح المستورد والبنك للمثل له ملزماً بدفع المبلغ للشرط .. وليس ذلك من الزيادة الربوية المحرمة ، لأن

(١) د . عاشور عبد الجواد : البطل الإسلامي - ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٢) د . عاشور عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

الإلزام بدفع ذلك للمبلغ إنما هو يحكم عقد البيع لا يحكم عقد القرض^(١). ومع ذلك لم يسلم هذا الرأي من النقد باعتبار أن الفوائد معاملة ربوية ، وهي ناشئة عن التعامل في الاعتماد ولا تكون عادة منصوباً عليها في عقد البيع .

الحل الخامس : التفرقة بين القرض الإنتاجي والقرض الاستهلاكي :

يقوم هذا الحل على اعتبار الربا المحرم هو الذي يؤخذ من محتاج أو فقير أو مسكين أو ذي ضائقة ، ويجد هذا الرأي سنداً من تفسير الآيات التي في أواخر سورة البقرة وهي آخر ما نزل في شأن الربا ، فهذه الآية تنظم أنواعاً من العلاقات الإنسانية والمالية في المجتمع وتبدأ من قوله تعالى : ﴿مَثَل الَّذِينَ يَبْذُلُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَ سَبْعُ سُنَابِلَ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾. وتقسّم الناس إلى ثلاثة أنواع : محسن ، ومقتصد ، وظالم لنفسه .

فالمحسن هو الذي يعطي المحتاج ولا يسترد منه ما أعطاه ، أى يعطي على سبيل الصدقة وهذا اسمى التصرفات ، ثم يأتي بعده للمقتصد الذي يعطي ويسترد الأصل وعليه زيادة ، وهو المرابي الذي توعده الله العذاب .

وإذا وضعنا هذه الأنواع في إطار واحد ونظرنا إلى الطرف الآخر في كل علاقة مع أحد هذه الأنواع لوجدنا أن هذا الطرف الآخر هو دائماً المحتاج الذي يذهب ضحية الاستغلال ممن منه يأخذ منه زيادة على ما أقرضه .

أما من يكون في هذه الضائقة فإن ما يؤخذ منه يعتبر غير داخل في باب الربا ، وعامة ضائقة فلا يدخل ما يدفعونه من زيادة في باب الربا المحرم ، فإذا حدث أن أفلس التاجر للمدين فإن الأمر لا يقتصر على ضياع الفوائد على دائمه ، بل إن الأمر يمتد إلى أصل الدين فيضيع كله أو بعضه^(٢) .

هنا الحل يتفق مع الحل الرابع في النتيجة ويختلف عنه في التبرير أو التأصيل .

(١) د. السيد محمد باقر الصلر : إنك الابوري في الإسلام ، دار المعارف للطبوعات ، بيروت ، طبعة الخامسة ، ١٩٧٧م ،

ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) الأهرام الاقتصادي - العدد ١٠٨٤ - بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٩م .

ملحق

نصوص مشروع القانون التجاري المصري المتعلقة
بالاعتماد المستندي
وتعليق اللجنة الشرعية على ما جاء بها

الفرع السادس : الاعتماد المستندي

(المادة ٢٥٩)

(١) الاعتماد المستندي عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الامر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمنان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل .

(٢) ويعتبر عقد الاعتماد المستندي مستقلاً عن العقد الذي فتح اعتماد بسببه، ويبقى البنك أجنبياً عن هذا العقد .

(المادة ٣٦٠)

يجب أن تحدد بدقة في الأوراق الخاصة بطلب فتح الاعتماد للمستندي أو تأييده أو الإخطار به للمستندات التي تنفذ في مقابلها لإثبات الوفاء أو القبول أو الخصم .

(المادة ٣٦١)

يلتزم البنك الذي فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والخصم المتفق عليها في عقد الاعتماد إذا كانت للمستندات مطابقة لما ورد في العقد من بيانات وشروط .

(المادة ٣٦٢)

(١) يجوز أن يكون الاعتماد المستندي باتاً أو قابلاً للنقض .
(٢) يجب أن ينص صراحة في عقد فتح الاعتماد على بيان نوعه ، وإذا لم ينص عليه اعتبر الاعتماد قابلاً للنقض .

(المادة ٣٦٣)

لا يترتب على الاعتماد المستندي القابل للنقض أى التزام على البنك قبل للمستفيد ، ويجوز للبنك في كل وقت تعديله أو إلغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الامر دون الحاجة إلى إخطار للمستفيد بشرط أن يقع التعديل أو الإلغاء بحسن نية وفى وقت مناسب .

(المادة ٣٦٤)

(١) يكون التزام البنك في حالة الاعتماد للمستندي البات قطعياً ومباشراً قبل للمستفيد وكل حامل حسن النية للصك للسحب تنفيذاً للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه .
(٢) ولا يجوز إلغاء الاعتماد للمستندي البات أو تعديله إلا بإيقاف جميع قوى الشأن .

- (٣) ويجوز تأييد الاعتماد البات من بنك آخر يلتزم بدوره بصفة قطعية ومباشرة قبل للاستفيد .
(٤) ولا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد للمستدي البات للرسل إلى للاستفيد عن طريق بنك آخر تأييداً منه لهذا الاعتماد .

(المادة ٥٣٦)

- (١) يجب أن يتضمن كل اعتماد مستدي بات تاريخاً أقصى لصلاحية الاعتماد وتقديم للمستندات بقصد الوفاء أو القبول أو الخصم .
(٢) وإذا وقع التاريخ للعين لانتهاء صلاحية الاعتماد في يوم عطلة البنوك امتدت مدة الصلاحية إلى أول يوم عمل تال للعطلة .
(٣) وفيما عدا أيام العطلات لا تمتد صلاحية الاعتماد ولو صادف تاريخ انتهائها انقطاع أعمال البنك بسبب ظروف قاهرة ما لم يكن هناك تفويض صريح بذلك من الأمر .

(المادة ٣٦٦)

- (١) على البنك أن يتحقق من مطابقة للمستندات لتعليمات الأمر بفتح الاعتماد .
(٢) وإذا رفض البنك للمستندات فعليه أن يخطر الأمر فوراً بالرفض مبيناً له أسبابه .

(المادة ٣٦٧)

- (١) لا يسأل البنك إذا كانت للمستندات للخدمة مطابقة في ظاهرها للتعليمات التي تلقاها من الأمر .
(٢) كما لا يتحمل البنك أى مسؤولية فيما يتعلق بتعيين البضاعة التي فتح بسببها الاعتماد ، أو بكميتها ، أو وزنها ، أو حالتها الخارجية ، أو للؤمنين لالتزاماتهم .

(المادة ٣٦٨)

- (١) لا يجوز التنازل عن الاعتماد للمستدي ولا تجوزته إلا إذا كان البنك الذي فتحه مأفوناً من الأمر في دفعه كله أو بعضه إلى شخص أو جملة أشخاص غير للاستفيد الأول بناء على تعليمات صريحة صادرة من هذا للاستفيد .
(٢) ولا يتم التنازل إلا بموافقة صريحة من البنك ، ولا يجوز التنازل إلا مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك .

(المادة ٣٦٩)

إذا لم يدفع الأمر بفتح الاعتماد إلى البنك قيمة مستندات الشحن المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بوصول تلك للمستندات ، فله بنك بيع البضاعة باتباع طرق التنفيذ على الأشياء للرهنه رهناً تجارياً .

تعليق اللجنة على

الفرع السادس - الاعتماد المستندي

من المادة ٣٥٩ - ٣٦٩

هذه للواد تين معنى الاعتماد للمستندي وأنه مستقل عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه ويعتبر المصرف أجنبياً عن هذا العقد ، وتبين ما يلتزم به البنك من تنفيذ شروطه بناء على المستندات التي يلتزم بها العميل بتحديثها بدقة كما يتبين أنه قد يكون باتاً وقد يكون قابلاً للنقد ، وما يترتب على كل منهما ، ووجوب تحقق البنك من مطابقة المستندات لتعليمات الأمر بفتح الأمر بفتح الاعتماد وحكم التنازل عن الاعتماد للغير وما يعمل عند عدم دفع الأمر بالفتح .

والاعتماد للمستندي هو من باب الضمان ، لأن بائع البضاعة "المستفيد" لا يقبل التخلي عنها لمشتري "الأمر بالفتح" لا يعرفه إلا بضمان الثمن فوراً ، أو بإمكان تحويل الموجد منه وكذلك للمشتري - وقد اشترى بضاعة من الخارج لم يعاينها بنفسه - لا يطمئن أن يدفع ثمنها دون أن يستوثق من شحنها بعينها مؤمناً عليها في أحسن الظروف ، فالمصرف هنا يكون ضامناً لحق البائع إذا قدم للمستندات ، ولحق المشتري بتسليم المستندات وفحصها والضمان جائز لأنه ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بدين أو عين ، وأخذ الأجر على ذلك جائز عند النووي من الشافعية والشيعة الإمامية - قياساً على الجعالة .

فإن كان الاعتماد مغطى كله من الأمر فلا حرمة وإن لم يكن مغطى كلياً أو جزئياً وشرط البنك فائدة على ما يغطي الاعتماد كانت الفائدة ربا والربا حرام إلا لضرورة أو حاجة ملحة .

المراجع

- (١) إبراهيم صلتي : تأييد الاعتماد المستندي - طبع معهد الدراسات المصرفية - التابع للبنك المركزي المصري بالقاهرة - ١٩٦٢ م.
- (٢) إبراهيم عزيز صلتي : الاعتماد المستندي نظرياً وعملياً - دروس مكتوبة على الآلة الكتابة بمعهد الدراسات المصرفية - ١٩٦٨ م.
- (٣) أحمد طه الحكيم : إيصالات الأمانة - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦٤ م.
- (٤) أحمد ياقوت صبره : الكمبيالات المستندية - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦٥ م.
- (٥) ادجار تاجر : بعض النواحي العملية في أعمال المستندات - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦٥ م.
- (٦) دكتور السيد محمد اليماني : الاعتماد المستندي - رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٧٥ م.
- (٧) دكتور أمين محمد بلر : الاعتمادات المستندية - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦١ م.
- (٨) _____ : الصكوك المصرفية - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٥٦ م.
- (٩) أمين ميخائيل عبد الملك : الاعتمادات المستندية - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦١ م.
- (١٠) بس (ج) (JBes) : شحن البواخر وتأجيرها - ترجمة وحيد طبق - طبع منظمة وتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية - ١٩٦٥ م.
- (١١) دكتور ثروت أنيس الأسيوطي : مسئولية الناقل الجوي في القانون المقارن - رسالة دكتوراه - القاهرة - ١٩٦٠ م.
- (١٢) دكتور ثروت على عبد الرحيم : الاعفاءات والمسموحات في التأمين البحري - رسالة دكتوراه - القاهرة - ١٩٦٦ م.
- (١٣) حسن أبو الفتوح شاهين : الاعتمادات المستندية - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦١ م.
- (١٤) دكتور رزق الله أنطاكي ودكتور نهاد السباعي : موسوعة الحقوق التجارية - الجزء الثالث
- (١٥) زكي مهنا وبكر محمد عثمان : العمليات المصرفية نظرياً وعملياً .
- (١٦) دكتور عبد الحي حجازي : نظرات في الاشتراط لمصلحة الغير - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - السنة ٦ .

- (١٧) دكتور عبد الرحمن سليم : شروط الإعفاءات من المسؤولية طبقاً لمعاهدة سندات الشحن - رسالة دكتوراه - القاهرة - ١٩٥٥ م .
- (١٨) عبد العزيز الحموشي : التعديلات التي أدخلت على القواعد والعادات الموحدة - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦٤ م .
- (١٩) دكتور علي البارودي : العقود وعمليات البنوك التجارية - الأسكندرية - ١٩٦٨ م .
- (٢٠) علي العريف : شرح القانون التجاري - القاهرة - ١٩٥٩ م .
- (٢١) دكتور علي جمال الدين عوض : عمليات البنوك من الوجهة القانونية - القاهرة - ١٩٦٩ ، ١٩٨٠ .
- (٢٢) دكتور علي جمال الدين عوض : التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري - المحاماه - السنة ٣٥ .
- (٢٣) _____ : دور المستندات في تنفيذ البيع البحري - مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٣٠ .
- (٢٤) دكتور عاشور عبد الجواد : البليل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية - القاهرة ١٩٩٠ م .
- (٢٥) محمد محمود فهمي : الاعتمادات المستندية - طبع معهد الدراسات المصرفية - ١٩٦١ م .
- (٢٦) دكتور محمد الشحات الجندي : عقد المراجعة .
- (٢٧) دكتور محمد أبو عافية : التصرف القانوني المجرّد - رسالة دكتوراه - القاهرة - ١٩٤٦ م .

BIBLIOGRAPHIE

OUVRAGES GENERAUX ET SPECIAUX

- (34) ARDANT H. - Introduction a l' etude des Banques Et des Operation de Banque , Paris 1954 .
- (35) Blockl ., Operations De Banque , 1964 .
- (36) Choley., Law of Banking , 1957 .
- (37) Dela Morandiere, Rodiere& Houin - Droit Commercial , t , 1 . 1960 .
- (38) Depage , L' Obligation Abstraite en Droit Enterne et en Droit Compare , Bruxelles , 1957 .
- (39) Escarra, Manuel de Droit Commercial . t . 11 . 1948 .
- (40) Escarra, Principes de Droit Commercial . t . vi . 1936 .
- (41) Ferromniere, Operation de Banque , 1964 .
- (42) Gutteridge, The Law of Bankers, Commercial Credits . 1962 .
- (43) Hamel, Banques et Operatios de Banques , t . 11 . 1964.
- (44) Lureau & Olive , Commentarie de la Police Francaise d' Assurances Maritime sur Facultes , 1952 .
- (45) Lyon Caen& Renault, Traite de Droit Commercial , T. IV : 1932 .
- (46) Marais, Du confirme en Matiere Documentaire , 1935 .
- (47) Megrah, Legal Decisions Affecting . TV . 1955 .
- (48) Paget, The Law of Banking , London , 1972 .
- (49) Ripert Seoir - Seoir Maritime , 1953 .
- (50) Tetrel & Legeune, Traite des Operations Commerciales de Banque , 5e . ed .
- (51) Bontoux, Reglement Souos Reserve , Banque 1967 . 85 .

- (52) Bontoex - Regles et Usances Uniformes , Banque 1963 . 231 .
- (53) Bontoex - La lettre de Credit Commerciale , Banque 1958 .
- (54) Carbonniere , Autonomie des Lignes en Matere de credit Documentaire ,
Banque 1950 . 679 .
- (55) Carbonniere. L' Autonomie de L'Ouvverture du Credit Documentaire ,
Banque , 1949 - P262 .
- (56) Epschtein , Connaissance Nets , Banque 1968 - 105 .
- (57) Epschtein , Saisie - Arrêt au Prejudice de l' acheteur Ordonnateur d'un
Documentaire , Banque 1968 - 505 .
- (58) Epschtein De l' Action Introduite Contre la Banque par l'Ordonnateur qui n'a
pas rejete les Documents , R . T . D Comm . 1960 - P 291 .
- (59) Epschtein , De quelques litiges en Matiere de Credit Documentaire , Banque
1950 - P479 .
- (60) Guiho , Le Gage sur Instruments , Symboliques , Etude Publiee dans la
collection " Le Gage Commercial " 1953 .
- (61) Holden , Uniform Customs and Practice for Documentary Credits , Journal of
the Institute of Bankers , ol . 80 - 34 .
- (62) Oedipe , Les risques de Bank to Bank credit , La Revue de la Banque 1956 -
681 .
- (63) Phijc , Les Regements Conditionnels , Banque 1958 , 18 .
- (64) Tata , Le Probleme des lettres de Garantie dans le Transport maritime , Majallat
al Hoqouq (Revue de droit) 1958 - 33 .
- (65) Thomson , The Bill of Lading The Scottish Bankers Magazine , Oct . 1934 .

إصدارات المعهد العالمى للفكر الإسلامى

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة :

- إسلامية المعرفة : المبادئ وخطة العمل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- الوجيز فى إسلامية المعرفة : المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق العمل لمؤتمرات الفكر الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م . أعيد طبعه فى المغرب والأردن والجزائر . (الطبعة الثانية ستصدر قريباً) .
- نحو نظام نقدى عادل ، للدكتور محمد عمر شابر ، ترجمة عن الإنجليزية سيد محمد سكر ، وراجعه الدكتور رفيق المصرى ، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- نحو علم الإنسان الإسلامى ، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد ، ترجمة عن الإنجليزية الدكتور عبد الغنى خلف الله ، الطبعة الأولى ، (دار البشير / عمان الأردن) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- منظمة المؤتمر الإسلامى ، للدكتور عبد الله الأحسن ، ترجمة عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- تراثنا الفكرى ، للشيخ محمد الغزالي ، الطبعة الثانية ، (منقحة ومزودة) ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- مدخل إلى إسلامية المعرفة : مع مخطط لإسلامية علم التاريخ ، للدكتور عماد الدين خليل ، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- إصلاح الفكر الإسلامى ، للدكتور طه جابر العلوانى ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة :

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة ، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م ، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) الدار العالمية للكتاب الإسلامى / الرياض ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف ، للدكتور يوسف القرضاوى (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر) ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامى :

- حجية السنة ، للشيخ عبد الغنى عبد الخالق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ، (الطبعة الثانية ستصدر قريباً) .

- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلوانى، (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية - بقطر)، الطبعة الخامسة (منقحة ومزودة) ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرصاوى، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارس مع الشيخ محمد الغزالى أجزاها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- مراجعات فى الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية :

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمى الرابع للفكر الإسلامى، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- الجزء الثانى: منهجية العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- معالم المنهج الإسلامى، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

خامساً - سلسلة أبحاث علمية:

- أصول الفقه الإسلامى: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدرى، الطبعة الأولى (دار الوفاء - القاهرة، مصر)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

سادساً - سلسلة المحاضرات :

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة :

- خواطر فى الأزمة الفكرية والمأزق الحضارى للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الأسس الإسلامية للعلم، (مترجماً عن الإنجليزية)، للدكتور محمد معين صديقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية :

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، الطبعة الأولى، دار الأمان - المغرب، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، الدار العالمية للكتاب الإسلامي - الرياض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة (١٩٧٨-١٩٨٧)، للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- المقاصد العامة للشرعية: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

تاسعاً - سلسلة الأدلة والكشافات :

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- الفكر التربوي الإسلامي؛ للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- قائمة مختارة حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمى للفكر الإسلامى

فى شمال أمريكا

المكتب العربى المتحد

United Arab Bureau

P.O Box 4059

Alexandria, VA 22303, U.S.A.

Tel: (703) 329-6333

Fax: (703) 329-8052

خدمات الكتاب الإسلامى

Islamic Book Service

10900 W. Washington St.

Indianapolis, IN 46231 U.A.S.

Tel: (317) 839-9248

Fax: (317) 839-2511

فى أوروبا:

المؤسسة الإسلامية

The Islamic Foundation

Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane

Markfield, Leicestershire LE6 0RN, U.K.

Tel: (44-530) 244-944 / 45

Fax: (44-530) 244-946

خدمات الإعلام الإسلامى

Muslim Information Services

233 Seven Sister Rd.

London N4 2DA, U.K.

Tel: (44-71) 272-5170

Fax: (44-71) 272-3214

المملكة العربية السعودية :

الدار العالمية للكتاب الإسلامى

ص.ب : ٥٥١٩٥ الرياض : ١١٥٣٤

تليفون : 1-465-0818 (966)

فاكس : 1-463-3489 (966)

المملكة الأردنية الهاشمية :

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

ص.ب : ٩٤٨٩ - عمان

تليفون : 6-639992 (962)

فاكس : 6-611420 (962)

لبنان :

المكتب العربى المتحد

ص.ب : 135888 بيروت

تليفون : 807779

تيلكس : 21665 LE

المغرب :

دار الأمان للنشر والتوزيع

4 زنقة المأمونية

الرباط

تليفون : 723276 (212-7)

مصر :

النهار للطبع والنشر والتوزيع

٧ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تليفون : 3913688 (202)

فاكس : 340-9520 (202)

الهند :

Genuine Publications & Meia (Pvt.) Ltd.

P.O. Box 9725 Jamia Nager

New Delhi 100 025 India

Tel: (91-11) 630-989

Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

هو الكتاب الرابع عشر فى سلسلة دراسات فى الاقتصاد الإسلامى التى يصدرها المعهد العالمى للفكر الإسلامى . وتمثل هذه السلسلة نتاج مشروع دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة فى المؤسسات الإسلامية ، وخاصة فى البنوك ، وشركات الاستثمار .

ويعطى الكتاب مع غيره من كتب هذه السلسلة عدداً من الموضوعات المتصلة بالصيغ التى تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء كانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى ، أو فى جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أو فى جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التى تقوم بها .

ويتصدى الكتاب لدراسة موضوع الاعتمادات المستندية لما لها من أهمية ، ولما تحققة من منافع عديدة فى تعاملات البنوك الإسلامية على المستوى الدولى . وهو يبحث عن الأسلوب الشرعى الذى يمكن البنوك الإسلامية من إستخدام الاعتمادات المستندية ، بعيداً عن المخالفات الشرعية التى تكتنف الأسلوب التقليدى لاستخدامها مثل مشكلة ملكية البضائع أثناء التعامل ومشكلة الفوائد... الخ .

ويناقش الكتاب رؤية كل من القانون والشرعية للاعتمادات المستندية ، ويعرض للتطبيقات المعمول بها فى البنوك الإسلامية ، ويطرح بعض الحلول لمشكلات الاعتمادات المستندية فى البنوك الإسلامية .